کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب حاشیه عصام

مؤلف

موضوع

شماره قفسه

شماره ثبت کتاب

۶۲۹۵۱

۲۵۴۱۳۵

۴۵۹۶

۶۹۴۶

بازدید شد
۱۳۸۲

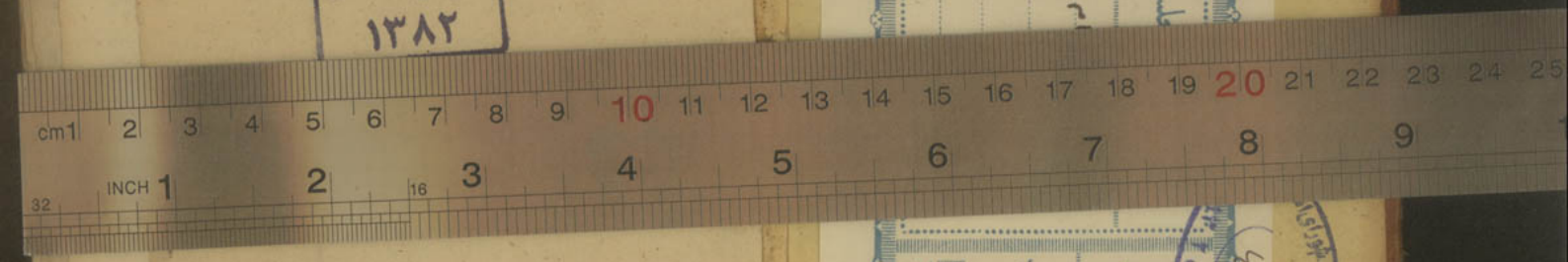

مجلس شورای ملی
شماره ثبت
شماره ثبت کتاب
۶۷۶۵۱
۴۵۹۶

۲۱۶

مجلس شورای ملی
تأسیس ۱۳۰۲
کتابخانه

باز...
۲۰۰۷

لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه
ليس على وزان الجمع قوله قيل جمع واليه ذهب صاحب
الصحاح وصاحب اللباب قوله والكلم الطيب بادل بعض الكلم
فان الفاعدة لما محل العوض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب
كلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتادبر
كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من
المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو المختار
لان المقام يقتضي تعريف الخط المصطلح عليه لا تعريف الفرد
النوعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة
لام العهد الخارجي ولا يبان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة

اي وان المقام لا يقتضي بيان الفرد

الاصطلاحية الى الكلم كنبقة تمرة الى تمر قوله والواحد بالتبعية بقي
ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا
والواحد وصفا او بالعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي وكرمي
شيء من فم والتكلم قوله ثم نقل على عرف النحاة المفهوم من
كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل
لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يقال يلزم على هذا
التقدير خروج الملفوظ عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ
لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة
لم يريدوا بالكلمة الا المعنى الذي هو الملفوظ به حقيقة او حكما
قوله ابتداء ليكون من قبيل نسبة المسبب باسم السبب ومن
قبيل نسبة المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق به وليس في مؤونة تعدد
النقل قوله او بعد جعل عين الملفوظ فيكون من قبيل نسبة الخاص

باز...
۲۰۰۷

قوله والتاء للوحدة لقائل ان يمنع ذلك في العرف
خصوصا عند من عدل عن تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ
وقال الوحدة غير مرادة ومن سلم فيجوز القول بخروجه عما عين
الوحدة كما يؤكد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة
على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى
يمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا
جواب عن سوال على تقدير التنزل وتسليم ما منعناه قوله
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعة كانت او صنعة او غير
ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول
التاء فانها ذهنية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية
اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة في الكلمة
اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة

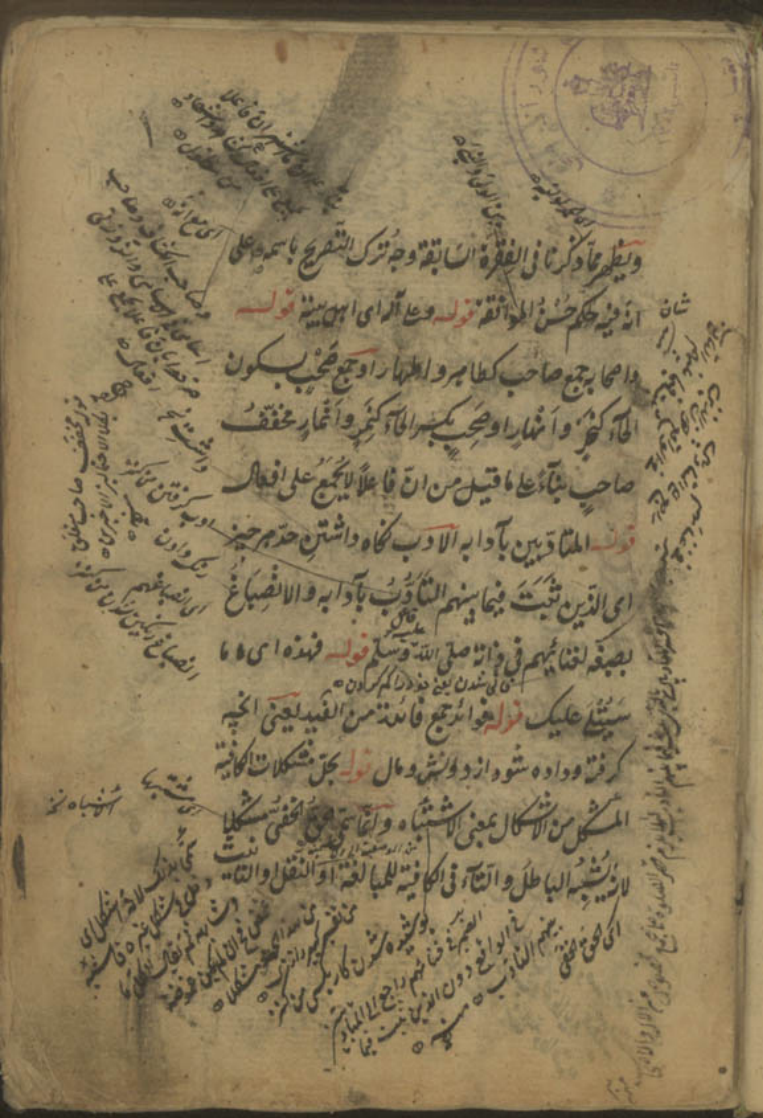

باعتبار الرسالة قوله للعلامة تامة للمبالغة ولم يطلق على الله
تعالى مع انه للجبير بذلك لتوهم التانيث قوله في المشارق
والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشارق
والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم
تعود على مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع
تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما
في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء
على ارادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين للكل
وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله بغفرانه
منه قدس سره التغمد الستر يعني ستر الله ما كان منه
بغفرانه اللائق بجنابه او الناشي من محض فضله من غير
مطالبة

على ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احكم الله بغفرانه
وجعله شاملا له قال في التاج التغمد كناية پوشيدن فلان
من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه
كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله وانكته بجبوحة جنانه
بكسر الجيم منه قدس سره بجبوحة الدار وسطها وهي من كل شيء
وسطه وخيارة يعني جعل الله خيار جنانه مسكنا له قوله
نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر المتعبير لتاليف نظم
كلامه المترتبة للمعاني المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة
الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان نظم كلامه كالدر
في الصفاء والغلاء وان انما قال ذلك ترغيبا لطلبته قوله
في سلك التقرير السلك رشته والتقرير قرار دادن والباب والاضافة
من اضافة باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير

السمط بكسر السين رشته مروارید یا شبه وغیر آن
والتحریر نقش خط بر کرفتن والمراد الکتابة والاضافة
کاضافة السلک قوله للولد العزیز ارجمند وکرامی وکم
یاب قوله ضیاء الدین کضیاء البیت وسراجه کانه ضیاء
یهتدی به الی الدین قوله عن موجبات التلف والتأسف
التلف دریغ خوردن واندوهکین شدن التاسف
دریغ ودرد خوردن قوله لاة لهذا الجمع والتالیف کالعلة
الغائیة ای لاة فی التسبب والبعث لهذا التالیف کالعلة
الغائیة التی یکون باعثة فیکون نسبة الفوائد الیه من قبیل
نسبة الباعث المحرک قوله وما توفیقی الا بالله التوفیق
جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبی نعم بسنده
بودن وخورسند کردن قوله ونعم الوکیل انکه بوی کاری

کذارنده

کذارند والجملة عطف علی جملة هو حسبی والمخصوص محذوف
او عطف علی حسبی لتضمنه معنی الفعل والمخصوص هو الضمیر المتقدم
قوله بعضها للتفخیم تخییل ان کتابه آله ای ترک ذلک بالکل کسرا
لنفسه وذلک الکسر تخییل ان کتابه من حیث صنفه لا من حیث
اشتماله علی المسائل لیس غیر مرتبة کتب السلف حتی یلزم
بذلک الترک مخالفتهم فانهم انما یستحسنون جعله جزاء فیما یعهدون
بشانه وهاهنا مرتبة کتبهم لکن بقی توهم ترک الامتثال بالحدیث
الدائر علی الالسن وهو ان کل امر ذی بال لم یبدا فیه بالحمد لله
فهو اجذم ای قطع لا تم فرفع بقوله ولا یلزم الآه وحاصله
ان المامور به سواء کان مع الکتابة اولا ولا یلزم من ترک الاول
ترک الثانی قوله وبدا بتوفیق الکلة والکلام وبدا بتقسیمها
ایضا لانه من تتمة توفیقها او لتحصیل اقسام المبحث عنها

التلفظ مع الکتابة
التلفظ دون الکتابة

والاستعمال فيها لا يكون بدون القصد قوله المعنى ما يقصد
بشئ وبرا وبحرا وضمنا او تبعا سواء كان بحسب
الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني و
الالتزامي وغيرها كما اذا سئلت واردت به
حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ
قوله اسم مكان من مصدر المعلوم او المجهول قوله
او مصدر بمعنى للمعلوم او المجهول قول عين المفعول
يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله او مخففه
معنى مخففا غير قياسي والذي حسنه هذا الاستعمال
مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد
بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد قوله
فذكر المعنى بعده مبتنى على تجريده فيكون المراد تخصيص

قوله ما لا يدل جزء اللفظ من حيث انه جزء اللفظ مفيد
حيوان الناطق حال كونه علما للشخص انسانى
موجود لانه ليس شيئا من ذلك المعنى الا باعتبار وضعه
العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك
المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
اه اقول لانك اذا اعتبرت غير شيء بما يناسب
الوضع وعلقت به معنى مصدريا اى فى صيغة فعل
او غيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشيء
موصوف بتلك اللغة حال تعلق ذلك المعنى
به كالسبب والعلة وان لم يوهم مع ان الناظر
بتعقيبه اقتضاء بينا لظهور المراد هنا قوله

قوله ويقيد حروف الهجاء اى حروف يعبر
بها عنها كالالف باء تاء وهى حروف المبانى المغايرة
لحروف المعانى قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
فيرد الاعتراض عن عموم تفسير الملخص وقد اجيب عنه
الاشكال بانه ليس ههنا الى فى مقام تنقيض تعريف
الكلم بالالفاظ والكلمات المفردة قوله الالفاظ
مخصوصة اى مختصة سواء كانت فى انفسها مفردة
او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يجرى على تلك
الالفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى فانه انما يجرى
على الالفاظ كيفما كانت ولذا قال او مركبة قوله فليس ههنا
اى فى مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة

كما يركب في مثل قتل قتيلاً وهو مجاز بطريق المقارنة
فكذا في العزو قوله ومعناه ح مالا يدل جزؤه
حيث انه لا يدل جزؤه على جزء معناه المفهوم من
كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين
وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف
النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله
وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة ايضا في تقدم
الوضع على الافراد اي لاحسن لاعتبار الافراد الا
بعد اعتبار الدلالة او بالبناء عليها وهو الوضع قوله
حيث اتى بصيغة المضي فاستعير صيغة الماضي
الزماني للسبق الذاتي قوله فعلى انه حال
في وضع ان قلت لو كانت حالا منه لكان

بخشبه

بخشبه كما في ضربت قائما زيدا قلت لا نسلم لزوم
ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال
وهي التأخر عن الفاعل والمفعول به ولكن نسلم
فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحقق
ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات او اذا اعتبر المعنى
على تقدير جعل الحال عاملية وهو المعنى
بودي الى افراد اللفظ قوله او من المعنى تبع النحاة
في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط سببية كما قال
لو كان حالا منه تقدم عليه لان صاحب الحال نكرة
لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا
فان تقديمها عليه مطلقا ممنوع عند اكثر البصريين كما
يفهم من كلام المصنف في الايضاح فانه لا يجوز تقدمها

الكلام وهو القول بان الكلمة حرف والاول اسم وفعل بقرينة
عدم صحة المعرف الاول وعدم صحة حمل على الثاني لان حال الكلمة
لا تخبر عنها والدلالة موجودة ولا ينتهي لا يصح حمل عدم الدلالة عليها
مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما تنات من
الثاني فالاليق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات
فمتخالف بالاقتضاء بزيادة ان كذا حتى ان يدل بمعنى الدال
قال السيد المحقق قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما
حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر ولو وضع بناء للمصدر
بدل صحيح الى ما ذكر فلا تقدير الذات لكن النظر الى المعنى بتعين غيره
اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن غرابة
الى القيام كل اخوى او تركب اليها فاك الثاني الوقف بالسكون
لانه لما قال اما كذا وكذا كان السائل قال الاول وما الثاني فقال

الكلام

الف قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال شاهدته لم يظهر
دلالته او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللام
فقط بعلم انما شاهدته لا من اللفظ اي منفي قوله اي ينقسم
الى هذه الاقسام السبرية فتنبه لقسمة نباكن احوال الاقسام
واختلافها مادة وصورة للكلام قوله مفهوم بفهم من سكوت
في معرض بيان الاقسام وينعلق به قوله لانها قبل هذا الحصر
عقلي ونوجيهه ان في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي
والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن اذ عقلي فالظاهر انه
قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصرة سوى ما اخرج التقسيم
قوله اما صفتها قبل التقدير بكذا الان حالها او دلالتها او
لانها اما ذات ودلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم
غالبا القبول اما تقدير المال او الدلالة فلانه سبب مقام تقسيم

الثانى الحرف والاول اما كذا وكذا معطوفا على الجملة الاسمية
وذلك ان تعطف الاول ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فى
قوله الثانى الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف فى الظرف
يقابل ف الوادى اى طرفه قوله اى جانب مقابل للام
والفعل لم يعمل او فى جانب عن الكلام لانه قد يقع جزءا له
نحو زيد لاجر قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
فى الفهم عنها لما اغبر والمقارنة فى الفهم عن كلمة خرج عن حد
الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحيث التحقق كضرب
مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان نزيت فى الفهم كضارب
امس وما يكون مقارنا فى الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما
اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو
اى سمى ايسما حال كونه ماخوذا من الحير واصله سُمُوٌ كاتساين

حذفت الواو ثم نقل حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب الوقف
عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله
لاستغلاله على اخويه ولانه يرفع السمى قوله وقيل من الوسم
وبه فسر استفاوا يسمى وجمع على اسماء فانه لو كان كما قيل
لكان فعل وسُم وجمع على اوساما وارتكاب القلب كعبد
قوله لتقدمه الفعل فيكون من قبيل نسبة الدال باسم المدلول
قوله وقد علم الواو والا غراض لتنبيه من لا يجدية الا الى او للعطف
على المحذوف او للعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل
اى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اى بوجهيه وعلى هذا التقدير
يحتمل ان يكون الواو للحال قوله بذلك اى بالاستغاثة ووضع
اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال
الكشف واختيار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه

التعظيم بخلافه قوله حد كل واحد منها اضافة الحد الى كل بعض
اللام ويجوز التعريج بها واضافة كل ايضا الى واحد بعض اللام لكنه
يمتنع التعريج بها كما حققه في شرحه في بحث الاضافة من ان
لا يلزم فيها هو بعض اللام ان يصح التعريج بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل طعام رجل وكل واحد
ومن في قولهم منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله
وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا القيد فان الحد عند الاباء
هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب منه
ما به الاشتراك وما به الامتياز فلا يستلزم ان يكون حدا مقابلا
للرسم قوله والله ورد المصنف الدر في اللغة اللبن وفيه خبر كثير عند
العرب فاريد به الخير مجازا فيقال له لا درّ درّه اي
لا كثر خيره وفي المدح لله درّه وذلك لان العرب اذا عظموا

شيأ نسبوه الى الله سبحانه فصد الى ان غيره لا يقدر عليه
وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن
ام ربيث به كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات
الكمالية قوله الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من كلامه
قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل في المصدر فقيل
كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى قوله لفظ منضم
نضم الكل الجزئية قوله اي بكون كل واحدة منها في ضمنه فان
التثنية اختصار للعطف فكانه قيل كلمة وكلمة قيل ولو جعلت
الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المنضم بالكسر مجموع
الكلمتين والاسناد والمنضم مجموع الكلمتين ولو جعلت بعضي مع
احتج الى ان يقال بان تغاير المنضم بالفتح والكسر باعتبار الاجزاء
اي قول صاحب قبل هذين الوجهين
ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل السمية جزءا للكلام
وهو الاسناد

منى الكلام فى هذا التركيب قوله أخبارا واوصافا او جملة فعلية للمبتدا كبد او شرطا
فان الكلام هو جواب القسم والجملة الفعلية للمبتدا كبد او شرطا
فان الكلام هو الجزآ على رأيهم واما على التحقيق فليس شئ من
الشرط والجزآ كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا
يصدق عليها لان الاسناد فيها وسببيا بما هو المقصود لذاته
قوله ذلك ان الكلام اشار بذلك الى ان لفظ الكلام للاشارة الى التقسيم
او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام وليس بعده وان قوله
ولانبائى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كان قوله وسمى اسما
وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما عرف فيه باداة العلم
للعناية بشان العلم لانه اكثر العلمى من الاثنين يرتقى الى ستة
قوله الا فى ضمن اسم جنس حقيقة او حكما وذلك فى قبيل تحقق العام فى
ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف واما قيد هذا القسم

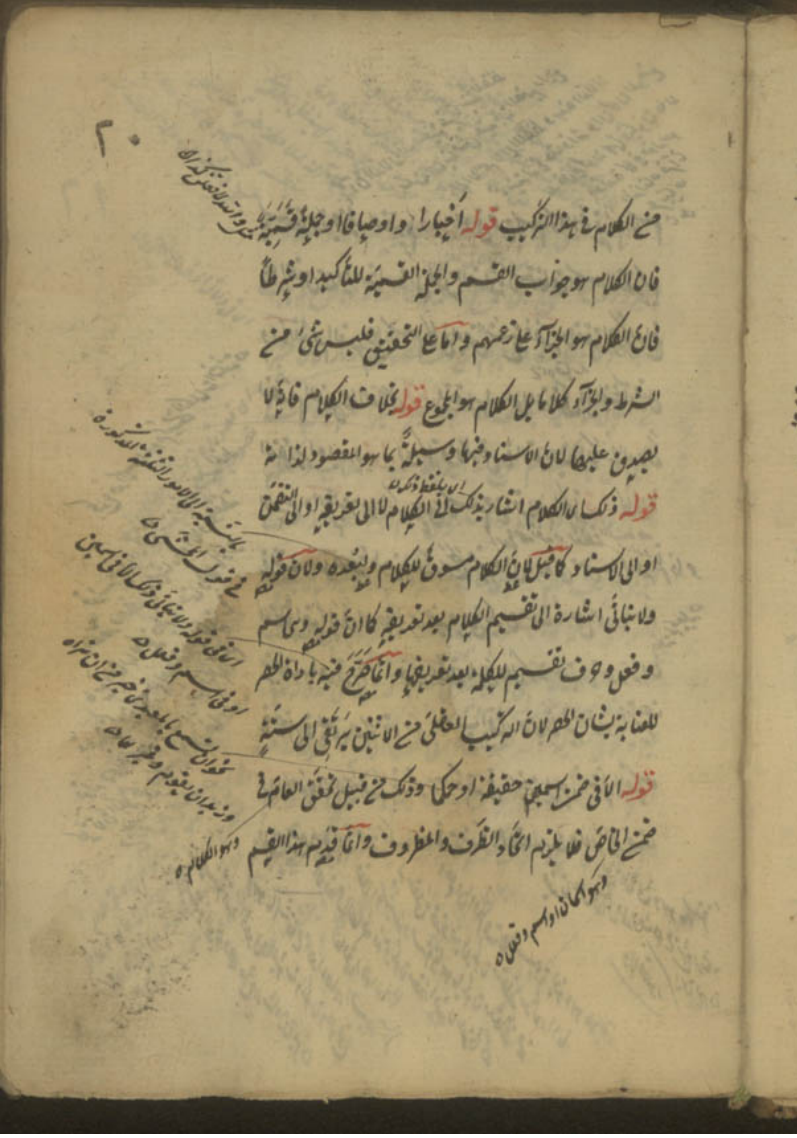

ولا قصور الآتي معناه لان احتياجه تصورا والتفاتا الى
الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت
حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في
تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم
في ضمير المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك
وبالجملة توقف فهم المسمى على غيره لا يستلزم
قصورا في الدلالة كما يستلزم ذلك القصور توقف القابل والفاعل
قوله اي حاول على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته فاضمن
غيره كافي مقابلة قوله كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد
ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها ويثبت الباء هذا الحكم في حد ذاتها
لا باعتبار امر خارج عنها في كونها في وسط البلد او قريبة منه حتى يسقط

لاستحقاق تقديمه قوله او في ضمن اسم اذ انما قدم الاسم
على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم
واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع
لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقدير او عوا المنفصل الى الاتصال وقبل
التقدير او بعده قوله اي كلمة والا لوضح في التعريف الدال والى
الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في
نفسه جعل صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى وانما لم يجعله ظرفا و
لفظا لغوا لدل او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل
بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان
في جعل في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار وجواز غير مشهور فالتعريف
وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس
الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف

فقد ثبت ان الحرف في نفسه يكون تارة مستقلا وهو ما يشتمل على ما يصلح
للاسناد اليه او الاسناد منه وتارة يكون مستقلا فيه وهو ما لا يشتمل على شيء
مما ذكر والحروف التي تكون مستقلا فيه هي التي تدل على معان في انفسها
والتقييد والربط بغيرها كالابتداء والانتهاء والظرفية والمصاحبة والمجاوزة
والاستعلاء والتعويض في اشباه لذلك كثيرة

يكون المعنى في نفس الكلمة اذ لو لم يكن كذلك لخلوا الكلام عن الجدوى
او يدخل الظرف فيه بل معناه انهما اذا انتقلت وحدها الى ذهن
السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كالظرف اذا انتقل
بما فيه فكذا قبل ان المعنى في نفس الكلمة وبانتقالك من ان للظرف معنى
كائنا في غيره فمعناه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل
معه المعنى اليه فكان قالب الظرف كظرف خال فلا يقال معناه
فيه بل يقال انه في غيره اذ يريد بظهر قوله من حيث هو حال من
الضمير والجملة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالغير بالقياس
الى الجملة قوله وهذه الآية تعرف حالها اى لتعرف نقله لا من حيث
هو هو بل من حيث انه حال للظرف فيه ومن منسوبا نها قوله لكان معنى
غير منتقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان ينتقل الا
بذكر اى لا يمكن ان ينتقل السامع الا بتنقل متعلقه بخصوصه وذلك

بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور
الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق
صريحا بكونه ملتفتا بالذات وبعموم وضع منى فان ما كان
وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي منافاة تجب
الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير
المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في
الظرف بمنزلة تلك القرائن قوله ولفظة من موضوعة لكل
واحد من جزئيات لانها لا يستعمل الا في الجزئيات ويعلم و
يعلم الوضع بالاستعمال والعقول بانه حيوان لا حقيقة له مما لا خفاء
فيه ثم الظاهر ان تلك جزئيات اضافية لا حقيقية كما قبل
لانها تخصص المفهوم الابتدائي لو حظت تبعا واثبات الافراد
له مما لا يشاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا

لا ينفي صحة
ملخص حق معنى جوفيا فيلزم ان معنى من لبستغرق جزئيات الابتداء آبل
الابتداء من لوازم ذاته في نفسه بأني عن الابتداء الانتقال اليه
فصدا قوله واذا عرفت بهذا علمت وعلت ايضا ان كينونة
المعنى في غيره من المعاني او في كلة اوفى عدم الاستقلال بالمفهومية
قوله ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك
لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك
امتياز الظرف عن اخويه قوله وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يقرف
عن الظ بارجاع الضمير الما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم سبق ذكرها
اه قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية بالقياس
لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف والاخبار
بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة
الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم

عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزء المدلول عليه
عليه كمعنى او خارجا عنه كالظرفية المذكورة فان معنى الظرفية
داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها
اه يعني ان العادة جرت بان يستعمل عكس الالفاظ في مفهوماتها
الكلية وان يستعمل المخصوصية في الاضافة بخلاف الظرف فانه يجوز
ان يكون مستعملا في مطلق وان يستعمل المخصوصية في ضمنه مع تضمنه
وان الصحيح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء آ سير البصرة وفيه
تامل قوله باعتبار معناه المتضمن فيدخل فيه الفعل ويحتاج حينئذ
توجيه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه
لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل
فلم يكن الى ان يخرج بقوله غير مقترن قوله بحد الازمنة الثلثة يعني
زمانا ما انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت

قال به

التغير

مؤنثة التغير **قوله** وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وبعبد
قوله والمراد بعدم الاقتران اى اكمراد بعدم اقتران المعنى
المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اى الوضع الغير
المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب
فدخل فيه بزيد وبشكر علين لان معناها العلمى غير مقترن باحد
الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل
فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب وضع
الثانى غير مقترن باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو
وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور كما سيظهر وخرج
عنه الافعال المنسلخة بخ الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان
مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد
الانسلاخ انتزاعية وتلك المعانى الانتزاعية غير مقترن باحد الازمنة

يحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران
المعنى المستقل فوجب عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل تلك
الافعال بس الا ما بقارنه وصفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول
مقترن وانما نقول ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران
المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه بزيد وبشكر
علين لانها بحسب الوضع العلمى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعانى الا
الفعلية فح يكون الحكم بمسميتها بحسب الوضع ان بنى على
التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وفح عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعانى الا
الانتزاعية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال فى المعانى
الفعلية والافعال المنسلخة فى المعانى الانتزاعية بعيدا غير مرضى للحكم

كما يقتضيه ظاهر عبارته لسلكه هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا
عن شبهة اسماء الافعال باتها بمعاني المصادر التي لوحظ معه
الافعال ولا باتها موضوعة للافعال الاصطلاحية لامعانيها قال
الشيخ الرضي العربي الفتح اي المخالف ربنا نقول صه مع انه لم يخطر
بباله لفظا سكت **قوله** قد دخل فيه اسماء الافعال التي جعلهم على ان
قالوا انها لبست بافعال مع القطها للافعال صيغة وقبولا لما لا يقبل
الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها
جارا ومجرورا **قوله** نحو رويد فانه قد استعمل مصدرا نحو رويد
زيدا وهو مصغر از ود اي ارفق تصغير ترخيم
اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا فليلا **قوله** وغير صريح لم يثبت
استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قائم دليل
على كونها منقولة لما سيأتي الافعال عن اصل يشبه ان يكون اصلها المصادر

كصبهات على وزن قوقاة
للمناسبة بينهما وزنا ولانها بانواعها حتى نحو رويد زيدا **قوله**
على وزن قوقاة فاصل بهات بهيئة كقوقية منه قد سمع
الدجاجة يقوقي اي يصيح قوقاة وقبقابا عما فعل وفعلزة وفعلا
وقد جاء نحو **قوله** نحو اما بك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم زيدا **قوله**
فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة
وللاستقبال مجازا او بالعكس **قوله** ومن خواصه قد تقدم للاهتمام
به او للفصل او مبتدأ كما قاله صاحب الكشاف في قوله تعالى وقد
الناس حتى يقول امنا به ولا بعد ان يقال يفهم حتى ان المذكور قبل
في المتروك **قوله** مثنى بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تجاوز العشرة
فالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين **قوله** وبمن المنعبضية بقرينة
وخولها على الجمع فلو دخلت على مفردة لكانت ابتدائية اتصالية
تشهد عليكم بذلك في الناس او في الانسان لا يقال يفهم منه

على قال به

الاولى ان يقول من قوله ان الامر من حيث ان الامر من حيث الكلام

ان اللام الداخلة على اللفظ اريد به معناه فهي للتعريف
المعنى المستغرق ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا
فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعين منه فلا عهد ولا جنس كاللام
الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله بدل عليه اللفظ
مطابقة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد بالمطابقة معناها المعنى
لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس
كذلك ولو اريد بها دلالة غير شيئية ضمنية لزم جواز دخول اللام
على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة فدخولها فيما سبا اللهم الا يقال
ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن المانع دخولها
عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فانه كلما خالى النسبة
او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذا سائر الخواص
الخ اعلم ان تلك الخواص كما انها غالبة ليست شاملة ليست اكثرية فاحفظه

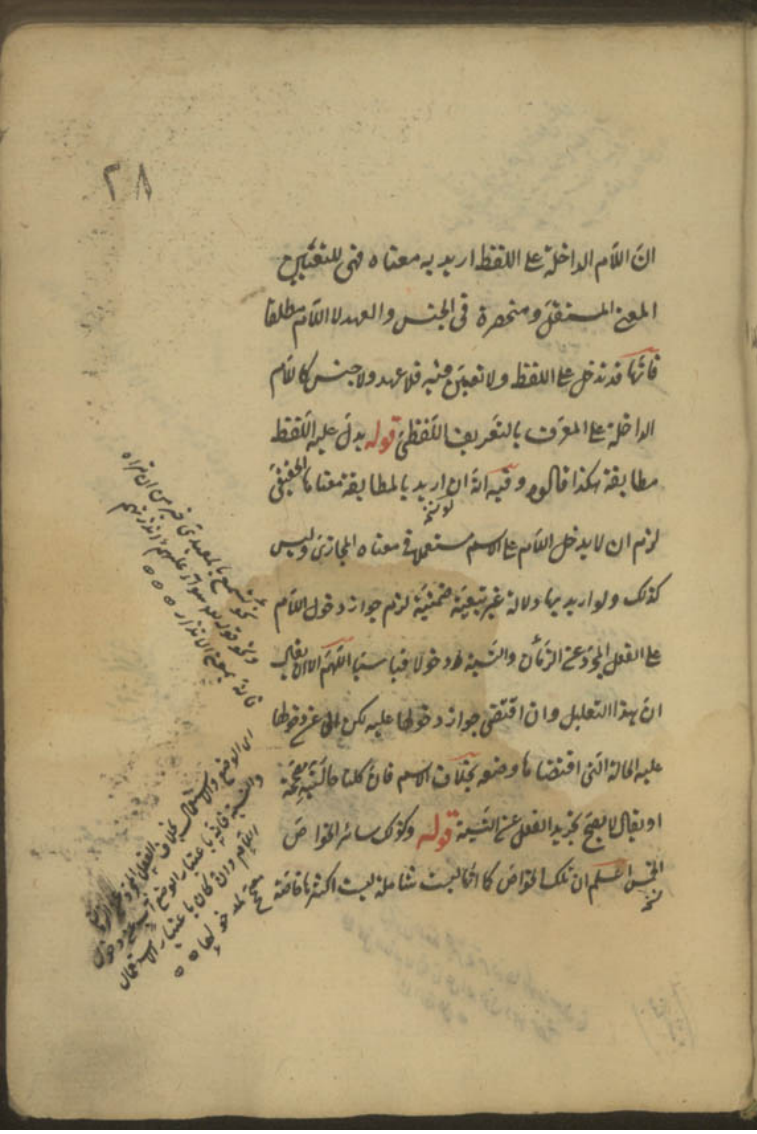

وقولوا ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل
من لام التعريف قوله وفي اختباره اي في ضمن اختيار
اللام على وف التعريف او في اختباره اللام على الالف
واللام بهذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان تقيض
التعريف التنكير وليليه وف ساكن فكذا دليل نقيضه
فيتوافق النقيضان في الدالي فيتوافق دليلا هما
قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة
في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها
قوله اما انها ان كان كذلك كان المناسب كسر الهمزة وفيه ان
عذرة قد سبق قوله اي انها الهمزة بضعفه تشبيع حذف
في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين المعنى سمعت عني
بعض الافاضل انه قال في بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري

حقيقية بل اضافة لوجود معاني في غير الاسم اذا لم يرد به
معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجه الكتبة ولذلك طوى بيان الاطراد
والانعكاس ثم اعلم انه اختار بهذه الخمس لان كلا منها منفسر
لخواص كثيرة فان اللام منفسة لانواع التعريف والجر منفسة
لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اضافة
ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف
والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا
حال ومفعولا ومميزا وابتدئ بتلك الخواص وحقق نزرا كثيرة
مبثوثة في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ودخول الجر
اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام
ح يكون تنظيرا بحرف فيكون عطفا على لفظ اللام
لفظا وحملا ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا لانعطفا على دخول اللام
وقدم عليه التنوين وانما قدم عليه التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف

مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كانت التنوين
ممتنعا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقوفها
واما تقديم التنكير على باقي لفظية وهي اظهر في الخبوة
في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة
فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر وف
الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم
ويعضد الاول وف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي
اما الجر الذي ليس اثر وف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها
فرع اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف
لا يكونان كذلك قوله بان يختص اه بيان للفائدة بانها مقصورة
على وجهين احدهما ان يختص بعضهم بعضهم مقابل للاسم وهو الذي يختص
به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل

لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شئ
ولا يضاف الى شئ وتنبيه ان يبنى على الاسم بان يدخله والفعل
قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا
اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاولى الحكم على الفائدة وبوجه
ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد به الحكم عليه بخصوصه بل ينوع عن
فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاحتراز
انه اخص فجاز بذلك كون الشئ مسندا اليه وان لا يتعرض فيه
لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشئ او ان الحكم المتعلق بالمقام
قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كالتعريف علامة الرجل
لحيته ان معناه علامة الرجل الحية والتحية مضافة اليه تختصه به
فالاضافة للتاكيد الحكم فكذا القول بانها بمعنى معناه في خواصه
الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة ان ينظر الى المطلع

حتى بكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص
المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشئ المذكور في
الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل يعني ان العرب لاحظت
معنى الفعل من حيث هو الى امر مرتبط به لا غير بخلاف معنى الاسم
فانه لاحظته بالوجه متساوق الى شئ او مسند اليه شئ فلذا
كان صالحا للمنافاة بالبين قوله من التعريف والتخصيص المراد به
بالتخصيص تقابل الشائع الا فراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة
فلا يقبلها التخصيص وقد يتامل بان يقول قرب يوم مريد به
نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى
ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالقرائن والحق ان
قلت جهة بالنظر الى معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا
في الاسم فلذا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل

صالح لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول
عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه بالفعل
وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتى في ضربت يزيد فان
الرابط المدلول عليه بالباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتحقيق
وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك
في اخويه واما الحسن الوجه فيقول عليه للباب قوله واما ص
قسم الاضافة فيكون للتخصيص مضافا اى لا يعتبر ثانيا بين المضاف
والمضاف اليه جميعا واما لم يجعل في مقابلة كون الشئ مضافا
اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله
قد يسكن فان اضافة بتقدير حرف الجر مطلقا وان المقدر
عبارة المفصل منسي بين هو نوع من اضافة اللامية حيث قال ص
والاضافة كذلك تعتبر في الخواص الاضافة لم يرد بها اضافة مطلقا

فان اسماء الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف
او اراد بالجميع لانه انما يضاف الى الفعل بنا وعلى المصدر انتهى
ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة
في انا نجد بين المضاف في حالة معينة تارة الى طرف
وتارة الى اخرى فلعل يدعي انها يجوز ان يتصور مجردة
عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها
او يدعي ان اطلاق الاضافة عليها مشترك اي مجاز فيه وحمل
الجميع عليها اراد منها على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل او
الجملة اشارة الى اختلاف القولين فذهب المصافي الاول
كما نقلناه وذهب بعضهم الى ما قال الشيخ الرضي انه ان
المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة ولا
الفعل وحده كما ان الاسمية في فوك اتيتك زمن الحجاج

الامير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر
هو المضاف اليه الزمان في المجلسين قوله وقد يقال هذا بناء على
المصدر ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف قول
من اختصاص الحرفان بالزمان لازم للاضافة اليه واختصاص
اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول
المصنف فيما سياتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل
كما ذكرناه ياتي عند الاضافة اليه كما ياتي عند الاسناد اليه
قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو
المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو
انبئك يوم قدم زيد الجارية والبارحة واما انا فلا اضمن صحة
هذا المثال وبجيء مثله في كلامهم قوله وهو معرب عند الاجراب
بمعنى الاظهار وازالة الالف وهو محل اظهار المعاني

وازالة الف والتباس او عند اغرب الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العربي باعتبار
ان الاعراب يخفى فيه لان التباس معرب بكسر الراء
كذا في الايضاح وقيل لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون
اسم مكان لاصفة بمعنى يكون التباس كما ذكره قوله ومبني
من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه
موضوعة في غالب هيئة لا بتغير بالبناء قوله فالمعرب للفاء للتغير
والمصح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون
ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر نوعه الذي هو قسم من الاسم
يعني ان الام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى
قسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال
الاسم واقسامه قوله ان الاسم بقرينة المقام ويدفع

زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى
الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فانظر
صدق التعريف على منى يعلبك قوله تركيبا يخفق معه
عاملا معنويا ويبعد ان يراد تركيبه مع العامل انضمامه معه
بمعنى تخفق العامل معه قوله الذى يشبه اى لم يناسب
مبنى فسر المشابهة الذى هو المدرك فى الكيفية بالمناسبة
التى هى اعم منه لان الكل فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب
هو الثانى لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى ما ناسب قوله
مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنية فى بحث المبنى فلا يخدم
فى التعريف جهالة كما لا يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة
التى لها قوة ولم تبلغ فان للقوة عرضا واسعا وليس
بعموم مرادا قوله اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء لم يعتبر

به ما يقال فان التعريف غير مطرد ولا يصدق على المبنى الاصل
لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض
يندفع بقوله تركيبا يخفق معه العامل اذ لا عامل للمبنى الاصل
فذكر الاسم حتى للمخفوض وقيل فى دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة
الشئ لنفسه لان له افرادا متعددة يشبه بعضها بعضا وقد يحتاج
الجواب ان يقال ان المشابهة المنفية عنه هى المشابهة من
الوجوه للبناء وهذه المشابهة المنفية هى المشابهة الموجودة
للبناء المنفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناء يعارض
المشابهة لنفسه قوله اى الذى هو ركب مع غير المركب يطلق على
معنيين المفهوم الى شئ ويستعمل عند المتأخرين
ويستعمل عند المتقدمين فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى
الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد المخفضين زوج ولمجموعهما

اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينصرف والثلثة لان اصل جميع
الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة
بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظلان المبنى ادون من
مبنى الاصل انه مبنى وذلك بسبب الاصالة دون العروض
والمبنى ادون مما اصله البناء لان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو
اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضى الخ كما زعمه البعض
وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة قوله فاعتبر العلامة الخ
يعنى ان العلامة الكتبى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود
اسباب الاعراب فيه سواء وجد كزيد فى قام زيد او
لم يوجد كزيد والمتكلم بكيف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
التى يقتضى الاسم لان يعطى الاعراب وهى التركيب بتحقق
العامل معه وعدم المشابهة المبنى الاصل عند الجمهور كانهم

وقعوا فى ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان الحقيقة الموقفة ذلك ولم يعرفوا انه من عوارض المغالبة
قوله فان العارف باحكامها كذلك اى معرفة تتبع والسماع منهم
مستفن عن تعلم ما جمعه المدونون وربته بخلاف من لم يتتبع اصلا
او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدونة وذلك
التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم الا على النحو اتفاقا
وان لم يكن معه وهو علم النحو او حكايته عنه على اختلاف فيه قوله
فالمقصود من معرفة المعرب الخ اشار به الى ان ليس فى نفس
التعريف فساد بل الفساد فى المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه
صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا وذاك مما يختلف
آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب

مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره
باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف
المصنف بصحة ان يقول زيد في قام زيد معرب اى مركب
لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف
تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا
للزوم تقدم الشئ على نفسه في ضمن الدور الخ لا في ضمنه وذلك
لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اى ما اختلف
آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره
باختلاف العوامل فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل
لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة و
النتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم

الشئ على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب
اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان
يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل والى الكبرى بقوله حاصله بمعرفة هذا الاختلاف تعريفه
به اى بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف مفهوم به فان التصديق
بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بتعريفه
بسبب تعريفه بالاختلاف لا بقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة
فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في
صحة التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
وهي في صورة الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه
قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال
وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان

هذا التبدل فی حکم تبدل الذات قوله او صفة ای حالة تشبیهة
بالصفة لا صفة حقیقة لان الحرکة لا تقوم بالحرف بل تقوم
بها الحرف لکنها تابعة له قوله باختلاف العوامل ان قیل ان
فاعلا اذا کان صفة لا یجمع علی فواعل فکیف جاء جمع عامل علی
عوامل اجیب بانه صار اسما قوله الداخلة علیه یخرج عن حکم
المعرب اختلاف منوّ ومنًا ومنی باختلاف العوامل الداخلة
علی المستفهم عنه کما زید ورایت عمرا ومررت ببکر قوله
واما خصصنا اختلافا بکونه فی العلم کما ینبئ عنه العنوان قوله
ای یختلف لفظ آخره ای صورة آخره او تقدیره ای یختلف
آخره بحسب التقدیر سواء کان بحسب لفظ التقدیر الآخر فقط
کما فی مسلمی او تقدیره ونقدیر صفته کما فی غضا وقاض او
بحسب تقدیره بالصفة فقط کما فی جبلی وغلامی فان آخرهما

لا یمتنع عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحکم وان کان
یمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله ای یختلف اختلافا لفظا
او تقدیرا ای اختلافا منسوبا الی الصورة او الی تقدیر عامة
واتما لم یقل اختلافا ملفوظا او مقدرا یکتفی الموصوف لان الاختلاف
ملفوظ مجازا باعتبار سببه وسببه لو جعلت الحرکة لفظا و
لم یجعل قوله لفظا او تقدیرا تفصیلا للعوامل ای سواء کانت
العوامل ملفوظة او مقدرة لان العوامل لا یتصف فی الملفوظ و
المقدر لانه قد یکون معنویا ولانه لا یلائم قوله الآتی التقدیر و
اللفظی فی بیان ضبط اعراب الاسماء وذلک لان النظام
انه اشارة الی ما یشیر الیه قوله لفظا او تقدیرا قوله رایت
احمد ومررت باحمد ورایت محمد جبلی ومررت بجبلی قوله
وفلانا رایت مسلمین ومررت بمسلمین ای مدلول

ما بين الصورتين فانه ظهر شموله للمثنى والمجموع قوله
علامة النصب اى علامة هى النصب الذى وقع على المفعولية
وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب الى قوله مع عامل ابتداء
ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا
بالتركيب الذى يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف
فى آخر المعرب وفى العوامل اجيب بان المراد باختلاف
العوامل كما مر اختلافها فى العمل وذلك لا يوجد فيما فرض
لان عمل العامل المعنوى ليس الا الرفع قوله قلت بهذا حكم
آخر حاصله ان حكم الشئ لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت
يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد لازمية وح يكون

لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما قلت
فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا
غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عود عامل
فى شئ من لازمية نعم فاعلية الاختلاف بالعوامل من اللوازم
ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له فقيل المراد
بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذى مبتداه حالة
البنائى وبالاختلاف الثانى الوجود فغيره بالاختلاف لان كلا
وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل
الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه اث اى خواصه الاضافية بالقياس الى المبنى
وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال ههنا حكمه و
لم يقل خاصته ولا يخفى ان القول بالجنس من خواصه اث

مبنى على ان لا يحقق فى الصورة المفروضة عوامل فى شئ من
الازمنة او لو تحقق فيها عامل فى الازمنة كان خاصة شاملة لكل
ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت قوله اى حركة
او حرف كان القدبنة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة
او حرف او ما سيذكره فى ضبط اعراب الاسماء ولا يكفى بعده
قوله اختلف آخره اعترض عليه بان التعريف غير جامع
لان يقوم مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذ الآخر هو النون
واجابوا عنه بان النون فيها كالتنوين فى المفرد ولعلهم اراد وا
بان هذه الحيثية لما وجدت فيه فى بعض الاوقات جاز
ان يجعل الحرف الذى جعلت علامة بالنظر الى هذه الحيثية فى حكم الآخر
وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية فى جمع ليس فى حكم
الآخر واما فلما فى بعض الاوقات لانه قد يكون بمنزلة التنوين

وذلك

وذلك فى المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اللام والتنوين اجتماعهما
قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر اى نحو له ذا تا مكانا يحول
واو ابوك الى الفا باك واما نحو له صفة فكما يحول ضمة زيد الى
فتحة قوله لا يرد المعامل والمقتضى وكذا وصف كونه معربا فان
قدس سره فى الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا
كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية التقديرية اى
المفهومة من الباء الجارة والبقاء ما الموصولة على عمومها انتهى وذلك
ان يجعل الباء والآلة فتسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلانه
فانه جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس
علة موثرة بالحقيقة لان الناشر للمتكلم وهو علامة لناشره و
اما خروج المقتضى فلان آلة الشئ سبب قريب له والمقتضى
ليس كذلك ولا يخفى ان قوله لبدل آاه لو جعل من تمام المدخل

بخرجا لكان اسمن لكن المصنف لم يجعله من تمام الحد قوله خرجا
بالسببية الخ اقول قبل ينتقض التعريف ح بالعلة التامة لانها خارجة
فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا
بسببية اجزائها واجزاء ما منه مركبة من قريب وبعيد نعم
لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا بالكل
لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في
الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء انما هو
علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى
انه لا يقتضي استلزام المسبب للعامل فالعبارة الصحيحة ان يقول
ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في
التعريف الزمان فلا فرق بين الصيغتين اقول قبل يمكن ان
يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة

او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى
الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة
ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامر بن كالف المثنى
وواو الجمع فانها قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد
التركيب علامة لها وللفاعلية ومن علامة الى علامة كما في التثنية
والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهر من
العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب
ان الاختلاف بطريق غير بعد كونه معربا قوله خرج حركة
نحو غلامي فان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة و
كذا خرج جر الجوار كقوله لم تعفو اسحوا بردسكم وارجلكم
بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث
وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب

لان ما لفقته تلك الادوات ليست معربة وان ابقيت عن ذلك
فخرجت بقيد الحيثية ليس من حيث انه معرب لوجوده
قبل عامل البتة بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في المصدر المذكور
قال ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله
العين قوله واللام في ليدل الآه معطوف على اسم ان وخبرها
قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء
ليدل على المعاني فيتضح به المعاني في انفس الاسماء من غير استعانة
الى العامل والقرينة وذلك لاعتبارات ثمانية قوله فانه بعيد
اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف
فيه ان الاختلاف انما يكون دالا على هذه المعاني لكان الاعراب
هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف
كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة
بقوله الاعراب ما اختلف آه

الدلالة

الدلالة الى الاختلاف بضرب من المجاز ونحوه
وجه
وكان الاختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعنوية كما
غلبة للمعنى
كان مسندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة
اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض
المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به
الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل
علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره
فانه يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب او لا يمكن
ان يقال البتة ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل اللبس
والموضح والمزيل للف وبالذات هو الحركات او الحروف قال الشارح
الرضي اللف في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى
ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء

على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شبهين اختلافا فاقتضى شبها
وقد بين ان الاختلاف لا يناسبه بل الصحيح ان يكون اعرابا واما
المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة
اذ الحاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف
حتى لا يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين
سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل بمجرد ذلك
كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني الفاعلية قال الشيخ
الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف
الجر وبواسطته قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة
اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء باخذها
على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس
الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف

الذي به انفضاء الاعراب هو كون احد ما طاريا ابدا لا يكون
احدهما مطردا عليه فاذن يغني الكسر وتوافقه البضة الزوائد
ويرشد الى ما ذكرناه قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة
قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له
من المقر عليه ومن ثم احتاج الى المجاز فقد يغير والطاري الغير
الدائم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يغير له
صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما
في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في
المضاف وان كان طيار المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري
واحد الكون الفعل عمدة في نحو كتب منه ومن غيره فلا حاجة الى
العلامة لانها يطلب للتمييز بغيره وان كان الطاري اللازم احد
الشبهين او الاشباه فالحكمة ان يطلب له اخف علامة

بمكن لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون فى الاسم فجعلت ايعاض
حروف المد التى هى اخف الحروف وجعلت فى بعض الاسماء
حروف المد التى لم تختلف ومن هذا التقدير يظهر وجه ما قال
ان الاسكان الاصل فى الاسماء الاعراب وفى الافعال والحروف البناء
قوله على نقيض مثل معنى الورود والاستيلاء فان اخذ الشئ
مسئول ومستقل ومنه الظمآن قوله نقال اعتور والشئ
الاعتوار دست بدست كردن چيزى را والتعاور والتعور
منه وقد جعل هنا استعارة لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة
او مجازا مرسلا علاقة المناوبة قوله وانما جعل الاعراب فى الآخر
لتحقق العامل فى المحل كما فى الاعراب بالحركة او لتحقق الكلى فى ضمن
الجزئية كما فى الاعراب بالحروف او جعل فى جانب الآخر لانه يقال على
التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحروف لانا نقول انما تعين

موضع الاصل فتعين هو موضع فرعه وهو جانب السفلى لتعذر الامكان
والالتزام لتقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفته اى صفة
والدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات للكلم
وقد جعلها الشيخ الرضى صفات للدال وهى عدة او فضلة فقال
جعل الاعراب فى الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالاسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه
ان قبل ان صاحب الحركات الاعرابية مع الآخر والحروف الاعرابية
انفس الآواخر فلم بنا فر الدال عليها عن الدال عليه اجيب بان
المراد ببيان حال الاعراب بالحركة الذى هو الاصل والمراد بالتاخر
التاخر الذاتى لا الزمانى ولا شبهة فى تاخر القاف عن النون
لانا نقول تاخرها الذاتى لانه لها انما وضعت بين يجاب بان المقصود
بيان الاعراب بالحركة كما ذكر وهى متاخرة بحسب الزمان عن الحرف

كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات البعاض حروف العلة
فهم المد في الحقيقة اثبان بعده بلا فصل ببعض الواو ونفس
عليه اخوية فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به
بتوهم انها معه بعده فاذا اشبعت صارت حرفا مدا ويمكن
ان يجاب بان المراد الناشئ عن الحرف بقدر الامكان او الناشئ
عما عدا الحروف الاخير فان الناشئ عن الاخير في حكم الناشئ عن الكل
قوله ثمنة اشارة الى ان مجموع قوله ونصب وجر خبر
واحد يصح الحمل على قولنا انواعه فيكون العطف مفيدا ما على الحمل
كقولك كان في قولك البيت سقف وجدران بهذه الاسماء
الثلثة الا اعلم ان الحركات الثلث سمي ضمة وفتحة وكسرة سواء
كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة
قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وسمي الضم

بغير

الرفع

رفعا ونصبا وجرا والنسبة بين الضم والرفع عموم من وجه و
كذا بين الفتح والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات
بتلك الاسامي لحصول الاول بضم الشفتين وتبعه رفعها عن
مكانها وحصول الثانية بفتح الفم وتبعه نصبه مكان الضم كان
ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجذ الفك
الاسفل وخفضه وهو كسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي لما
اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولهذا سمي
الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص
بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل بالكل فانها مستعملة
في الحركات الغير الاعرابية قوله عاقلة بالقرينة كقوله بالفتحة
رفعا آه قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا

الفتح به

بفتحك به

الوصف بسند عن الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة اخرى بهذا
بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع
والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيهما بطريق
الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل
والمفعول من جعل اليا فيهما للنسبة واراد بالفضلة
المنسوبة الى الفاعل والمفعول وتوجيهه بحسب المعنى راجع
الى ما فى الشرح اقرب من توجيهه لا يفهم قوله
حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم فضلة قوله
اى كون الشئ مضافا اليه بنية المقابلة للفاعلية و
المفعولية فانه مقابل لهما لا كون مضافا واما لم يقل
حقيقة او حكما لان المجرد لا يوجد فى غير المضاف اليه واما
نحو كسب زيد فلما كان اليا زائدا فيه لم يعتد وابه

اولكان

او كان اكبر زائدا كما فى نحو ليس علامة قوله لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل
ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل
حقيقة او حكما قليل كسب الغلام لم يكن مبنيا عليها وكذا
الكلام فى قوله والنصب خفيف الخ وانما قال
لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله فاعطى
الثقيل للمقابل اى مجعولا للقليل للتفاعل ولذا اجعل الخفيف
للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة
ضعيفة فجعل الضعيفة للضعيفة قوله والمالم يبن
الخ وانما احتيج الاضافة الى علامة لان المضاف اليه
فضلة بواسطة الحرف فاذا قيل بمجرد ما هو فضلة لا
بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاء العمدة الخ

هو الفعل وليس عمدة اما انه بواسطة فلان اقتضاء معنى
العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان العمدة اقتضاء والحرف
مدخل في ذلك اعتبر عليهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما
عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله وظهر
نصبه اذا حذف الحرف ثم كرج المجرور في الموضعين عن كونه
على المتفضل ويبقى على المضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف
اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف
نسبا منسبا الثاني المجرور المسند اليه كمر بزيد
وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمعنى
معه البدلية لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان
الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني
الاسم والفعل وكان لا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى

المفرغ لم يريدوا اعمالها فبقي ما بعد سما منصوبا بكل ذلك
استفيد به من كلام الشيخ الرضي قوله العامل احتيج الى بيانه
اما للاحتياج ببيان حكم المعرب بل تعليقه اليه لان العامل
مذكور في حكمه مرارا في تعليقه وانما اخره عن الاجمال
سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له
واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا
الفن كما قالوه فان مادة والاعراب صورة و
الدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وما اخيره عن المادة
والصورة ظاهر واما اخيره عن الغاية فلانها مذكورة
تبعا للثاني ببيان الصورة اليها او لانها مقصودة
بالذات والمراد ببيان عامل الاسم اذا كان المعنى
المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وبعض

العامل ماخوذ فى تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون
وحفره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم
معنى مقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول
لانه نص فى الآلة اعلم ان العامل قد يطلق انه علامة لما يحدثه
المتكلم فى اللفظ ويتفرع عليه ما قاله من ان رتبة العامل
التقدم اما على الاول فلان الآلة تتقدم بالذات على ما هو
آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم بلفظه ليتوقف
الطبع واما على الثانى فلان حق العلامة ان تتقدم حتى يحكم
بالتعرف لان التعريف بالعلامة له وجه كونه علامة بظهر
ايضا مما قال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لانه اما
آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب
لانا نقول تعقله عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب

آلة وقد يطلق انه ح

الوضع ح

ان يقع علما على علامة له ح

ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون
آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه
المقتضى او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل
الاسم العامل الذى ليس بحرف غير مختص حتى لا يرد النقض بانباء
فى بسبك نبد قوله ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام
للحصر اذ لا مدخل له فى التعريف ان قلت غير مانع لصدقه
على كل من الاسناد والمسند اليه والمسند
على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب
منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلت
ابحاء لسلامة الى ما عدوه آلة لما تبين المتكلم واعتقدوا انه
آلة وان لم يجعلوه آلة بل يسمونه موئنا للاتيان فيتوقف
اثبات ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت الغرض منه ورين
التخمو وبطل ما قيل فى عدول المصنف عن تعريف
الجمهور

التعريف على التخمو ح

ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انفكاك علاقة العاملية
والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما التقدم على الآخر
الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا
منهما عامل في الآخر نحو قولك ايا ما تدعو افله الاسماء الحسنى
فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وما وقته معنى التعلق في
الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له
فله تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين قوله اى بحصل فسر التقدم
بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه
من القيام الذى هو العرض بجعله وذلك لان المعنى المقتضى
لبس فاعلا يقال قوله اى معنى من المعانى المعنوية الا ترى انه
المعنى به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار
كونه من المعانى المعنوية كما ذكرناه قوله اوبه يحصل معنى

عامل في الآخر والا لزم خ
بلكون كل منهما

فتاح

الفاعلية

الفاعلية لان له اسند عاد الكناية اليه قوله اوبه
حصل معنى المفعولية اى بالفعل الذى في رابت لان له
اسند عاد التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل
عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت
بزيد الباء وعال اى في لفظه وفي محله فالعامل هو الفعل و
محله النصب هذا اذا كان ما ذكر مذكورا اما اذا
لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل
وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه
ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار جزءا
منه ولذا اكتسب المضاف التعريف والتخصيص من
المضاف اليه واليه قال الشيخ الرضي قوله فالمقدر ما ذكر
الاعراب في انواعه وكان لكل من انواعه اقسام وتلك اقسام

محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاسام وما لها فاتى بها
بالفاء ليبانها قوله الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا على المفرد
فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد
ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه
غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة فى
المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فى ما حكم
عليه بناء على ان القضية مهملة او بان الاسماء الستة و
بعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى
شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد فى جميع الاحوال
لان مقام الضبط بالياء مع ان ذكر المنصرف فى اخراج
الذى لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا اخراج غير المنصرف

غير المنصرف

مطلقا

مطلقا كما يقتضيه قبل يجاب بانها غير داخلة بواسطة وكرر ما
فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب
غير المنصرف فكان ينبغى البتة ان يكتفى بذلك والجواب بفيد
الانصراف ههنا احتراز عنه اجيب بان تلك الاسماء
محصورة وغير المنصرف لا يحصر فاحتيط فى الاحتراز عنه
لئلا يقع غلط فى امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصورة
بادنى شئ او لبس الاعتناء بها كالاعتناء بما لا يحصر
مع ان الاختصار فى العبارة مطلوب له جدا قوله

بتبيين ح

والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فى
لانه مقصد نوع قائم ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما
ليس صفة له والكسر لتوهم التغليب كما قيل وهو
بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف

لتغليب ح و

باب التنبيه

بأبي عن ذلك ولو لم يأت بعن لتوهم انه كلمة في المذكور فيكون
من قبيل قوله لقوفا مرت مرتفقا في مقابلة قوله لقا فحسبت جنة
مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد فيه سالما الا ظهر ان يقال الذي
لم يكن ملفقا بآخر واحدة واو ونون والف وتاء ينطبق
خروج مثل سنون وظربان عنه ويظهر دخول فلك جمعا
لفلك فيه قوله احد حالات الاصل في تفاصيل الاعراب بحركة
لفظها ولا نعنا البعاض المحروف وفيه انها ليست بعاضا لها
الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها
علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا
التركيب مشى قبل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن
المعمول المقدم مجرورا اجازه المصنف انتهى كلامه وذلك لان الفتحة
عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا

والعامل

والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة على المقام
بصدد بيان اقسام الاعراب وتمامها ولكان لا تقدر الاعراب
في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولكن يمكن ان
يجعل عاملا ما هو عامل في النظر في المستقبل قوله وبكمل
النقص على المالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية على
معنى انه اعرب هذا القسم بالفتحة حال كونها مقدرة عوض
او اعرب بالفتحة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا
انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان
في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر
ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث
رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والمالية لا المصدرية
فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان بمعنى

بالفتحة والفتحة والكسرة وكان ملك المكاسبة من قبيل الكاسبة
العام الخاص فافهم قوله جمع المؤنث السالم فانه على غير
المنصرف لانحطاط عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو
بعده وبيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل
من جمع المؤنث حيث يكون فيه احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا
بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني
باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني و
ليكون وكرها على ترتيب ذكرها فافهم قال قدس سره في
الكشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للمؤنث للجمع انتهى
لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذكر
سالم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام

بذي اللام عند الجمهور لا خافي درجة من التعريف عندهم
اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه
النقص ومثله بدل عنده قوله وهو ما يكون بالالف و
التاء سواء كان واحدة مؤنثا او مذكرا كسجلات جمع سجل
ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بسبب الحال او
بسبب المحل فدخل فيه ما كان قبله لا يبقى تغيره بما ذكر سواء
كان بسبب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات في
مثل صيغة فلا حاجة في ادخال الاسماء الا بتقدير مضاف وهو صيغة
او معطوف وهو ما كان على صيغة لم يكتف في اخراج الثاني الا بتقدير
المضاف قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا دخل عليه
كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء السنة اي لا يخصها
بل يعمها فانه كثيرا ما يكون حكم على شخص اجرا او الحكم على نوعه فافهم

ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه ذلك لان ارادة ان
اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة
المشتهرة فسماه بها فيصح ان يقال ابوك آه بالصفة
التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء ستة وفيها ما مر من ثبوت
كون اللفظ موضوعا للفظه قوله بالواو رفعا آه لا بالحركة
المقدرة او اللفظية وهي حركة ما قبل واو كما قبل للزوم
الاعراب في الوسط والعدول لما خلاف الاصل وهو التقدير مع
المفي عنه قوله او مصغرا نحو اي ما يصغر منها وانما قلنا
ذلك لان ذو لا يصغر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه
وجوبا لتتم وزن فعل وحرف العلة المجعول اعرابا يكون ساكنة
تثبت بالحركة قوله ومضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر
قوله مضافة عن قوله بالواو آه وذلك لانه جعل قوله مضافة

حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون
اي العبارة المشهورة بغير التغيير
العبارة نحو له على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل
المعنوي فلذا قدم ما اخره اولان للشارح تغيير النظم لنكتة
كما يغيا تخ او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق او غير
ذلك قوله لا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاجراء
المفهوم من المقام او المقدر في النظم الكلام قوله ولم يكتف بهذا
الشرط بامثال الثلاثة توهم تفصيلا او خصوصية المضاف اليه
المذكور غير معتبرة والقصد الى تلقي الاضافة الى ياء المتكلم فقط
في غاية الفقار في حين الى النصر به بسبب الاخراز عن المصغر
بصيغة المكبر والاعن المثنى والمجموع بصيغة العاقل كذلك قوله
لئلا يكون بينها وبين الآحاد والحروف وان كان نوعا
محركات في باب الاجراء لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى

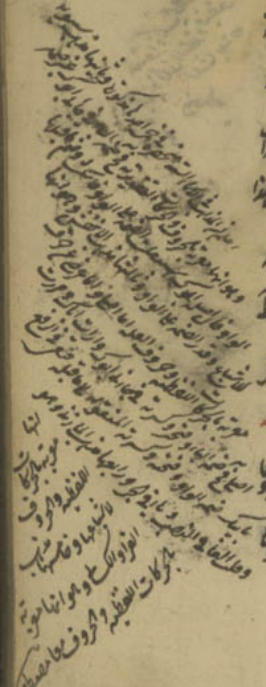

لان كل حرف منه لك الحروف كحرفين او اكثر فكثروا ان
يستبدل المثنى والمجموع مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الا نونا
قوله لبث لانها المثنى فكون معانيها مبنية عن تعدده
كالتاء للتاء وقوله ليظهر ذلك التعدد خصوا ذلك بالحرف
الاضافة قوله ولوجود حرف صالح كانوا من كلفة اجتلاب
حروف اجنبية مع ان الاسم في اربعة منها كانها جملة بتمامها
نيابتها فهي اذن كالحركات المختلفة للاعراب وكذا في قوله
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا
للاعراب قال الشيخ الرضي الاشبه عندي ان الاسم في الاربعة الاول
والعين في اليا فيبين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء
في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بالاسم
الكلمة وعينها وجعل ما قبلها منها لو كانت من جنسها للتخفيف

رفال المصنف ان الواو والالف مبدلة من لام الكلمة في اربعة فكان
ومن حقها في الباقي ان يجري ولعل الاشبه لا يكون من نسيج الكلمة
فهي بدل عما يفيد فالم يفد المبدل منه قوله الاعراب كالتاء في بنت
يفيد التانيث ولا يتبين وقوله على حرف صالح لقيام المبدل
مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب
من نسيج الكلمة لغرض التفريق كما في المثنى والجمع ولا ان يقال
ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل حروف
المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت
كل في المفرد ولجواز رجوع الضمير الواحد اليه كقولك كلا الثوبين
جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها والملزوم الالف
في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر او الضمير وانه ليست
المثنى لاعمال والنقد بدل من الواو والابدال التاء من الواو ثبت

وتبدل من الياء في الاحوالين وقال السيرافي تبدل من الياء
لسماع الاملاة ويعبلوح اسما فثنيا على غير الشذوذ والا فكان
من ذوات الياء قوله وكذا كل اسم على وزن فعلى والالف
للتانيث جعل آخرا بالكلام في كلا واغا جيء بالالف التانيث
بعد الياء لان التاء لم تخص للتانيث فلذا جاز تو تسطيلها
فيها لانه منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم تفتح ما قبلها و
لم تقلب تاء اخت وبنت ٥ ياء في الوقف ولانها لبست
لمحض التانيث وكذا الالف لانها تغير للاعراب اجازة الجمع بينهما
في نحو حبلى كما حاء رايت حبلييها
والتاء لكلا مضافا قال المونث افصح مني بخبيده ووضه
في قوله فلذا جاز تو تسطيلها ذ للمح حيث قال انها لست للتانيث
لان التاء انما تكون للتانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه
كلا وكلتا مثنى انما لفظا ومعنى فقط كقولك كلا هما ولا يجوز

تعريف المثنى الالف في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو منطلقان
فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع قبل انه اذا كان مضافا الى المضمر
فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى
واصل المثنى ان يكون موبا فالاول جعله موافقا لمبنوعه في
الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جاءني
كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا قوله واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر
صيغة وان اذا لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت
في التقدير اذ لا امانة كان مذري ثم ثنى لم يكتف مثنى ذلك
ثنايان وذلك ان معنى ثنايا كوا استعمل طرف الجبل ولبس
في الواحد معنى المثنى كما لم يكتفوا بقال لمفرد اثنان انتهى
الاشموني

مجلس ... تاسيس ١٣٠٢

اذ ليس في المفرد معنى التثنية فالتثنيان طرف الجبل المثنى
فالمثنى ما جمع الجبل لان كل واحد منهما طرفه قوله وهو الواو
جمع ذو لان لفظه فلا يكون جمعا سالما لما لوجوب ان يكون
مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لان لفظها
فلا يكون جمع المؤنث السالم صحيحة فينبغي ان يذكرا ولات
مع جمع المؤنث السالم ملفقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا
لم يعده من ملفقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولابد
على عدد معين كما يقتضيه الجمع وهو علامة التثنية والجمع قال
الشيخ الرضي الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة
الالف لقلة عدد المثنى بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الجمع
مطرد في جميع المثنى والملحق بالمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما و
انتموا وحاوحموا وكما وكموا قوله لان الضمير المرفوع

للتثنية الواو ولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لامحالة على
اخواتهما وسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الالف
المثنى وواو الجمع علما للرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين و
هي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب
في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الالف المثنى و
واو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب فاتبع الجر دون الرفع
لكونها علامتي الفضلة بخلاف الرفع وقد قوا قال الشيخ الرضي
فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب
المثنى مع عدم استثقال لها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت
كسرة لاستثقال الضم قبل الياء ان كتبة لو ابقيت والتباس
الرفع بغيره وبطلان السجع لو قلبت الياء بضمة ما قبلها واوا
مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع

تشبيه

بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء والجمع ان حذف نونه ما بالاضافة
وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل
في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق
فصل الاعند الى المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة في الجمع لثقل
الواو وخفة الفتحة واما الباء فيهما فطارئة للاعراب قوله
الذين اشير الا تثنيه اليهما فجاسبين اى في فضاسبين من
تقسيم الاختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك ليصح تقسيره
التقدير والا فقط المعدت بلام العهد بما اراده كما يبين
ليتصل الاحق الكلام بما بعده فعلى هذا يكون قوله التقدير الخ
بيانا لمحل القسمين لا لنهاكما قيل قوله ولما كان التقدير اقل
سهل الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تاخيره عن
القفطي لان من حق العلامة الظهور قوله اس في الاسم المعرب

لا اضافة و

استاذ

اشار الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك لاحتياج الى
جعل ما بمعنى الدوام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير المضاف
او الاستغناء عنه والاشارة ولغوات الملائمة لما سبق من بيان محال
الاعراب ولان في قوله والقفطي فجاعداه لبيت بمعنى اللام
والا كان معناه ان الاعراب القفطي لا يجيء ما هو مغاير له
للتعذر او الاستغناء ولا يخفى فساده قوله الذين نقدر الاعراب
في الفاء والجمع ح
لحذف المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا
في الفعل قوله الذين آخوه اى في موضع آخوه فلا يلزم انحاد الظرف
والمظروف وذلك ان نقول ان آخو الاسم عام والالف
خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها
منعت المد والمدة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر بمعنى
والاول اولى لدلالة مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع

التعذر و

منع حذف العائد والضمير
لانه راجع الى الاعراب
وذلك ان تقول الذي
اعرابه ح

التنوين

بالالف لتحققه في مبهم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت
ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولفا آمر هذا القسم و
ظهور مقابلا مثل بالاول وترك الثاني قوله كعصا وغلامي جبر
محذوف والتقدير بهواي ما تعذر عصا و امثاله وغلامي وامثاله
او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان
جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون عصا وغلامي بدلا من قوله
ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول
الكاف والعامل فيه ما تضمنته الكاف من معنى التمثيل وما يفهم
من الكلام من التعذر اي تعذر الاعراب وعلى التقدير الثاني في حال عما
اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف
والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث
حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف

المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما دامت
الفا قوله ما كما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المفرد
كما قيل لبد خل في جمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة
لبقي الكلام اولى بنحو عصاي فان تقدر فيه قبل الاضافة اعلم
ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي لاضافة الى المبني
وخالفهم المصنف فان غلامي معرب ولان الاضافة لا تبني
لا يوجب البناء كما بينا مرارا سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى قوله فاذا
اشتغل الى قوله قبل وخول العامل لان اتمام معنى الاسم بهذه الجملة
في نفسه وهو ههنا مضاف الى الباء فالاضافة البعاضية متقدمة على
العامل وهي مستلزمة للكسرة ما قبلها قوله فاذهب الباء الخ
تفريع على المقدمة الاستثنائية التي يفهم من قوله لما لا يشبه المبني
وتوضيحه ان كسرة الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب فتقدمها

على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاول بعد وضع
الثانية قلنا لا وجه لزواله لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء
على ما كان وان العناية بكثرة الملائمة اكثر خصوصا اذا لم يفت
جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان
يجعلها علامة الفرع بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد
اجيب عنه بانه يلزم توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر
ولا يستحيل توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا حقيقة على اثر يستحيل
عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر والاحق كشفها فيما
نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتهما على الاعراب
مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملها على المعنى التثنية
والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله لانه حالة الرفع

والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف لاستثقال المقدر المعنى
كاستثقال قاضي وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت
رفع العامل وجره وذلك ان يجعل مصدرا اي استثقال رفع وجر
اي مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا و
مجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله لفظا ه
قوله لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال
الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع
تحرك ما قبلها بحركة شديدة فان سكن ما قبلها لم يستثقل
الحركتان عليها كظبي ودلو قوله ونحو مسلمي عطف على كقاضي
مرفوعا ومنصوبا لا على قوله قاضي اذ لو قصد عطفه بنحو
يمنع تقدير الاعراب كالمستدرك لاتفاقه الكاف اياه ولو قصد به
كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم

ثقيله ح
الياء والواو

قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقدم في الاحوال الثلث او
بعضها فيما كان اعرابه بالحرف وللمدة آتية ساكنا بعدها سواء
كان مضافا او لا كما في قوله والمقيمي الصلوة على قراءة النصب
وانا كم نقل والباقي آتية لئلا يستحق القاعدة بضطرب التقويم
وحذف نون مقيمين في هذا المقام شنيعا بالمقام
حقيقة ولا تمام بعده المقام لاقامة قصد وبيان الاعراب اللفظي والتقديري
الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الباء في مثل هذا
وسلمى لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم
يعد مما اعرابه ينبغي ان يكون بالواو وتقدم في حال الرفع كما في
سلمى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه قلت وان كان قليلة
نعم بقي الاشكال في الاعلام التي يحكى في لغة الجاز نحو مررت بزيد ورأيت زيدا
ومررت بزيدا فانه معرب تقدر اعرابه وجوبا باشتغال محله بحركة الحكاية
وكذا في المثنى المحكي او شبهه المحكاية فيه قوله واكتفى بنوع بغاية ما صح

لم يخل اليه الى ذكره اذ ليس المقصود خصوصية المذكورات
بل سيأتي المذكورات واخواتها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها
قوله فان اصل سلمى فاعل القاضي المسندي ان يلفظ الاعراب
في سلمى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن
المؤثر في التقدير في عصا بعد الاعلال وفي سلمى ما قبله منع الاستثقال
لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقدير ما يخالف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف للامكان وتقدير لزكرة قوله
فصار الاعراب حالة الرفع تقديرا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة
عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا
عن الفتحة لان الدال على الاعلال في حكم الثابت فلو جعل الباء بدلا
عنها كان كجملة واحدة اعرابية تلفظ وتقدير بخلاف فتحة الجمع
فانها غير نائبة تقديرا قوله فان الباء المدغمة البيضاء فيه على سكونها

دخول اللام او الاضافة بعارض السببين او احدهما الزيادة
الاختصاص لهما بالاسم ان قلت بقي التعويض بدخول الكسر
والتنوين للضرورة او المناسب لصدق التعريف عليهم مع
انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وسلمات ايضا علم مؤنث
لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه
اجيب عن الاول بما سيجيء في نقض قوله ويجوز صرفه وعن الثاني
بان جمع السببين المسمى بهما انظرا لكونه العلمية من ان
هذه التاء ليست محققة للتانيث لدلالة على المجموعية وبالجملة
لتقدير التاء دلائل التاء الظاهرة مانعة عن تقدير الصرف في ان تلحق
ان تنوين المقابلة غير ممنوع فيه والكسرة الغير المحققة بجر
او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قوله
من نسج بينة بغوله وهن عل آثاره فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين

الاسم المناسب لسببي بالحكم فعلى هذا يكون الطلاق العلة على كل
واحد مجازا لكن جمع كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق
اللفظ السبب على كل من النسج حقيقة وسيأتي ذلك عن ان صاحب
المفصل سمى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه
سببان ولم يقل سببي ولا يبعد ان هذا الوجه جار في العلتين
ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله وسمى
شبه الظهما الخ قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف للنوع و
هند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبدخول اللام او
الاضافة كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف
عليه واما سيبويه في النقض بوزان شرائط مانعيه العلتين الاقتداء
بما اختاره وقد وجد المعارض فيما ذكرا اما في الاولين فلان
سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان

ای اسم معرب جعل موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان یکون نکرة ولئلا یلزم تعریف الخبر وتنکیر المبتدا ولانه غیر لائق بکتب التعریف من المضاف الیه وفیه ان المراد بغیر المنصرف معناه السلبی وهو مفهوم محصل لم یلاحظ فیه معنی المغایرة ولان یقول الظاهر هذا المعنی البتة نکرة لان النکرة اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروری ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم یخالف الاسلوب الشائع من تقدیم المعرف وجعله موضوعا والنکرة محمولة ایضا من ان سبق العلم بالشیء یستدعی جعله موصوفا وقد سبق العلم بغیر المنصرف **قوله** فیه علمان فاعل الظرف او مبتدا وقدم خبره والجملة صفة ما العلة فی اللغة عارض غیر طبیعی یستدعی علة غیر طبیعیة وفی اصطلاح النحاة لیست بمعنی الموجب بل بمعنی ما یشعر ان بحیث المتکلم عند حصوله امر آخر یکسبه وذلک

الاکتفاء به لانحصار المعرب عنده فی المنصرف وغیر المنصرف فاذا علم غیر المنصرف بانه ما فیه علمان آه علم ان المنصرف ما لا یکون کذلک ولهذا اوثر ما سبق فی تعریف المعرب عدل عن تعریف النحاة المنصرف بانه الذی یدخله الحرکات الثلث والتنوین وغیر المنصرف بانه الذی یشبه الفعل ویحرک بالفتح وذلک لاستدعائه توقف الشیء علی غیره فیهما هو المقصود من التعریف وعدم انحصار المعرب فیهما بطرو ما اعراب بالحروف نشأ عنها **قوله** غیر المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزیادة وانما سمی المنصرف بالاسم لاشتماله علی الزیادة علی الاعراب علامته وهی التنوین او الاضافة بزیادة تمکن ولهذا یقال له الامکن ولما عری ما یقابله عن تلک الزیادة سمی بغیر المنصرف **قوله**

یکون فیها ما ینافیه من الصرف حتی یلزم تعریف الشیء بما هو فیه والمعرف فیها استقرائی **قوله** من علل تسع او خمس علی ما سیجیء او واحدة منها وما ذاک الا لان الشیء مع قوله موانع الصرف تسع حرفیة **قوله** ای العلل التسع مجموع ما فی ضمنین وذلک باعتبار تقدم العطف علی الحکم لکونه کالجزء من المعطوف علیه **قوله** اوله موانع الصرف تسع کلما اجتمعت فثنتان منها فالصرف یجب بقیة هذه الابیات للبیان **قوله** لان التعریف المستفاد منه غیر جامع لعدم صدقه علی ما فیه علة تقوم مقامها الا بقرب من النکرة بان یقال المراد اجتماع البعضین حقیقة او حکما **قوله** لبرد المناقضة بوجوه منها ان الواو للجمع والمجموع المشارکة وذلک لان ثبوت العلتین للجمع لیس منافیا عن ثبوتهما لکل واحد منهما **قوله** والنون فیه

مسألة اذ العلة مجموع الالف والنون **قوله** منصوب علی انه حال او صفة موصوف محذوف ینقدر اعنی لان النون لما ذکرت مطلقة اصبح الی تعیین المراد ویجوز ان یکون مرفوعا علی انه صفة النون لان اللام للعهد الذهنی زیدت للمحافظة علی الوزن بدل علیه تنکیر البوانی او بدل محذوف موصوف ای نون زائدة او خبر مبتدا محذوف ای هی زائدة والجملة معترضة **قوله** او المعنی ومنع النون الصرف وذلک لان قوله عدل آه تعداد للموانع لانه خبر محذوف ای تلک المنع هذه او بدل عن منع او بیان لها فالعامل هو المنع المفهوم من الکلام منع غیر مقدر فی نظم الکلام قبل کیف ان یکون عاملا فی الظرف المستفاد من الکلام کما قیل فی قوله فتلاها والارض جمیعا قبضته **قوله** وقوله الف آه الجملة حال من صاحب الحال الاول ای یکون

من الاحوال المزاد فتاد من ضمير المستتر فانه زائدة فيكون
من الاحوال المذاخلة او صفة قوله والوجه الالف فاعلا آه
الغرض بيان بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد
او على الاول يفهم زيادتها وتقدم زيادة الاولى على الثانية
والاول على الثاني لا يفهم الا تقدم الاول كسبب الوضع على التثنية
قوله يعني ان ذكر العلل آه من تمام التقريب وبالاغرب
اعني المبتدأ وهو صاحب حكمة لان خبره وصفه وحاله
فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه ومن
الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان
مفعولا به يجيء للتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله والقول بان كل
واحد آه الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام
الناظم ذكر العلل مع ان التفاوت اختلاف العلة على كل حتى يتم
حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان

لعله اراد ضم التشعر والاقتران بمكانة والتركيب بمكانة اي
النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم و
مع العلمية كيشكر علما ولا يكفي اشعارا ولا كونا فكل علما بل كونه
اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب
ههنا تكلفا لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم
احد عشر بهذه التسع مع مراعات الاصل في نحو احمر اذا سميت به ثم
نكرت وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف لازمت التانيث
زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم على سوى كانت للالحاق
كارطى او لا كشعرى لانها بالعلمية يمتنع من التاء كالف التانيث
الالحاق الممدودة فلم تكن مع العلمية بالالف التانيث الممدودة
وان كانت ممتنعة من التاء وتعل المصنف لم يعتبرها لان مراعاة
الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع ان حرف التانيث

التشعر بذلك وكذلك في نحو

كشعرى

بل شبهها وغيرها كفرعية المرجح للتاء وانما لا يخصر فيما ذكر كقولنا
الاسم منثى الى غير ذلك لكن لم يعتبره وما وله العلم وجهه قوله
واذا وقع في اسم علمان آه ولم يقتنع بفرعية علة واحدة لان
المشابهة بالفرعية غير ظاهرة فلا فرعية اذ الفرعية ليست
من خصائص الفعل الا قليلا يحتاج في اثباتها الى تكلف
وكذا اثبات الفرعية في الاسماء ليست هذه العلل خفية ولم
تكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله فيشبه الفعل
اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فاذا شابه
الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال بني او يعطى
علة واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي بعض معناه
كاسم الفاعل يعطى علة ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء و
لهذه الجهة اضاع بعض فعل الاسم واذا شابه بوجه بعيد

التانيث اللفظي معنى وان
كان مع التذكير كحبلى وان
الذي لا يعبر عنه

بين لتكملة

على الآحاد

عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة
لم يتنف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض قوله
لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل عدم حاله قوله والوصف
فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقدم به قوله لانك تقول
قائم آه فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا
له في المعنى كذا قالوه وفيه بحث لان المؤنث طارئ على قائم
مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا
لا ذلك فانه مشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالمناسبة
مستفاد من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول
رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طارئ على التنكير غالبا اما بوضع
جديد او بواسطة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه كان مجهولا لان
كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان

لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد
بجانب الوجود فلهذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم
المنصرف فان ما بني شبه غاية في حكم العدم وبهذا الوجه
اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وان منع
الصرف لكن الحكم بانصراف وخالفهم في التعريف كما يشاهد بعيد جدا
قوله فكقوله صبت آه الصب ريختن آب قال قدس سره
في الحاشية بهذا البيت عائشة فاطمة رضي الله عنها في مرثية
النبي صلى الله عليه وسلم ثم مرثية احدها ان لا يشتم مدى الزمان
غواة امية وفي حاشيتها جمع غالبة بوي خوش استهى مرثية ١١
بتخفيف الياء كفتوة بر مردم كشيش كردن وكريستن بتباك
ربيثة ورثوة ايضا لذة تيه خاك الذي غابت والمعنى ما الذي والى
شيء وقع على ثم ثم مرثية احدها ان لا يشتم مدى الزمان واسناده

شر

غير الفصيح فقبيح غير فصيح واغلال حسنة وجعله فصيحا وكذا بيداء
الفلق يسمّيه قوله بعيده والا فالقفة الفاشية بيداء ثم روى
ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حارِ ان اتركب فقد حارُوا
فقيّض الله آخر فقال يا حارِ فقال الكاتب يستبدي يا حارِ بالكسر
افصح فامره بجاءة اولا واراد بان الثناسب كيمنة قوله
مثال يجمع غير المنصرف الذي حرف والمنصرف والا لكان لا شيء
الا كتفا ابسلا قوله وما يقوم مقامها اللائق فتقديمه على الحكم
لانه بيان لما اجمله في حد غير المنصرف قوله احد بها الجمع البالغ
لا صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع على ان يشتمل لما دون
عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوة فمنهم
ذهب الى انها التكسير الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره
والاكثر على خلافه الا انها لكونه لا نظير له في الآحاد العربية وامّا نحو غلمان

هو المعدود وليس الا فاعُول الالف التي فيها غير الالف
الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يا النسبة
وكذلك الياء غير الياء او كهما او بدل فاعجمي او عربي مفرد
شاذا او جمع تقديرا او نحو اكلب واجمال وان لم يكن
لها نظير في الآحاد فالعبرة فيهما انها جمعا فقط وحكم الجمع
حكم الاحاد به دليل تصغيره على كما يصغر الاحاد فصار كانها
بانفسها على افرادها والجمع الاعتباري لجمعي داخل في الواحد
نحو اورع اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن والا فهو
وانكب لانها اعجميان ولا لانك يجعل ان يكون فاعلا ولا
بالشذوذ لانه جمع شذوذ على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل ناشب
الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الكاشية فاكالب جمع
اكلب وهي جمع كلب وانما ورجع اسورة جمع سوار وانما عيم

بانواع الثانية قوله فكقوله اعذ آله يجوز الكسر فان وقع يكون
بلغة استينا فيه والفتح وقع يكون منصوبا بتزع الخافض وهو
على الام وانما لم يمثل بالمقرورة لظهور امرها قوله فلما لا جواز
لما قوله مزورى فاعل او بالمزورة ما عذر فالشعر آذر مزورة قوله
لان رعاية التناسب بين الكلمات اولى من رعايته في التسجيع
وغيرها ولهذا انتهى في الشنّ ومراد ابي عذره فلم يتنبه مراده
وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر وهل سجى لم يوافقه فلم قوله
لتناسب المثنى الذي يليه قد يعرف المناسب المنصرف الذي لم يليه
كقوله تعالى قوارير على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب او
او اخر آي فانها كالمقرونة يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرن
بالالف فليس بمضطر فيما استشهد به لجواز ان يكون الالف بدلا من
التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله ما الفتوتا اعلم ان

فذو اما لغة الزائي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما هو لغة
من قيس فمنقوص عن الجمع واما غان وشام في المنسوب
الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يا النسبة
فهذا الوزن عارض لم يعتد به بسبب احدى يا النسبة
والالف الذي هو بدل عن الاولى وياء النسبة عارضة بمانع الوزن
وكذا شامي بفتح الشين في المنسوب لانهم يعنون شامة وهي بلدة
قال الجوهري انه منسوب لا شامة لكن حذف منه احدى
يا النسبة والالف بعد يا النسبة عارضة نحو عوارس جمع
عارية منسوب الى العارا لانها تثنى واحدها ووضع هذا الجمع
على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان غانيا ينسل بان لانه
منسوب الى غانة الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب
الى غانية المعدود ولا العدد فان غانية في الاصل عدد والثمانية

جمع انعام جمع نعم الابل السائمة او الماشية وقد تطلق النعم بالاساور عليه قوله لكافي قراءة فلولا الفي عليه اساورة من ذهب نعم جمع كثرة مايقع هذا الاسم على الابل بعينه دون جمع القلة فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به الكثير او القروب المختلفة كذا في الصراح قوله او حكما كالجمع الآه واما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه يشابهه من وجوه ثلثة احدها كانه على وزنه وثانيها انه جمع ثلثة وفوقها كما ان الجمع السالم مدلوله احد هذه الثلثة وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى قوله والمدودة نحو الالف التي قبلها ولما لم يتارف احدهما الاخرى نسبا الى التانيث في الممدودة منقلبة عن الالف التي للتانيث او تقديرا قوله كانها ليست لانه ثنه

المكنية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما بمدخولها بخلاف هذا ليس كذلك لانها غير متناولة للصورة الحاصلة من او الاضافة ولهذا لم يجز التقدير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن يوم في يوم الجمعة مع انه معدول عنه ولا يخفى على تقدير المنع اذ ليس بين مدخول ما صورته المكنية لجواز الفصل بينهما وبين مدخولها بالحروف الزائدة يمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المتغيرات الغالبة كالمقام قبل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدول تامل قوله واما المتغيرات الشاذة كالجمع والمصغرات والنسب بان اذة واما الغلب كاين وبايس فقيل انه خارج عن صورة

ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يكتفوا فيه
لا اعتبار فرعية ولم يصح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم مشوا
عن حال الاصل في بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل
الا قضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر
فالثاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق
اي في الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب
الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى
التحقيقي والتقديري آه المشهور ان انقسام العدل اليهما
ليس باعتبار الاصل بل نحو باعتبار ان عدل بعض الامثلة
ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجموع منع الصرف
والعلل وجهه ان اثبات الاصل مقصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا
ثبت به بدل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلث مثلا ان ثلث فرعه

تقسيم امر في اجزاء هذا المعدول المعين ولفظ المقسوم
عليه هو في غير لفظ العدد وفي كلام العرب مكرر نحو قرأت
الكتاب جزءا جزءا فجاز القياس نائب العدد وانه كذلك
علما بالاستقراء والمانع للصرف والمنازع فيه بالاعم الاغلب
فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله مكرر ولم يأت لفظ
مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله قوله الى ما جاء ايراد
بال بقال الحد وغيره خلافا والصواب بجيئها قال الشيخ ويدخل
جاز فقال من عشرة في قول الكسائي والمبرد والكوفيين يعني
عليها الى التسعة نحو خماس وعشر وسداس ومسدس السابع
بمفعول يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باب التسعة
نحو الخماسي والسداس والسباعي والثماني والتاسع قوله
والسبب الاصل في عدل العدد والوصف عند سيبويه وذهب جماعة

وليس فرعية لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل
بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فالدليل على
الاصل منع الصرف قلت اراد به ان الدليل المؤثر على المثبت اولا
للعدول نظر الثاني واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة
شعر واما ثبوت العدل فيها لا ضرورة فيه كما سيجيء في العروض
قوله فعلى هذا قوله تحقيقا آه وصف بحال المتعلق واما على المشهور
فمعناه فوجوب تحقيقي اي فوجوبا تحققا كرجل سوء بمعنى رجل
سيء فيكون وضعه بالتحقيق وضعا بحال نفسه وكذا معنى قوله
تقديرا قوله كنت وسمعت صفة بعد صفة لمذوج او خبر محذوف
اي ذلك المذوج كمذوج نمت قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
آه ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو
ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة وثلثة بمعنى وقائلها

الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة لا صيغة
وعن مكرر لا غير مكرر او السببية صيغية لان الوصفية الغير
التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد
وهي موضوعة لمواحدة لا لمائة الوحدات حتى يكون اطلاقها
بسبب الاصل يوم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى
المجازي ثلثة لما وضع لفظ ثلث وثلثة صارت الوصفية
اصلية بالقياس لاوضعها والقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة
باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله وآخر اسم
التفضيل لشهادة التصريف كوآخر آخران وآخرون وآخر
واخرى اخريان واخر كذا الافضل افضلان وافضلون والافاضل
والفضع الفضلتان والفضلى قوله لان معناه في الاصل
اشد تاخرا اي في منع الصرف لكثرتهم نقل لا معنى غير ويستعمل

رجل ثلثة ثلثة كان في الاصل صفة جاءني رجل آخر رجل
غير زيد صفة رجل آخر رجل

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المشتغل
بالام قيل لكن بدفعه فيه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه
تنكيرا وتعريفا واجيب بانه يجوز عدول الاسم لفظا ومعنى كما
في سحر اذا اردت به سحر ليلتك فانه معدول
عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد
معين من افراده فلابد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما
نحو النجم او لا نحو فحص فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان مع
اللام محفوظا لبقي التضمنه معنى المدح مع انه موب وغير منصرف
في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كما سيجئ قال الشيخ
عنه بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة
والعدل واما حالتي النصب والجر فبنيتي عندهم وكغي اذا اردت به
مغي يومك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباحا ومساء

الا فيما هو من جنس المذكور ولا كاقبل جاءني زيد وآخر
اي رجل آخر او حمار آخر والامراة آخر قوله وقياس الاسم
التفضيل الخ ان قلت ان اردت به ما وضع للزيادة وان
لم يستعمل فلا نسلم القياس وان اردت به ما استعمل منه في معنى
الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل لا معنى الاعتبار قلنا نختار
الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في آخر
بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه النكثة لكن عدل عما كان حقه
لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان المعدول
بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من النكثة
بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا يدفي العدول من لازم بخصوصه وهو
ح لا يغير التغير بما ذكر لنظير صدق عليه على جميع التقادير قوله
فقال بعضهم انه معدول عما فيه الام بواسطة لزوم المطابقة للموصوف

فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى
مثلها في المضاف اليه آخر كان المضاف الثاني تكرار الاول
اولا فلم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي
بدل تلك العبارة او لدلالة ما اضيف اليه تابع ذلك
المضاف عليه نحو الا ترى كيف واعبد ربه ربي قوله وقياس
فعلا افعل ان كانت صفة الخ عليه الاكثرون واعترض عليه
بان فعلا انما يجمع على فعل اذا كان مذكره اجمع على فعل بضم
واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما
ان يلحق على فعال بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ورد
عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ابتع كذلك فجعلت اجمعون
سنذاذ لا يجمع هذا الجمع الا لوصف او العلم وله ان يقول

معينان كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله
وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيوع
توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن
يتوجه عليه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المشتغل بمنع
لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والمجموع والمؤنث
عن ظاهر الواحد المذكر لا يجيء عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل
في جميع التصاريف الآتية لان تقدير من لا يوجب العدل
على تقدير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل
في جميع التصاريف لان اللام داخل في صورة المكنية وعلى كلا
التقديرين لا يظهر اثر العدل الآتي في اخر جمع اثنى لعدم اشتياق
اثنين واثنتا اليه وعدم منع الصرف في البواقي قوله
لانها توجب الخ الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته

اذ علم جنس قوله والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
في باب الاسم كعبد اسما البتة فذهب المصنف واعترض عليه بانه لو
كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل
فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار
الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور وان
كان الثاني لم يكن مونث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مونثه
جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى
قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراتي من كل شيء ثم جرد
عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كافر فصار
في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعاء كحمراء كما صح
وحسنا دمى حسن وخشن بمجرد انها في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد
صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وثلاثا ما ذكرنا

من نفس معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبعيته بالاختلاف
لا بد والمجموع الشاذة اي لا تنتقض بهما قوله كيف ولو اعتبر
جمعهما يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا افواس وانياب لم يصح
نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما
مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان
على خلاف قاعدة العدل ولا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس بغير الواحد
ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة تستلزم من
مخالفتها الشذوذ قوله او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي
ما حاصله راجع لان فعل ... اسم جنس غير صفة وصفة
وعلما اما الاول فلا عدل فيه معتدا الا ان اجيء كعمر و...
واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا ... وجمع وان
كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كخنع ومبالغة

خالع اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو
يا فسق وهو في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ففيهما
العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا
بان الاصل فيهما ... لما فيهما المبالغة في عدم الاختصاص
بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الشائع في الاستعمال معدول
عن الشائع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل
وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله
منصرفا كادد فيبطل وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل
الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول
عن قاثم اسم جنس اذ اختل احد الشرطين انصرف ان قلت
فينبغي على هذا صرف عمر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلت

لما سمعا غير منصرف فنحن حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم
بانهما منقولان عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول
ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا
اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول
عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا
العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبروا فيها العدل لتحصيل
سبب البناء اي بنظم لاجل مناسبتها لنزال وزنا ...
له عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب
البناء والا لبني كلام وسحاب وانما اعتبر لتحصيل
الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة
المستحسنة ولان الراء تفضيل لكونه مكررا او التفضيل يستدعي

الوصف

الخفة والبناء آو اخف من الاعراب قوله ولهذا لقبار وكيتاب
فعلام ههنا بس في تعاطل محلة فكانه ذكره استطراد او فيه
اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل
على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف
قوله الوصف الاسبب بقيره لفكانه قوله وهو كون الاسم
والا فسره به لانه لان الاسبب هو السبب لمنع الصرف قوله
على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات التي اخذت
معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة معتبرة الى ذوات
معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة
فان القياض الماخوذ من القبض الذي هو كزة الخ وبدل
على ما ركبت فيه لا على ذات معينة منصفة بالحقارة مع انه وصف
مثلا او تبر مصغرا او قوم جمع دار يدل على اوور منصفة بالصغار

مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بوزنه ووزن الفعل الذي كان
في الكبر فان التصغير قيل الوزن في ما واحد الزوايا الاخير فالاولى ان
يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة تتعين الا ببعض الصفات الماخوذة
معها وما قيس اليه ذلك البعض ان قلت اذا كان الصغر وصفا فكيف

مع صح منع علما بالتاء والتاء فيها انما جيء بها لتعتهم حيث لم يقولوا ان
الصغر والكبر قوله سواء كانت بهذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرط
قوله لا الوصفي لو غلبة فانه في موضع الزوال فكانه لم يثبت والسبب الذي
لا يكون الا حيث الصرف الا اذا كان زائدا فحينئذ قال الشيخ الرضي لم يفهم
الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف الوقتي الاستدلال بالصرف
لو يدخل فجوابه ان يكون الصرف ولا انتفاء شرط وزن الفعل لقبول التاء وما
نقال كيف ان التاء في اربعة ليست طارئة على ان كل ما هي طارئة على
قبول لان ابو للمذكر وارجل للمؤنث والمراد احتمال في الجملة على ان ليس كل

الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له
صح نسبة الدلالة اليه فلي ينبو تهم ان اشتمال الاصل على الفرع
كاشتمال الظرف على المظروف وذلك ان تقدر مضافا والتقدير
في زمان الاصل قوله فلا تغفره انفا ولتتفريع قوله ومعنى الغلبة
اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوضع ببعض
افراده آه او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على بعض
افراده آه ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية
مشروطة بانتفاء المعنى فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوضع
اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة
على غير ذلك المفرد وهو ظاهر ولا عبرة لاعتباره في المفهوم
قال قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم
تقييد الحيثية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مع انه

باقتن رسن را قوله للقارة قالوا هو الغراف وهو طائر اخضر
بخالطه قبر حمرة يصول على كل شئ قال في القراح اخيل تام
مرغى كه اورا بفارسى برداره قوله لاشتقاقه من الفار خار
نقطه سياه كه برانه ام باشد ونون وخلال بجاء قوله لانه
الاصل والالف للالحاق الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثانى فلان
المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة
خبث وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف
قوله التانيث بالتاء او الف التانيث فالف آخر الاسم مقصورا كان او ممدودا
سواء انقلب في الوقف ها او لم ينقلب واخت ليست للتانيث لانتفاء
القيد بل الاخيرين قطعا بل هي بدل فتح اللام فلو سمى باخت
ثم كسر حرف ولو سمى بامونث كانت كهند قال السيد قدس سره
بكمل مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في غرفات لانها مصروفة

التانيث

في لبنى من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص
وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبريل جبرئل وقابيل
وجرمل وذلك لتغيير تكلمهم بها العجم ورودها عليهم وذلك كثير
الطبقة وتركيب عوفى التانيث فيه وذلك ان نقول ان التصرف
في تلك الاعلام لعدم جريانها على السنن وضاعهم ولذا نراهم
التي نقلت به ما ليست كذلك ليست اعلاما فاعرفه وبالاعلام
التي نزل كلامهم قوله في التانيث المعنوى اى ما يكون تانيثه
مقدرة والالجاء لتقدير الالف المقدرة قوله اى كالتانيث
اللفظى بالتاء قيل لان التانيث عندهم اضعف من الذكر وخص
الف الالحاق قوله شرط لوجوب منع الصرف مستدرك لانه
اتى كحرك الاوسط بسبب اتى بالفعل فهذا كحمتاج انما متروكة
الاوسط بسبب الاصل قوله منع بالكلية بالنقل احد الامور الثلثة

للتانيث ح

عنده لان الالف الملفوظة فيها ليست متحققة للتانيث
فلا يغير في منع الصرف ولا يكفى تقدير الف اخرى معها اذ
لم يعهد في كلامهم تقدير الف الملفوظة وان لم تتحقق قوله
فانه لا شرط لازوم الالف قوله ليغير التانيث لانه ما اتى
بعد عالم يكن لازما لان الف التانيث في اصل وضعها للفرق بين الكلمة
والمونث وهى لا يكون ح لازمة للكلمة بل سواء كانت تلك
الكلمة اوصفة كحمراء وصفة وقد يجئ على خلاف الاصل فح يكون
لازمة للكلمة كحمراء اسم فكن لم يجبر واجب اللزوم قوله لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بتقدير الامكان اعتناء بشانها
قيد بتقدير الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة
او ما يجريها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر
وفي المنادى للتنزيه عن الثقل فما هو كثير الوقوع وكما في اللام
العهد
الذهنى

ان قلت هذا النقل يوجب تحتم تانيث كل منع العلمية والتانيث
وتحتم تانيثهما فلم جعلوا المنع موجبا للتحتم تانيث التانيث قلنا
لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المحتاج
الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير
بحث لانه لا يلائم البيان وكره الشارح قدس سره قوله
علمين ببلد بن لا وجه للتانيث العلمي اعلم ان اسماء الاماكن
قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها
بتاويل المكان فتنصرف وقد يعتبر كل منها فجاز الوجهان اذا
عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان
لم يكن معلوما كذلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل فانها تاويلها
بالقبيلة والحي تمتنع صرفها او تمنع كل منهما عن الصرف والاول
اوفق لقوله يجوز فشرط الزيادة على الثلثة وههنا شروط

شركها احدها ان لا يكون فوقها لموئث سمي مذكرا بحسب الاصل
فالموئث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف
وكذا حائض فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في
الصفات ان يكون للمجرد عن التاء منها صفة المذكر وتانيثها
ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه
بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وتانيثها ان
لا تقلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان كان
استعماله مذكرا وموئثا فمنع الصرف واجب السر في شرطه
الاول ان التانيث المذكور في الاول تانيثه طارية
وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد ذالت بالعلمية
ظاهرا وما عرض فلم يبق التانيث والشرط في اشتراط الثالث
ان الحكم للغالب مما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله

لان الوف الزائد فيها هو على اربعة احرف وكذا الفاظ مفاعل
على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة
ساكن سد التاء لان موضعها في كلامهم فوق الثلثة
وتثبت ان كانت بمعنى الجماعة فمن وقفة اللام واصلها ثبي وان
كانت بمعنى وسط الوقص العين واصلها ثوب قوله
اي التعريف يجوز ايضا ان يعتبر المضاف اي تعريف
الموقة وان بعتبر المبتدية اي الموقة من حيث انها موقة
قوله ان يكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالموقة
التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد بقوله التعريف
كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث
قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت
لم لم يات بلام هنا حتى يكون اقصر قلنا للزوم النكرة لفظا

ان قلت فيلزم التكرار اللفظي في اشتراط العجمة قلنا لان زيادة قوله
في العجمة بان يكون حاصلة في ضمة الاظهر ان يقال حاصلة
فيه حصول الصفة في موصوفها والباقي ان التعريف الذي شرط
تانيثه بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان
تحققها سوى تحقق العلمية بجعل غير المنصرف منصرفا وفي حكم
المنصرف علم بين ان التعريف العلمي على ان السبب الآخر
في جمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية او التعريف بالاضافة
المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل الموقة
سببا قبل فعل هذا اولى في قوله وما فيه علمية موثرة على اي تقدير
او على التجوز اي بارادة العام من الخاص وقد ان يكون تانيث
التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او بتبوته في العلم راجع الى
ان الموثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فلا يرد ان يجوز

جمع اسلم الانبياء محمد بان يسر منصرفا سواء عدو فوق ولوط ثم هود وصالح شعيب وخير الانبياء آخرهم

صالح وهود وآخر ما بشعيب ونوح ولوط منصرف وباقي لا ينصرف

ولا تحكم باصطلاح الغير قوله لان قرعية التعريف للتنكير اظهر لان القرعية لمقابلة التنكير والتعريف بذكره في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لاغير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القرآن سمي به نافع راوي عيسى قوله وانما جعلت شرطا لتحقيق الشرط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا ينصرف فيها ينصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فلم تمتنعا معها جاز ان يمتنع منهما ما تقابلها اعني التنوين وعاية فوق العجمة حين امكنت فيمنع الكسر التنوين على ما هو عادة وبقي الاسم فابان بترك بعد ذلك تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوله فيه لما تقرر ان الشرط انما ينزل حكم المشروط عليه فيقبل الا ما آه الخبية

اوزان صيغة منتهى الجموع سبعة فاعل نحو فوارس افاعل نحو اقارب مفاعل نحو مساجد مفاعيل نحو مصابيح

فواعل نحو صواهل فعالل نحو جداول فعاليل نحو عصافير

وشرط قبول بجواز ان تقابل امتناع صرفها الما وبها بالتعريف فقط انه لا يستعمل الا منكرا او لا رجع اليه الضمير المؤنث وللمانعة فيه مجال فلو مثل بمثل اسم ابن نوح النبي صلى الله عليه وسلم كان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده وهو جواز ان يقال لا غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده كما مر وقع فيه النزاع من نوح وشرح وتقديم انصراف نوح على امتناع شرح لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المنصرف ودون عدم انصراف شرح ولان انصراف نوح جلي مما يحصل لا ينبغي ان لا ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شرح بما ذكره قوله صيغة منتهى الجموع مصدر سمي مضافا الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها اعني غير قابلة لتكسير فلا يرد النقض

بر جال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا جمع حمار على حمر قوله وبعد الالف حرفان اولها مكسورا وثانيها اولها فلا يرد النقض بعجاريف وكعالك قوله لانها جمعت في بعض الصور من مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلمية المستفادة من قوله لهذا قوله ليكون صيغة منتهى الجموع فتصير لازمة فيجب ان يمنع اصلا هو الصرف قوله بغير ما آه الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا ما آه بل لا بما كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يغاير المال وهو فقر الشرط او صفة لقوله صيغة منقلبة عن تاء التانيث الى آه فعلى الاول يكون قوله بغير ما آه مقيدا لمحل الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه

قوله جمع فارهة لافاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة
لا يجمع على افواعل قال قدس سره في الكشف الفاره الماذق
بتار للسفل والمارفاره بين الفروهة وتبار للفرس جواد
انتهى الماذق مر ذبر كه تبار للفرس الرائع ايضا قوله
لانها لو كانت تاء وكانت علامة المؤنث ان قبل التاء غير
لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان
كانت غير لازمة لكنها في تغيير الاوزان كافي وزن الفعل
ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال
شاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون لازمة في
فعالة اذا كانت للمنسوب كما شاعث في جمع اشعث لانها بدل
من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت لا لتأنيث كجوارب في جمع جورب
وايضا عدم الاستعمال عليها لا يقتضي الوضع مع التاء قوله

عن مدح او ذم او نحوهما وليس تقديم هنا مثنى من تلك المعاني
بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز ان
يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فاشرح في قوة
لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في ما
عطف على المدخول لما كسبب النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع
صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا
وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة
اعتراضية لا حالية ليتجه الكلام على كلا حتى الايهام قوله بالجمعية
الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن
اعتبار ما يليق مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين
في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز اشتهاء
اشخاص برجال فلم يبق بشتى لان نوع ابهام منافيا للعلمية

وهو الاكثر في موارد الاستعمال وذهب الاكثر فالمجرور خبر
محذوف تقديره موازنة لاذ دخيل والداخل يميل الى المجانس و
انما يمنع من الصرف آجر المعرب مخففا حملا على موازنة منع افعل
على الاصل جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كما مر في آجر قوله
لكنه من قبيل حكما آآ اعتذار عن انه لم يعد للعلل على القول ان منع
الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لان القطع
قال المصنف في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا بجمع والحاشية الجمع وقد قال
بعضهم بذلك قوله تقديرا ان قدر لقدر اقوله مكانة سنى كل قطعة
من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون المؤدى معروضا
وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد مخففا لان
السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون اسم آلة بهذا المعنى
مفردا له والقائل ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي

الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون جمع المخفف لانه مطلق الجمع بلا قرينة
منقولا اليه من معنى الاقطاع لمعنى اقطاع الازار ان قيل
ثقل الجمع لا الواحد في الاجناس لم يجز نعم جاء المؤدى اشتمل
على الاقطاع جاز اطلاق ذلك الاسم المقطوع عليه كما يقال ثوب
شراذم جمع شرذمة وهي القطعة ووجه ان ذلك من باب
اطلاق الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع على المجموع الا ان
يقال اذا صح الاطلاق قوله واذا صرف لما كان علم
الصرف غالبا والصرف معلوما كان لفظ اذا في الاول واقعا
موقعه وفي الثاني واقعا موقع اذ ان للشك كلمة قوله فلا اشكال
بالنقض بالنقض به على قاعدة الجمع لانه يكفي ان نفي الجنس لا اشكال
بهذا المعنى لانما في اثبات الاشكال منه وجه آخر وهو ان سراويل
اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مؤدا

كما يصرف فاز نة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان اراد بي
مؤنث الاجنبي ولا اعتبار بموازنة الاجنبي او بالله وراو بتقدير
الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف ودفع بان اختصاص
هذا الوزن بالجمع فرع فنظر لما التقدير سنة من الصرف ومنع
نظرا وفوعه على الواحد صرفه قوله اى كل جمع منقوص وكذا كل
مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امراة واه على مصغر
اعلا معصور كما مر فان الالف فيه ثابتة لفظا قوله في حالة الرفع
والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية والعامل فيها الماضية
المستفاد من الكلام قوله لعلة الاعلال المتعلق بكونه كلمة
وعلة الاعلال سببية قوى وهو استثقال المحسوس ومنع الصرف
سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن
سلام فصار مثل فوازنة للشبهة بكر ابجد وذنب

يعني

فان قدم الاعلال على منع الصرف كان كما لو منع الصرف
ثم اعل فيجوز فيه الوجهان وان اخر منع الصرف عن الاعلال
كما فعل في جواز الوجهين في مسلمون ومسلمين
الحذف منه بالتنوين وعدمه

بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان في جعله غير منصرف يجعل
الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن
الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان امتناع الصرف
لو كان مفيدا على الاعلال لوجب الفتح حال الجر والقول بان
الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين
عوض عن الحركة وهو الذي يدل المفهوم من كلام الرضي
ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جواري ان
جواري بالتنوين لان الاسم اصل الاسم الصرف ثم جواري
بحذفها واثبات الحركة ثم جاري بحذف الحركة لاستثقال
ثم جواز بعوض التنوين مع الحركة لتحقق الثقل الياء المفصل
لك اكثر وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي فصيحة
وعليه قول الفرزدق شعر ولو كان عبد الله مولى مجوته

تحذف صح

مؤول

غ ظاهر قوله لا الاسم الثاني ولا الاسم المقابل للقلب بالنسبة الى القول الاول

والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية وقوله

افراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير

في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او شرط

ذلك الاسم منه انه يخالف الشرط السابقة لكن يرد عليه لزوم

تنافي بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في توجيه الاول قوله

فشرط العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال

انها شرط محقق للسببية لانها كالجزء الاخير من السبب

بعد ان مقام العلتية قوله او ليمتنع التاء او التجنيس

سبب آخر كما عرفت في المركب قوله كعمران وسلمان

وعثمان فقد جاء في الاسم علما كالتاء وفي الصفة

لم يجئ كسكران وجاء فيهما وضمهما ايضا لكن المؤنث مع التاء

كالقرية الفاضلة

وجوز ان يكون الاول

والثاني وصفة للمقدرة

وعثمان منع عدها قوله اما كونها متميزة فرعيتها لانه

عليه لا ينظر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء

الآن لقائل وجها ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه

التاء والاصالة بناء في الفرعية التي توهم ان يكون سببا قوله

واما منع بنائها لالتقاء الساكنين اي في منع دخول تاء

التانيث ان قلت لابد في السبب من فرعية ولا فرعية

على هذا المذهب قلنا السبب اما المتبادر والمتبادر فان كان

الاول منعي فرع للاكثر فيرد هو ذا وان كان الثاني فهو فرع

عارية عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على التاء بخلاف

المشبهة من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى انضمام فرعية

مغايرة للفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول

الثاني لان وجه اشتراط المقابلة الاولى انتفاء التاء

الا عقلانية

ان بالجملة

غ ظاهر

قوله اولى صفة فيه انه عطف بأو على عامل مختلف
وليس على شرطه قبل الصواب الواو بدل او لان الالف
والنون يوجدان فى الاسم والصفة واجيب بان
الزيدية ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فرد ما
وفرد ما لا يكون الا فى احدهما ويمكن ان يجاب عنه بان
او للتنويع قوله لانه منى كان سوغته فعلى آآه هذا اعلم الاكثرين
وجوز بعضهم اجتماعها وحكموا بالانصراف فداناه به ان
وجود فعلى ليس مقصود الذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة
فالعدول عنه الى مالبس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان
المطلوب قد يحصل لغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد
اشار المصنف الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب
من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم

امتناع

فصل الفعل

استناع حرف رحمز لحصول الخط فلما لعل الخط عندهم انتفاء
يؤكد مبنى على وبل يفطى والا فهو مبنى على الدليل اللفظى لا يكون
الا بوجود فعلى لانه صفة خاصة لله تعالى قال ان يقول
اختصاصه به تعالى فى الاستعمال لا فى الوضع فاذا نظر الى الوضع
كان له سوغته بسبب العباس اما بالتاء لان الاصل فى التاء ثبت
واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلانة فينبغى
الاولى ينبغى ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثانى ينبغى
ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التاء ثبت
بالقياس للانصراف ولا يكفى قوله وقد مان لما كان المراد
بقد مان اللفظ كان على غير منصرف فينبغى ان لا ينون ولا
يكسر هذا الا لمن تكلم المبنى قوله وهو كون الاسم على
وزن يعد منى او وزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة

تنبيه نقول منع صرف رحمن اولا لانه
العلم وصفا من الصرف لعلم الوزن
الوزن وصفا لعلم الوزن ولخصهم ان يقول بما
من الصرف اولا فيما يمنع فيه علم
الصرف الوزن لانه الوزن

ان يكون منقولا من وئيل بمعنى اسرع واما وئل على فعيلة
فيجوز ان يكون منقولا منه ودال بمعنى شبه شبها مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس بالضم واما
العوعل لغة في العوعل والدئم بمعنى الاست فان ولم يدل
لما منع صرفه الا بعض النحاة فذهب يونس الى ان الوزن
المشترك بين الفعيلتين يوجب ذهب عيسى الى ما شهد اذا
كان منقولا من الفعل كقوله اما ابن جلا وطلاع الثنايا قولوا
ذلك لتنوين جلا وغيره ذا بان كان علما فمحكي مع التغيير وهو لا يغير
وان لم يكن علما فهو صفة مقدرة اى انا ابن رجل جلا اى المكنة
انكشف امره او كشف الامور قوله او يكون اتم لان الفعل
به له او يغلب كما قال التي فانه فان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان
منصرفا مع انه غالب في الاضداد ولم يجز في الاسماء الا حاكم

لا الفعل او لا فاضافة يفعوله وزن الفعل محمولة على الصفة
للعلم زيادة في الصفة والا لم يخرج الى فوله فشرطه وذلك ان تحمل عليها
وتحمل فوله فشرطه التخفف لا على الاشراط لان السببية ليست الا
للغرضية ولا فرضية فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله
بالفعل يعني آه في اكثر نسخ المتن والضمير راجع الى الفعل وضمير
يختص راجع الى الوزن او بالعكس واذا اغرب كما هو المشهور
قوله وكذلك بنزر ما لم اسرف قوله وخصم
من خصم الشيء الكل يجمع ما فيه قوله وسلم على ما تجلا بالبوانة
لموضع بالشام وهو بيت المقدس قوله ومن فرب
على البناء للمفعول وزن فعل صفة مجهولا ما مع الخواص لم يأت
في اسماء الاجناس الا وئل لبد وئيلة وفيل الوعب فد ينقل الفعل
لا الاسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله تعالى عني قبل وفار وفوز

ان الله تمام
رضي

ان يكون

النعل كون الاسم على وزن النعل صح ج الفجر الى فوزن
والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على
الاول صح لفظ في لان الصفة تثبت لما هو صوفها
بعني وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين ذوسه اوله وبين
الوصف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بنحو
وبالعكس اولان المراد في موضع اولى قوله من حروف اصلية
لو غير ذلك بحرف لم يتغير كوان وهرق من اراق ماضيا امر اذلك
لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيقي او بالقلب
كاعطى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان اذا نسبت لنعل من قول
العين واللام للاصل لزاحم او الوقف فانك ترد المحذوف لان الشرط
للجزم او الوقف الطارئ حوالي لا يكون في الاسماء فعول في فعل
لم يثبت في الحشر احمس حاربقول واحشى قوله غير قابل لاتصال كون
الواو

جاني قول وكذا في المسمى بفعل وبيع

وعالم وسائم اسم بحر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة
مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص اكتفى بالزيادة لانا نقول
للمتكلم ان يخالفه بما يجوز به عن ذلك الحذر واعلم ان ليس هذا الوزن
اقل صيغ مسيا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فيه
وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او الغلبة فلنا زيادة
تلك للوقوف قيته في جميع الافعال المتفرقة فصارت لاطراد ما سيقع
في جميع الافعال دون الاسماء آلة اختصاصا بالفعل قوله او يكون
غير مختص فحينئذ يتوجه المعارضة بالفعل وجه ان السنن الاول اولى بالتاثير
والظاهر ان لا منع اطلق وان النسبة بين الشئين العموم من وجه
لاقترانهما في ثمر واحمر واجتماعهما في فخر يزيد وبكر وخلوا سبع
مهملا ومجهولا واحمر واستوفى اعجم وتباعد وتباعد واقتتل و
جواب سؤال مقدر
والفعل قوله اي اول وزن الفعل الى او لما كان المراد من وزن

الفعل

آه حال من ضمير ذوالحال لجعله شرطا للشق الاول لانه لا اختصاص
بالفعل لا بقيد الثاني اصلا قوله ولو قال غير قابل للتارك كما ذكره اراد
غير قابل للتارك بحسب الوضع فلا يرد النقض بالاسود اذ ليس
مؤنثة ان يكون فعلاء قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف تعلل
فيل وجه جعل ما وجود الشرط علة للشرط وانظر لي تقرر من ان
المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط فتبع بانه جعل الشرط
هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف تعلل ولا يخفى ان
هذا الشرط لا سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او
مع شرطية لا بالشرطية عند الجمهور خلافا للجاعة حيث قالوا
ما شبه علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتخلف السبب
فيه وهو الشبه بباب الحائض المدودة قوله
بواحد من الجاعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجاعة

قوله فان اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه بالنكرة
قوله ما تبين اي لم يلبس ظهر بالاستقراء قوله استثناء مما بقي
من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه
بالاستثناء الاول فلم يلزم نفي واستثناء من تمام واحد بلا
عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من
المقيد ونظير ذلك ما نقل في توجيه النظم فيزيد من جنس اذا
كان الفعل واحدا بلا عاطف ولو جعل المعنى قوله
العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما في شرطية لكان
اظهر دلالة واخصر عبارة ولكن النكتة في الفصل اختلاف
ما شبه العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغايته الكمال قوله
كما في عمر واحمد اتفق الفتاة على ان العلمية موثرة مع العدل
في الاسم لم يوضع الاعلام كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم

غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاصبغ ويزيد واختلفوا
في ما شبه ما مع العدل في اسم غير منصرف قبل العلمية كثلث وبثلث
فذهب اكثر النحاة الى ان العدل تابع للوصف وقد زال
بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي
واليه ذهب الشيخ الرضي قائلا ان العدل لفظي وهو بان وراء
اثر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل
الاصلي ومنصرف عند الكوفيين قوله وهما متضادان ان وضع
ما ينوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامدة لكنه
والوزن والعلمية فان العلمية موثرة فيهما مع انها غير منصرف
بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير موثرة معهما لكونهما
بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي
اوزان نلث وثلث واخواتهما وسحر وسحر عند غير حاتم وقطام

اليضا عند هم قوله اي لا يوجد شيء من الامور الذي ما يعني ان
المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا
السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من
نفسه بل مفهوما مردد بين مجموع السببين واحدا وغيرهما
ما وبالراء اي بالجامعة العلمية موثرة ولم يكن منه وطا
بها وبهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم بحسب
التصور وبهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما فعل في كلمة
التوحيد قوله اي لم يوجد فيه سبب وان كان الاربعة مجتمعة
كما في ادريجان قوله ايضا قد عرفت انه يندفع بالنقض
بآخر على وزن افعل فعل انه معدول عما كان معه الام او
اضافة او من قوله ولما كان التلميذ اظهر اه بعد ان
يجعل الاخفش فاعلا فيلزم ح جعل سيبويه اصلح مع انه مناف

للقاعدة المتقدمة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقديم اللام
والقول بأنه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه مفعولا لأجله
بعيد قوله في مثل احمر على حال منه لانه مفعول للحالة قوله
وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلث قوله لضعف معنى الوصفية
فيه بخلاف افعل فعلاء ولذلك لم يعمل افعل التفضيل في الظاهر وفي
افعل فعلاء قوله حتى صار افعل بمعنى صار ملحقا به كما مثل له
قوله اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا لمخالف لان ذلك
الاعتبار نوع مخالفة بعد لان جعل او عتباره الوصفية
الاصلية بمعنى ان المعدوم بجعل كالثابت قوله وفيه بحث
آه ان قبل جاز اعتبار ثم منع الوصفية في العلم اذا ثبت
بالصاحر منع فيه حمزة اجيب بان المقصود الاهم في وضع
الاعلام المنقولة غير الموضوعة له لغة وكذلك ابتداء مجردة عن

المعنى

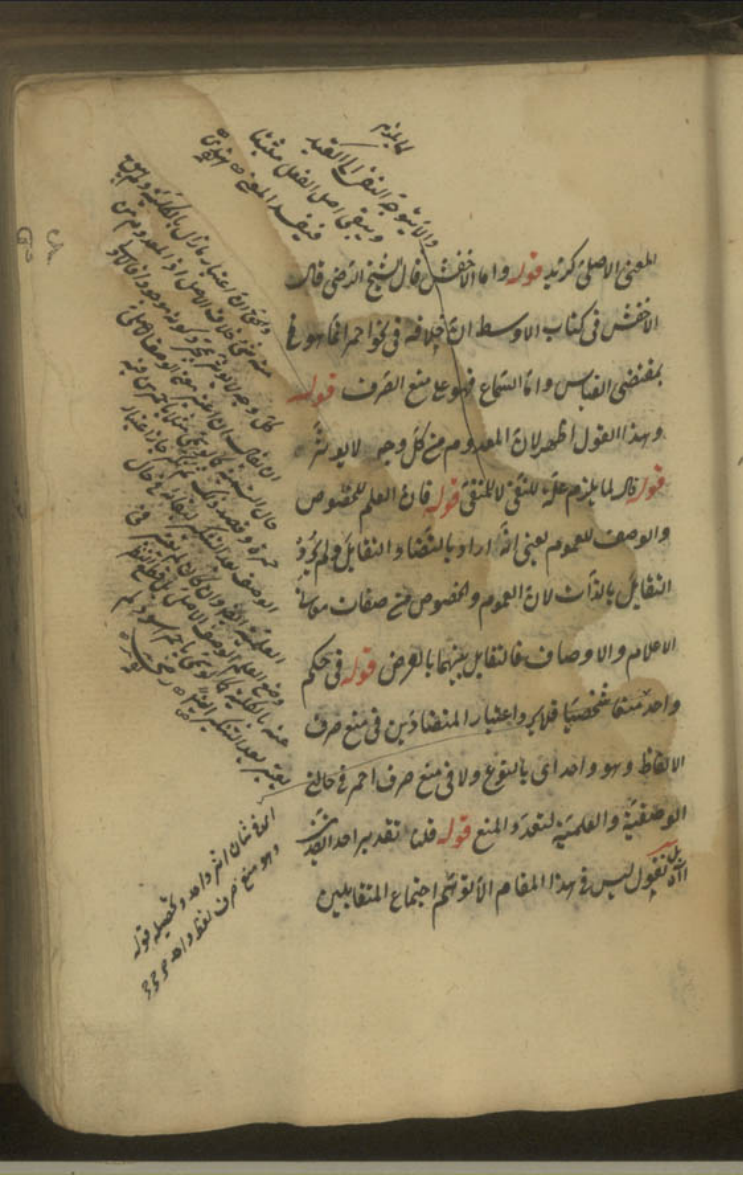

وبيان ذلك ان لا تنافي بين الدلالة على العموم والدلالة
على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف
كما في لغات ان ضدا
محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز
استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجز فذلك بين
للمقابل ولكن ان يقدر الكلام على وجه لا مجال لشبهة فيه
بل لشبهة
وهو ان الوجود اللفظي بازائه الوجود العيني فكما هو ان
مانع
يكون في عالم اللفظ لا يتذر في عالم العين او لا يكون فيه بادي
اي يتعقل
عطف على يتذر
النظر وهو تاثير الضد بزعم في ام موجود واحد بالشخص سواء كان
الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد
يوثران في ام واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج
وذلك فيه فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم ضياعهما
في التصور حالة تاثير هما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق

قوله

قوله اي باب غير المنصرف يعني ان الام للعهد قوله
اي بصورة الكسر يعني انه مراد بالكسر صورة الكسر بطريق
الاستعارة لان الكسر لما آل امره الى انقلاب البناء عند الله
البصريين وبطلوع على الحال الاعرابية مجازا فالمراد ان يقول
بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني الام والاضافة
دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك
انما مغيرة بان مدلول الكسر بخلاف البواقي قوله وحيث
ضعفت الآه قيل علة لتوجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين
كما ثبت لوجود خلفه وهو الام او الاضافة او انه محذوف
لا لمنع الصرف بل للاضافة او الام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة
في خواج بيت الله مناقية للتنوين المقدر قوله ان العلمية يزول
بالام او الاضافة فيه ان الام يجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل

منه عن نسخة

المرفوعات

مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات فانه
قد سبقه في الحاشية الصافن من قبل الذين يقومون على اثلاثهم
واقدامهم الرابعة على طرف الحافر فلا يلائم الصحاح قوله اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على افراده فعلى
هذا التفسير يكون جملة هو كما يشتمل منفطعة عن السابق و
هو اما موقوف وقف الاستعداد اليه بكيفية مذكورة للفصل او مرفوع
على انه مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا والتقدير انه
المرفوعات هذا او هذه المرفوعات والاتم للاستيفاء الاقسام
ويحمل على التقدير الاول العهد لما يفهم من السابق حيث قال
والنواعد رفع ونصب وجر ويحمل قوله لان التعريف انما
يكون للماهية فمن جعل التقرير اجماليا الى كل واحد من المرفوعات
اولى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر لافراده

(ما يشتمل)

ان المرفوعات
لما كان الكلام مبنيا على عدم الفصل او
فصلية منقطعة عما قبلها ومقدر الفصل
قبله ولما كان العهد في الاسم يناسب
مقدورة بحيث ان العهد في الاسم يناسب
عدم ورود الاعراب لا غير

ما يشتمل فان المبتدا هو الخبر فيجب مطابقته له كما يجب مطابقة
للمرجع لم يبق الا ان يقال ان الاتم اعطاء البطلت
معنى الجمعية وافهام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
او يقال ان كلام محمول على بيان الطرو قوله على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع لان الفاعل في المرفوع ليس الا باعتبار ما خوه
فاذا الاخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه
ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور ولانه قال غير
الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح
بالنسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها اي كما هو موصوف بها فان للكلمات
والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها
لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة

اقحام
وما بعده كما في
النسخة

المرفوع كصيغة المفعول للنسبة فالمرفوع بالنسبة الى علامة
الفاعلية لكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة
المطرد عليه للطارئ والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة
قوله او معنى الرفع المحلي اذ في محل آه اشار الى ان في العبارة ان
الرفع المحلي هو هذه المبنية وهو لا شبهة في اقتضاء الاسم
بها لكنه ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه
المبنية مستلزم لثبوتهم رفع له او لاعتبار رفع ما هو في محله
وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من
ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان اتم ظاهرا قوله
وكيف يخفى الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور
اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه
آنفا قوله اي من اثر فوع فان الكلام سبق له ومنه

بل ذكر السقفي والسقوم لأنه
لا يلزم بعد رفع فيلي
المعنى الذي

ابتدائية فعلية وما بقي عنه وضمنها المبتدا قوله او ما اشتمل
لغربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بغرب من التاويل
ويوافقه قوله ومنها المبتدا لانه بمعنى الجملة الفعلية ولانه
لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما مذهب
والكرم الا انا وقولهم بركب اي رأي ومدفع بانه نادر ولانه
لا يتم بالعامل وفيه انه يتم بكونه كونا مطلقا بانه ومدفع بانه نادر غير
مطرد والحرف زائد قوله الذي هي اصل الجمل لاشتمال الاسم ما هو
موضوع للاسناد قوله ولان عامل آه اقول لانه موجود محسوس
بخلاف عامل المبتدا فانه عدمي معقول وقوة المؤثر تقتضي
قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى منه في المبتدا ولا يعارضه
ما ذكر سابقا في المبتدا لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله
قوله لانه باق ولان ما عداه يصح ان ترد اليه فهو ام المرفوعات

متعلق باسند او صفة لمصدره فيمتنع ان يكون حالا بعد
حال ولانه عن شئ لان الفعل لا يكون على طريق القيام بل
الاسناد ويكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله
يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه
وطريقته وشكله قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم اى ذلك علامتها ومن لوازمها وذلك لان القيام
ثبوت موجود لام والضاف ذلك الامر به والتعبير عنه
ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا او
مصدر المعلوم قد يوجد لكن حيثما تامل والمراد بالاسناد الذى
هو على طريقة القيام ثبوت شئ لام ثبوتا مثل القيام و
ليث كلمة في المعنى او في التعبير فتغيير التعبير قلت ان فعل
هذا يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام فلنا للقيام اذا

اى من حيث الثبوت

لبعضها

سيجئ ان يكون وجوده تابعا على ان
الفعل

سيجئ ان المصدر قد لا يوجد اصلا كالمصدر
على المجهول او يوجد ولكن لا بالصيغة فلا
فرق

بعضها يأتى بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول عالم
يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه فى قوة ان مع الفعل
المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى
ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قوله وزيد قائم ابوه
قبل لو قال ابوه لكان نصا فيما قصده ولانه يحتمل ان يكون
مبتدا وفيه انه لو كان مبتدا آل لوجب تقديمه على قائم كما فى زيد
قائم قوله والاصل ان بنى هو فى اللغة ما بنى عليه شئ وفى العرف
القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت على
اثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يقال مع انه اوضح واحسن
المراعات الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل كما الى ان قرب
الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز مخالفتها وانه ليس
يجوز او لكنه بنى عليه بعض الاحكام كما يشاء بقوله فلذلك

اوضح ب

الباب الثانى

يجوز بنى مضروب وضرب اللوى الاجود
فيكون متقاربين ٥

جاز آه ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله
في الفاعل وكذا الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل
ويتقدم عليه ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت
بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول الاجر بواسطة
قوله اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل
من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل حتى ورجحانه لكن
قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد او
وجوبه ونظير ذلك ما يقال من ان الجار يطلبه يقتضي البر وقد
لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض شبه ان يكون الفعل
لبسه مع انه احضر واشمل لشمول شبه الفعل اتم فوضع للمظهر
موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل
اصل في هذا الحكم وشبه الفعل على به قوله لشدة احتياج الفعل

لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة
الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة ومتقدم المتقدم متقدم
فكان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت بجزء الفعل كذلك الفاعل
لدلالته على ما هو في قوام النسبة كان في عداد جزئه قوله
يدل على ذلك دلالة ان كان ابن دل عليه دلالة لم ويدل
اي بتلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل كونه بعضه
وبغيرهما ونظيرهما قوله فلذلك الام للتعليل فيفيد ان يكون
الاول اصلا علة لجواز المثال الاول والامتناع الثاني فانه اما
للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم
بالاصل ان بنوا للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول
على العلة فلا استدراك في البين فالواو والام ولا يخفى ان امتناع
المثال المذكور وان كان مترتبا على الاصل المذكور لكنه لا توقف

عليه لشبوته على تقدير رتبة ما في المرتبة فلا يصح الاستدلال به لامتناع
تقدم ما فرض عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على
رتبة كون الشيء كما له مقتضيا للتقديم سواء تقدم بالفعل
او لم يتقدم وهو حكم المتقدم لان ثبوت الشيء في قوة
ثبوت السبب فيكون متى قبل السبب موضع المسبب قوله
فلا فالخفش وابن جني يكون الباء فائدة جواز اتصال ضمير
المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة افتقار الفعل للمفعول
كما تقتضي الفاعل وقد يقال ما يقتضي تقدمه على الفاعل يستدعي
تقدمه ما يستدعي الفاعل قال [illegible] الاولى بحوز ذلك
وليس بصريح المنع مع قولهم في باب التنازع اعطني واعطيت فيحوز
الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير للمضاف
اليه عمدة وقيل بحوز في الفضلة اذ لو لم يفسر لزم اما حذف

(الفاعل)

الفاعل وهو غير جائز او الاظهار وهو قبيح وقيده ابن الحاجب
القبح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جائز عند
من لا يلتزم حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره
يوجب التكرار وقد تقدم ان اعمال الثاني يقتضي اهمال الاول
في اكثر الظاهر فلو اظهر لظهر كونه ملغى قوله بوفي ربه الا
البلة وعائشة والمراد بالكلاب العاوية اما شر الناس
او حقيقتها قال عبد الله بن شريح في الرشيد يغلب الكلب يعوي
عواء اذا ضاع انثى وقد فعل حمادا بادية وقعت على بعل
المتفاعل كما في الدماميني قوله بقطاتيرا اي اذا تقي منطوق
الاعراب قوله في ضمير الاشكلة فان احضار الغرض مستمر
لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص
وقد تقدم في التنبيهات قوله والمفعول المقدم ذكره في ضمير

الاشتراك في ضمير ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الاثر منه الى المقابل بخلاف الآخر قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو ضرب موسى حبلى فان الفرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهرة تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا بشرط ان يتوسطا بينهما اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والخبر الذي لكم باستثناء يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لولم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والخبر المنفي ليس مشروط بتوسط الا بينهما كما سيذكره مدرسه قوله فلم يحترز عن الالتباس المخل بالمقصود رعاية النظم

(الطيبي)

الطيبي لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل بمقتضى امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو ضرب عيسى لا التباس بالاسمية التي تخل بالمقصود قوله فلم يراع الاتصال الانفصال اي للزوم خلاف المفروض قوله مع جواز ان يكون عمر ومضروبا بشخص آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يسبق احد حتى ان يكون زيد مضروبا له قوله لانها لو قدم المفعول مع على الفاعل مع الا كما ذهب اليه الكسائي وجاعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامل او مستثنى منه كما هو مذكور في محله او ظرفا او مجرورا بحرف

والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يبنى الضارع والمخبط لما وقع في شدة ونحوه سبب توبيخ بايزيد ناسب ان يبكى عليهما ودعا لان بكاء فرحا وقع قوله بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ الالتباس والمزيد هو منشأ السؤال فنزل الكاسب منزلة المسبب قوله لخصومة اللام بمعنى مع كما هو الظاهر مع اراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون بمعنى وقت مع تحمل الخصومة وخصومة غيره متعلق بالضارع وان لم يتعلقا بشيء لان الجار يكفي ببراءة من الفعل لا تسببه المقدر لان هذا البكاء بكاء فرحة لا بكاء الخصومة مع انها ليست بسببا قويا للبكاء قوله ومخبط عما قطع حكاية حال ماضية قد يوجد والمعنى بصورة الحال اذ كان الامر تأمل الاستغفاره في اذنابه مع بقاء اثره قوله والمخبط ان مل

منه غير وسبله اي غير عفو وسبقه حتى يقال اخبطت فلانا ما صلا منه خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا لتسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيح على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب والاقياس مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل تامر وفاعف يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب كالطوافح جمع طفحة من الفاح آب بن كردن يقال رياح لوافح اي للسحاب والاقياس طفحات قوله وما مصدرية لانها اكمل من الموصولة بمعنى التي اي فكنها الطوائح من الاموال قوله وما ينفق بخبط قال قدس سره في الكاشية وتعلقه بكبيه المقدر مما يأباه سليقة الشولة لما بين سبب القراءة ان يتبين سبب الاختباط ايضا مع ان تعليل البكاء بهلاك الطوائح يزيد مما لا علم لان علة البكاء هلاكه بأي سبب كان وايضا الطوائح

قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدٌ
الا عمرٌ وزيدٌ كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم
فلا يجوز استثناء شيئين بإداة واحدة بالعطف ولا يجوز ذلك
بسنده لو اريد لقلت وما مررت بك الا الذين هم اراذل
بادي الرأي اي ما اتبعك الا الذين هم اراذل
بادي الرأي اي ما اتبعك الا الذين هم اراذل في بادي الرأي
متعلق بفعل مقدر اي ابتعوا في بادي الرأي او بان الظرف
مما يكتفى برائحة من الفعل قوله واذا افصل به وكذا اذا افصل بصلته او
صفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم بذا رجل ضرب
غلامها قوله وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي تقديم المفعول
لانه ذاكر احوال الفاعل قوله لقيام قرينة مقام الفعل فيه لانه
على ما هو الملائم والدائم للوقت لا للاجل لان قيام القرينة صحيح

لا باعث قوله لان التقدير الخبر آه ولان السائل عالم بصدور
الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه
فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا ليحمل
شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع
كما عرفت وعند وضع الفعل يبقى الفاعل كالمبني عند وضع
المسند اليه بالخبر ولان السائل غير مردد في الحكم وزيد قائم
تفيد تنوير الحكم بكمال الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال
الشيخ الرضي ان زيد في المثال المغروض مبتدا ولا يأتي على وفق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل
والاهم تقديم المسؤول عنه قوله زيد مرفوع والاصل في زيد لانه
المبحث عنه بعدي بعلى لكنها تحذف كثيرة الاستعمال نقل عن المعارف
الروض قد سمع ان يا زيد منادى بحذف حرف الجر الذي آ

بصيغة الجمع فالاحسن ان يجعل سببا للعلاكة قوله اى فى كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان النفس بعد
الابهام اوقع فى النفس وذلك المفسر اما فعل مرفوع او موصوف
يؤدى معناه ان الدلالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها
ماضيا فانها مع خبرها بمعزل قوة على اثبات المقدر وذلك فيما بعد
لو خاصة نحو ولو ان ذات سوار لطمتنى فان لو لشرط وجوابها
محذوف والتقدير لسهل على ولا يمكن ان يكون للنفى وهذا مثل يضرب
لمن ينادى فمنع دونه واصل ان رجلا شريفا الطمه انه قوله
فحذفت الجملة اتكالا على قدر جلا لانها تفهم بشيء تمامه ونعم خصلة
لا فادتها لانها وصف غير مستقل بالمفهومية قوله واذا تنازع الفعلان
منع فصيل كاذبنا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد
بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل

على الفرع قوله فى اكرمنى فعلين نحو كما صليت وسلمت
وباركت وترحمت على محمد وح يكون الاخير كالثانى والبواقى
كالاول وعند البصريين والاول هو الاولى والبواقى عند
الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها
اعتبر قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجرى فيه التنازع بين الفعلين
سواء التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله
اذ هو بسبب خفة قبل الثانى هو هو طالب والاسم مطلوب
والمزاحم مفقودا وهو موثر والاسم قابل والمانع مرتفع
قوله ونفع يتنازعان فيه انما يكسب الفعل بخلاف البدل فانه
بخصوصه او بعمومه ظ فالنسبتها واتما قلنا بالعموم ليدخل
فيه مثل حسبنى وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقان
ولا يخفى ان ذلك التوجيه انما يكسب الاصل والطبع اكسب

لكان الاتم كذلك فالانسب ان يقال لما يكن الاضمار انما يطرد
الانفصال فلان الضمير لا ينفصل لا بعامل او ما هو بمنزلته والاسم
عاملا ولا بمنزلته انما يطرد الانفصال فلانه فى صورة المتنازع
فيه وكل منى التوجيهين التزم الالتفات احد العاملين الى المعمول
لضرورة تجنبه الى الالتفات فيه ولا يخفى الالتفات الى المضاف او
بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا او الجمع الفعلان سيان فى
فى افتقار المرفوع اما اذا كان متنازعا فيضمر بينهن الاضمار كقولك
ما ضربت الا انت وما اكرمت الا اباك ولا يخفى ان عدم
صحة القطع فى بعض صور الضمير كاف فى عدم الصحة المنجم
قوله ومراد المصنف بالمتنازع آه لانه المناسب لما هو بصدده
وذلك لا يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راى البصرية
فلا حاجة الى الاستثناء نعم هو موافق على راى الكوفية فيكون

الا قبل ان تابع واما ذكرا فتقتضي المفعول فلنتهم السبب
قوله فلهذا خصه يا سبع الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر
ان حكمه
انواع تقدير المفسر المتصل فلماذا من تخصيص الظاهر فلنا لعل او
جواز القطع بالاضمار فيه لكن لم يستعمل الا بطريق الحذف
لكان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانه تنزيل المنهي لا الحكمية
لصحة النهي عن تقدير المحكوم الاسم قوله واما ما يذهب غير ما فاكرمن
نظرا الى الطرف المذكور قال الشيخ الرضي يلزم السير بين
مثابة ذلك ان قلت قد تقدم واكرم الا زيدا فلم يستعمل الا
كذلك قوله فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ اذ جواز وجوب
المنع اذ بيان الاقسام الشائع وقد يكون الجزآء قوله فان
العلت او المقدر الذي هو جواز اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض
النسخ قوله وليس هذا فانه فاتح الشارح المذكور

لانه شارع في تمام واحد كما ان علة الواو تمام وتكرير الباء
قوله مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل ثابتا في الضمير
المستتر في قوله فقد يكون مرجوعه الى الشارع المفعلين المذكور
عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل انما نفس الضمير
فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما كما ان العامل فيه
فعل تقدم لو قيل بالرجوع الطالب الى اللزوم عدم لزوم الفصل
بالاجنبي ودرود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان
الغرب مرجحا كان ينبغي ان يوتى بجواب الشرط عند
اجتماع اداة الشرط وقسم مرتبة لان القسم قوي في اقتضاء
الصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العدة مثل باب التقدير
اعلم ان الغرض منه التقدير ان كان سمعراة وقوع الاضمار
وازالة اللبس فكذا عند ان كان وضعهم يقوم رجلا وربه رجلا

فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نفس المذكور مرجعا
وان لم يكن مفسرا فيه بل لان مرجوز الكون فاعلا او مفعولا
غير ذلك فتم مع ما ان كان في العدة لان في العدة كالمذكور
فيه وما قالوا ان حذف الفاعل استتبع من اضمار قبل الذكر
اضمار قبل الذكر لانه قد جآء بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن
مضافة قوله وهذوم التكرار وليس من باب التكرار
اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبنيها معا مع تنطابق
التركيبان منطابقا لاختلاف اللفظ اذ واو وتثنية قوله
وبدون الحذف فان لا تفسر لانه لا يجوز حذف الفاعل
هذه مقدمة مشهورة فقد اعترض عليها بان الفاعل حذف جوازا
كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو
اضرب بهم وابصر بهم حيث حذف بهم فاعل عند سيبويه وفي

نحو اضرب بهم واكرم بهم المذوم بحذف الواو والباء في الاول
والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما
عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجواهر فلا يبعد فاعل
لفظا ولا تقدير واما عن البواقي فبانها مما شابه باب حذفه
تسبا والمحذوف في باب الشارع محذوف نسيا وفيه
بحث لان المحذوف في باب الشارع لو كان كذلك لزم
ان يكون المقدر في نحو ضرب واكرم زيدا مقدرا قبل
الاذم فلم يكن في باب الشارع لعدم اقتضاء المفعول
ولزوم وجود الفاعل فاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا زيدا
قلا يجاب بان بعد ذكر عن البواقي اما عن نحو ما ضرب واكرم الا
انا فجاز ان يعد الاستثنا وفيه بحث لانه يلزم تقدم ضمير
واما عن نحو اضرب بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه

بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار او الوجه المختار
على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله
تعالى ناوم اوز اكتابيه على الثاني والاكرم حمل افصح الكلام
على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اى اضمرت في جميع
الاوقات منع مانع قوله وهو انما اضمر هو اذا خالف المفعول
الاول بكل واحد بعيد فلا يعتمد قوله ولو اضمر شيئ خالف
المرجع جح قال الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم
يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة وقبله
ان كن آه والضمير للاولاد فيجوز فيهما وجهان ايما
الزمانين مظلفا وفي التفريع يجب تفريع الفرق السابق بين
الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور النزاع آه مبني على ان
ما دون المفعول الاول بكل واحد حالا يعبأ به قوله والاستدلال

(للانظار)

لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون مني باب الاعمال
الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وحذف المفعول
لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادى نعيشه
المعيشة زندگاني والجمع زندگاني كنند والمراد ههنا قوله
وقول امرء القيس مرخ بها سمه تعبيها على قوة الاستشهاد وضرورة
الجواب عنه وقوله كفانيدن او بيان لقوله قوله على تقدير توجه
كل منهن كفاني آه ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا
على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على
الشرطية فلا يلزم هذا الف وقلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد
الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد
دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض تنبوا عن ذلك وذلك لان
الكلام على التاكيد يلزم منه التقييد لان المطلب اني قلت

(Marginal notes)

اما اختيار الجمهور
فلان الثاني في الاكثر الغالب
ان يشتغل عامل بمقدم عاما
مطلوبه مع كون
الاول
والثاني عامل المفعول
اضمار المضمر قوله
اي القرآن

السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الاخص لا يستلزم
نفي العام فلذا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية
يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستنداد عدم
السعي وجعل نقيض الشرط بح آخره قوله وثبوت طلبه المتأخر
لكل منهما اما متناقضة لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي
الطلب واما متناقضة لعدم الكفاية فلما يدل عليه جزاء الشرط بنا
قوله فيلزم ان ينبغي ان يكون ان قلت يلزم حينئذ عدم صحة الاسناد
بقوله ولكنه لم يسع قلت لانه اذا معطوف على الجزاء لجواز ان
يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل
البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا
بكثرة يطلب في الحال والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فمعلوم
صحة الاسناد اذا عتبار تحسين ان طلبه في الازمنة الآتية وهذا
او باعتبار توصيف المجد بالمؤثل

وبيان

مفعول ما لم يسم فاعله

وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لسانهم ان يقولوا
انه طلب مجدا آتا في بعض الازمنة الماضية اذ من شان الطالب
الفتا نحو عدم الاكتساب على طلب ما يغني فدفعه بقوله ولكنها
لم يسع آه لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة
على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب
تقييد المجد المؤثل لا تقييد مطلق المجد بالمؤثل اللهم الا ان يقال
مقام الفاعل لاشتراكهما في الاحكام قوله كل مفعول فبان
المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة فاعله فافهم
للاشعار بالطرد قوله حذف فاعل بالمعنى المذكور لان الفاعل
الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل على
بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قوله وافهم هو اكد الضمير
المستكن للتلازم بينهم اسناد الفعل الى فاعله مقام فيلزم فعل الجملة

المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله الى فعل اما للمفعول
المجهول يعني اذا اراد بالعلم اشتهر او صاف او اراد بالشخص
جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوه قوله
ولا يقع اى لا يجيء وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا كان الاولى
ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث مع ان باب
اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل
قوله المفعول الثاني نقل ان المنافين جوزوا وقوعه موقع
الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى امر مسند اليه
بشيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قوله والمفعول له
والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم
مع اختصاصه بالتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول
الثاني والثالث انما منع الامتناع في تغيير المفعول

وان النفع الكلي فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة
في حرف جر فيما مر مقام الفاعل قوله باللام فيصل باللام
اليه لا يقع لانه ليس مما تخرر به باب الفعل فلا يكون مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعر
بالعلية لان التقدير اللام الدالة على العلية لا ينبغي ان لا يقع
الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية
لانا نقول ربما يخص الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ ثم يجوز
ان يناقش في جواز اشعار القرينة بالعلية وفي ان المفعول
له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا لم ولا يقع لم في تمام الكلام
ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب اللص وتأديب العدل
بان المنصوب جواب لم دون المجرور وكرر لقائل ان يقول ايضا
انه ليس جوابا عن سؤال انشأ من الفعل المذكور كيف

ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر لا للمذكور فمغنى قولهم ان
المفعول جواب لم ان مع عامله يصح ان يذكر فى جواب السؤال
عن الطلبية فاذا قيل لكم ضرب امضرب للتاديب قوله
بعين خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى
انه اولى باسند لا بالقراءة الشاذة فى قوله فما لوا لن نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابى جعفر المدنى ننحى يا كلون يسبون
وقراءة عاصم وكذلك نجى المؤمنين بالاضمار المصدر قوله
لشدة شبهه بالعامل قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده
اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها
وفيه ان مع قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام
اذا اريد به الحقيقة والمجاز فاما على المعنى الحقيقى متعين لان
المتكلم بالحقيقة معين مع امكان التكلم بالمجاز فالظاهر ان يختار

ان الاسناد الى ما سواه مجاز فلا يمكن المجاز العقلى مع وجود
ما هو له ان قلت باى علامة تنسب الى الزمان والمكان
والمصدر او المفعول به بواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة
واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا
لان تنسب الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان يصلحان
للافعال وهى موثرة فيها بنوع ما غير حتى تقوم بها كانا شبيهين
بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك
لان قولك ضرب ضربا شديدا فى قوة قولك فعل ضربا شديدا قوله او لا
فائدة فيه والقائل بحمل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم
مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام
الفاعل لدلالة الفعل فيهما فعلى هذا لا حاجة الى تقييد قولنا بالجميع
سواء كان مذكورا بالمفاعيل بلا واسطة او لا فتدبر ذلك

قول الشيخ
دخول الواسطة عليها
ولم اجد لهذا نقلا صحيحا

لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر
ح القول بالتشبيه قوله وان لم يكن فالجميع سواء قبل الغد
لو قلت والبواني سواء في جواز وفوعها موقع الفاعل وامتناع
وفوعها موقعه وفيه ان حال البواني قد علمت على تقدير
وجود المفعول به واما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعويض
لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التعريض برد
من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين
فقال واذا وجد الخ قوله اي جميع ما سوى المفعول به وهو
الزمان المبهم والمكان المبهم والمصدر المفيد والمفعول
بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه المفعول به
فلئن صورة الجر لما كانت منافية لحال الفاعل امتنع الرفع
منعه ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء

في جواز وفوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يتوقف
عليه الذهن بلا شبهة اذ لم يرد الاستواء الا في حيز الجواز دون
وفوعها موقع الفاعل وامتناع وفوعها موقع الفاعل حتى
يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء وان لم يكن معنى قوله
لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون
الاول منهي باب اعطيت واعلمت اولى منهي ناصبة لانه وان
كان مفعولا ثانيا للاعلام فاعل للعلم قوله واما عند عدم الخ
ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني مرفوعا
قلت خوف الالتباس باق لان الناسخ يدل على
انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا
اول وثانيا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع
الجر قرينة الاشتباه وكثيرا ما يجوز عند خوف اللبس قوله

عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد قيل اتى بهذا لفظ
التجريد مع انه يقتضي سبق الوجود لان امكان الوجود وحمله
قد ينزل منزلة الوجود لكونه كذلك في الخبر قوله اللفظية متعلق بخبر
نسبة للذهني الخ الكلي اي لم يوجد فيه عامل لفظي يعني ان العبارة
وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب
اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار للجنس منفيا
او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب
لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة
ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر واما اكد
النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية
نواسخ المبتدا والخبر كباب كان وان واخواتها لئلا ينتقض
التوبيخ بقولك لبيك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل

ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنها الفاعل قوله او مني
جملة المرفوع بيان للحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان
يريد التبعيض بتقدير المضاف اى مني جزأ افاده قوله
على ما هو الحاصل فيهما اى في باب المبتدا والخبر وهو ان يكون
المبتدا مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدا
بصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد
مبتدا لاحتمال ان يكون خبر المبتدا وليس لهذا القسم
من المبتدا وخبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله
فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة قوله
واشتراكهما في العامل المعنوي وهو هنا تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد الى مسنده او لما شئ او لاسناد شئ اليه
قوله وهو قيل اشارة بصيغة الفعل للدلالة دون المصدر الى التغير

على حكم اجمالي

(ع ان)

مع ان المعنى المستفاد من مقام التعريف لا يلزم ارادته
والاشكال اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورته
الاكتفاء او لانه اراد بالشرح ما يعم لكون رد اعلى من
زعم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر لان صيغة افعل
تفيد حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فمنى لما كيد الحصر
لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند
ولو سلم انما لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدا عند
الكل فكيف يصح الحصر على زعم الكسائي الا ان يقال اراد
حصر المبتدا الذي اتفق عليه ومنى الوجدان يحمل عليه
يصح التعريف قوله الاسم ما برد بالاسم ما يقابل الصفة
كما يقابل به ينتفيه مقابلة الصفة فجواز ان يكون هذا القسم
من المبتدا صفة قوله فح وان صح ان نصوا وسواء

محض ان يكون هذا القسم مما يقابل به الصفة فجواز

كما ينتفيه مقابلة الصفة فجواز

ان المقصود من التعريف الحصر على ما مر

مثل ضارب في ضارب زيد

عائد قوله فيكون اسم موصوف محمول

وذلك فيما يصح اسم موصوف محمول

بعد حرف النفي والف الاستفهام الاولى حذف احدهما و
الالف ليكون اخصر وشمل فيدخل ابا وغيره وهل وغيرها
من كلمات الاستفهام قوله ونحوه آه فذكر الالف للامثلة
ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل
آه وابن ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهن فلا يصح
بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة صالحة لان يكون
خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا او لعل
تمثيل لقولك مثل ضارب زيد على ان من مفعول لضارب ونص
عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب
عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز
قوله لم يجز تنبيه على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتدا
آه ان قيل لم يتنبهوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل
قائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل زيد

(الشق الاول)

فاعم فلم يجز تنوانا خيرا المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين ليس
الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد
في قائم زيد فاعلا خلافا للاصل وهو جعل المبتدا مسندا وفي
جعله مبتدا خلافا للاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدا وهو
الالتباس المحذور بخلاف ما اذا كان احد الوجهين موافقا
للاصل فبسبب الذهول لما هو الاصل من غير معارض فيصورث
التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد ولكان تقول
اي هو المرفوع المجرد لانه ذكر قسام المرفوع فلا يصدق التغيير
عما بضرب في ضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا
الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج
عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا والا فظاهر ارادة التشكيك
وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المتاركة
المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك يصحح التغيير عنها

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا كما يخرج به ضرب
في ضرب زيد لكن يخرج ان ضاربين ب في زيد ضارب وفي زيد
ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند اليه لما فاعله لا الى المبتدا ومع
انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم
الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اي الاخير على
الجزء القابل للاعراب ويقال المراد بالاسناد الى المبتدا انه من شان
يكون اسنادا الى المبتدا وان ضاربا في زيد جسم اوالى ضميره اولا
متعلقة وفيه نظر لان ضاربا لم يسند لاشيء اصلا لان الاسناد
هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة لانه
يصدق عما بضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
مع انه ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان يسبق التجريد
عدمي فلا يوثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام
تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه واسناده الى شيء فلتتامل

بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم
مع بقاء ربطه فان ربط يضرب لزيد ليس بمعنى هو هو وربط
الاسم الذي اقيم مقام الى زيد بمعنى هو هو فتم بهذا امر الجملة المتمم
الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ بعد واحد او يصح التعبير عنه بالاسم
قوله فلا يصدق عما بضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق
عما بضرب في يضرب زيد قوله اي ما يوقع به الاسناد فقد اشار
بهذا الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن في الاسناد لا بنفس يتعلق
بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله ولكان تقول المراد به
المسند به لان المبتدا بقرينة اتحادهما كانا متلازمان كما اشار
اليه بذكرهما معا في العنوان قوله او جعل الباء بمعنى اللام
قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح يحفظ بقوله فائدة
والا لا حاجة لانتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله
اليه

في كلام العرب علامات لتباشر المتكلم لامور ثبوت والعدم فجاز
يجوز ان يكون علامة مع ان جعله اولى امر اعتباري فلا يصح
ان يكون موثرا المبتدا شيء كما في القسم الثاني من المبتدا
او لمسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدا وانما قال
ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدة قوله فيمنع الابتداء عامل
في المبتدا والخبر لطلبه لما يقع السوال قوله وفاء آخرون
هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فمكانه
قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدا ذات والخبر حال
من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان فعل
هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم عجيب
باب تقديم الحكم في الجملة الفعلية يكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة
العامل قبل مرتبة المعمول واعتبر الامر اللفظي لا الامر المعنوي
لان الامر اللفظي ظاهر والاعتبار بالظاهر دون المظنون

وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا
في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قوله ومن ثم اشار
بطريق الاستعارة الى الحكم الذي يستخرج
منه شيء شبيه بالمكان قوله جاز في داره زيد واتمام العقل في
داره رجل اذ لا حدهما بنا قش في اصالة تقديمه لوجوب خبره
اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره فيام زيد ومنعه بعضهم
لان ما اضيف اليه المبتدا ليس له التقدم وجوزه الاخفش
لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا
وقد جاء في الكفاية وزيح المبتدا قوله وقد يكون المبتدا نكرة
واتما لم يتقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر وهو
مع انه المناسب للاصل الذي قدمناه آنفا لئلا يلزم الاشتراك
بينه وبين الاجنبي الاخرين وهما تعريف المبتدا واذا
الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة

من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو فلنا من باب التخصيص
بالعموم اذ الابتداء فرد فحكم هذا الحكم فالعموم فيه اظهر فمن عموم نحو خير
من جواد لاحتمال خروج المفضل عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن
من لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلت فرق بين صحة الحكم وصحة
الابتداء فان الحكم باحد الاربعة لتصف لا تتبين سقيم والابتداء به ربما
صحيح فيكون نظر كل رجل كافرة النار ان قلت فرق بينهما فان العموم
في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل
الصفة لان النكرة الموصوفة لم قلت الصفة جاءت لتحقيق المصحح
للابتداء قوله فان المتكلم بهذا الكلام اعلم فبيان هذا التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح عند
المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص مشترك في مثل ارجل في الدار
فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله متعينت وتخصصت
يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين لقطع الاحتمالات او تقليلها

فلا يرد ما قيل من ان تخصيص ههنا لان التخصيص الا يعمل البعض مع
الجملة شبيها بليس لسائر امثاله قوله فانه لا تعدد في جميع الافراد
خلاصة هذا الوجه جار ههنا اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد
فيها بل هي امر واحد قوله نحو نكرة خير مني حرادة فان فيه معنى
العموم لان الطبيعة النكرية تقتضي التخصيص على الطبيعة الحرادية
فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر
من جنس اخر من غير خصوصية على ان التفضيل بينهما باعتبار
الاندراج في الجنس فيعم الكل واولان العبارة لما لم يرد على خصوص
فرد كان المناسبان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما
قالوا في لام الاستغراق في مقام الخطابي قوله لتخصيصه بالتخصيص
الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء
قوله اذ ينعقد في موضع ما هو ذا ناب الاشتر يعني ان الكلام
محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في ما عرفت قوله

منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاسم وللتبادر الى المراد
اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة قوله اذا اصل سلمت سلما
منيا انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من
سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك
فمعنى مصدره قولى سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولى السلام
عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما فاصل سلمك
الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب قلت
يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم
مفعوله قلت التقدير بحسب الاصل سلمك الله من وجد وكر عليك
فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم
يرد على ترجيحه انا لا نسلم بطلان قولى سلام عليك عليك لان قولى
مبتدا وسلام عليك بيان او بدل ومقول وعليك خبر وهذا المعنى
مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثانى للتعيين الخاص

بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد بكل من خوطب فلا يكون تكرارا
نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن الترجيح بوجه آخر
على ما سيجىء وهو لزوم اخذ المفسر فى المفسر فيحتاج الى التفسير
مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت عليك
السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة
وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك الله سالما ولكن لقائل ان
يقول ان هذا ايضا السلام المحذوف فى المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله
ماخوذ فى تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح
بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل
بدلالة على الفعل والفعل على الحدوث قوله اى سلام منى فتحاه فى التفسير
تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الظاهرة فى
تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين
جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان

كون متعلقا للطلب او هو كونه مقولا في حقه واستحقاقا ان
يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا
لان الشرط عند اهل العربية فيه يجزم كما هو المشهور واجرآء
اسمية او فعلية ولو بالآخرة قوله وليجز مستغلة لاشتمالها
على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط فان لم يكن
محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تتضمنها الرابط
فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفات ما يتصل
به مدحا وذما وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة وكذا الآية للمفرد
اذا كان مشتقا او جامدا ما ولا بناويل المشتق نحو هذا
الفاضح عمرو فكلمة القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت
في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكلمة ما كيد للضمير
فالكلام في لا بد في الخبر مطلقا مفرد او مسندا بالاجماع
على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان

زيد اخاك هو لا فرق بين خبر المبتدا وخبر كان واخته
بان في خبر كان معنى الفعل لدلالته كان على الزمان ودلالته
على المعنى فتغيرت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمنزلة
الفعل فلم يكن لا بد من ضمير قوله من عائد خبر لا وليس
متعلقا باسم لا وان ناصب الاسم لشبهه بالمضاف اليه قوله
كالكلام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر
ان كان في معرض التفخيم جاز فيما سواه وان فقد سيبويه يجوز
في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز
مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله
وكون الخبر غير المبتدا وقيل لا حاجة الى الفائدة اذا
كان الخبر عين المبتدا كما في المثال المذكور وقولك معقول زيد قائم
هذا قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف فياسي ان كان الضمير

مجرورا بين في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزءا من المبتدا
الا فان لان جزئية الشيء للضمير فيخرج الجار والمجرور ويتخصص
وهو لغة ان كان المبتدا اسما ناقصا كما في الكشاف ومنه قوله تعالى
وكذا ان كان الخبر معرفا باللام كما في البرد الكر بالبيتين فحينئذ ان لم
يتوقف غير مقصود كما في قوله هذا مرعى النعجة بين فيجوز
ان يكون حلال من الضمير الذي في الخبر فالعامل فيه الخبر وينبغي ان يقدر
منه موخرا لئلا يلزم حمل الحال على المضاف اليه وهو ممتنع
اذا كان ظرفا وسائغ ان كان غيرذلك وذلك في الغير المنتصب
والمجرور لان الضمير المرفوع قال في شرح الكشية الكمدوري
وارتده جزوار مهذب انتهى الكراشي على ان الكشاف والكشاف
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد الملء ما فوق ظرفا او
جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل
بعضهم الظرف احد الكون خبر الظرف والجار والمجرور مطلقا كما

فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه يستغرقه اياه كذلك هو لا يستلزم تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا لابن كيسان فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فان غلب نصبا وجرا بالتفاوت واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلشاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثانيها ما قالوه وهو ان ظرفية الزمان اذا كان خبرا عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في استماع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح وراجحها ما قاله وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يكثر رفعه اذا كان متصرفا وموقتا نحو يوم الجمعة خير من يوم السبت وغير متصرف نحو سرت مذ يوم الجمعة

القريبة او البعيدة نحو ان ادراكك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة بحذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذات مسافة سيري ليلة ومني تتعلق بمحذوف الخبر اي بعيدة اي بعيدة ابعاد هذا القدر واما انتصاب نحو داري فلكك او مزحلفك فرسخين وميلا وبريدا فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن نسبة اي بعدت وسخنت فالفرسخان منقولان اليها كما ان الظرف المميز في نحو سرت يوما وفرسخين منقول اليها والتقدير بعد فرسخين قوله فالاكثر الغالب المتضمن المبتدا ومعنى الشرط فان ما في موضع موصولة او موصوفة قوله حالة اي كائنون وفاعلون عليه مقدرا اي ما دل جملة جعل التقدير بمعنى التاويل ليصح الكلام اذ لو لم يعرف على ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر ابو حيان في البحر فيه في توجيهه ان الباء زائدة وخلت على التمييز نحو زيد طيب بابا اي اباء والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جزءا ومن حيث انه جملة اي مفروض متضمنا بجملة ويجوز ان يكون الظرف هو المفعول به

التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذلك اي الحقته به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجزء الحاق الجزء بالكل واحسن التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة اذ ملاة الافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من افعال خاصة اذا دل الدليل عليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف سده واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمحمول على كونه غير متحرك قوله لابد له من متعلق يتضح النحاة على ذلك وعلى كونه حدثا لان في في نحو زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا يتقيد الا كرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فنحو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا كم ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل

وبالجملة ما يغيّر اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التقدّر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدّر بالمغيّر على اصله فلو جوّز ان يجيئ بعده ما يغيّره ولم يدرك السامع اذا سمع بذلك المغيّر هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغيّر آخر يجيئ بعده من الكلام فينتشوّش لذلك ذهنه **قوله** هذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمش المصنّف بالمناسك المتفق عليه نحو من جاءك **قوله** وذهب بعضا النحاة بل غير سيبويه فيصل لان من زيد معناه انجاء رائم الخياط مثلا والوصف مغيّر للجزئية والمقدّمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكلّى فى الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فى دفوان شئ معرفة لانه فى قوة ازيد ام عمرو او خالد ونظر فى الابهام فى هذه المسمّيات على المتكلّم لا يوجب تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة مقتضية للاستفهام او افعل

انه لا حاجة الى لفظة له للاحتراز عن نحو زيد قائم ابوه مع انه احترز بها عنه فى شرح الوافى ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية بالكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغى ان يقول ابوه او كان الخبر بعدا الا ومعنا ما نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا حينئذ فلما ذكر المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كاشتماله على النفى او معلوما حاله بالمشاهدة على ما سبق لتكرر العلم كمال بعد الا او معنا ما **قوله** او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم فى مثل ازيد ان قائم بل يقف لما الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الاصل **قوله** واذا انتفى الخبر المفرد اى نفسه اذ لو انتفى متعلقه لا يجب ان يتقدم نحو زيد عالم بعلم زيد راكب فقنى فى العبارة حيث قال انتفى من اصله **قوله** كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر فى الاستفهام وفيه نظر لكان النفى نحو ما قائم زيد **قوله** لتصدره فى جملته اعلم ان ما يقتضى

تقضيه مقدما مع خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قوله** او كانا معرفتين الضابط فى جعل احدهما مبتدا والاخر خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخر فى نحو جعل خبرا **قوله** ولا قرينة ولو وجدت معيّنة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المقصود تشبيه الثانى بالاول ومنه اعجب الناس ان يجمعوا الخ

لا يفيد الا تعلق الجرور بعامله الظاهر قوله او خبرا عن ان الشرط
ان لا يكون بعدا ما نحو اما انك خارج فلانه صدقه فانه يصح تقديم
الخبر لعدم الالتباس لان الجملة الثانية لا يقع بين اما وفائها قوله
اذ في باب خبره خوف لبس دون نقديمه فانه ح متعين لان يكون
خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون ما في
خبر ان المكسورة معنى لصدارتها ولا ما في خبر ان المفتوحة
معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصول عليه فتعين
ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها خبر ما او لان المصدر
المكسورة والثاني باطل لانها حينئذ تكون غير ما وله بحث فتعين
الاول لكن ينافيه لفظ يجوز ان يكون المذكور بعد ما خبرا آخر لها او
ظرفا لخبر ما قوله لامكان الانحلال عن الفتحة وجواز الحمل على ما سبق
اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله او في الكتابة
لم يعهد رفع الكتابة بالتقديم نعم تعهد بالزيادة نحو عمرو قوله

وقد بعدة ولفظة قد للتقليل او التحقيق قوله وذلك التعدد اما
غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل
فح يجب العطف وتوجيههما ان بعطفا ولا نم يجعل المجموع خبرا على ارادة
التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوفين ضمير المبتدا
لان المبتدا مفكوك تقديرا فكانك قلت في المثال المذكور احدهما
عالم والآخر جاهل وبعد اجاز ان لا يجعله فيما نحن فيه لان المخبر عنه
متعدد حقيقة فلعل هذا اجاز ان يكون قوله قدس سره من غير تقدير المخبر
عنه احترازا عنه وبؤيده قوله فيما بعد وبستغنى فذلك على وجهين
قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء
على ان الطعمين اعتبرا في جميع الاجزاء والا فكل احدهما بالآخر فعلى هذا
القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلناه يكون
في المجموع ضمير المبتدا وليس في شئ من الخبرين ضمير ان قلت فينبغي ان

لا يفيد ولا يجمع ولا تؤنث شئ من الخبرين عند تثنية المبتدا وجمعه
وتانيثه فلنا اجراء تلك الاحوال على الخبرين كاجراء الاعراب اليها فان
حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري
اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت
عن شئ باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد
كقولك للابيض هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا البلوج محكم حكم
هذا الحلو حامض وجاز ان تجعل كلا منها خبرا مستقلا بالاداء
وصف الخبر على الكل وح يكون في كل من الخبرين ضمير المبتدا فيقبل
هذا الوجه متعينا بشهادة مطابقتها للمبتدا افرادا وتثنية و
جمعا وتانيثا لان مطابقتها يجوز ان يكون كاملا بتقدير المضاف
المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى البعض من
المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
ويدفع الاخبار بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا

بل الامر بالعكس لان كونها من الله تعالى علة لكونها مصطفاة بهم قلت فيه بحث لان من المعلوم استنادا في الخصوص الى ايجاد الله تعالى واعطاءه واما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدأ الشرط لما كان وفيا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الشرط الظرف صلة او صفة قوله وذلك لان الاسم الموصول قبل توقيف بجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا جدوى ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس في اشعاره لا الجنس فيقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكما ان لام الاسم الموصول والجوع ان التعريف بعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فاجواب بحيث ان المراد بتضمن المبتدأ لمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة الشرط

كما سبجئ حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط ويتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء عليه لا يخفى ان مواد التفصيل ليست مندرجة في ذلك تأمل تظهر قوله بفعل وما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول او الجزء صلة لام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بها اتحادا في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد قوله الذي بانبغي الاغلب في صلة الموصولة صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او ترك الذكر ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قبل ان الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يدنا كم اذ رب موت فر منه الشخص كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء باعتبار العموم اذ به يصير شبيها بالعام والشرط في العموم والابهام فكون الفاء

فافاده

قوله لفخامة فرينة الالم للوقوف للاجل لانه صحيح لا مقتضى ودواعي والله داعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه فقيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في هذه الكلام ونحو الحمد لله اصل الحمد محمول عليه حذف الخبر اي الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم آه حاصل الكلام انه صفة لما قبله ولكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لاجل في الافتنان وتغيير الطريق زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للصفة آلية وذلك انما يكون شدة الاهتمام به وشدة الاعتناء بمدح او ذم او ترحم يعني به زيادة عنايته فكانه اراد ان يختار من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبن في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم تغير قوله في مقول المستهل المبتدأ قبل الاستهلال ماه نو ديدن و بانگ كردن و همانا مستقيم قوله الهلال ماه نو ناسه شب و بعده القمر قوله لان مفعول المستهل يتعين بمعنى آه لا يتعين الهلال بالاشارة

زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه الخالفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه واما جاز ان لانها لا يغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار بهذا مبني على العفاء الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا يخرج الكلام عن تغيريه لا بد وان يدعى ان ليس هنا كما مر آنفا قوله قيل بعضهم الخ ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في ايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه واما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم بقوله فلهم اجرهم والفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة النواصب قوله فوالله ما فارقكم قالينا القالي بالمد والقلي بالقصر دشمني و دشمن داشتن

قوله وللأنهم يوجبون نصب الفعلان بر ابت اواري وذلك لان الاصل
في المفردات الوقف قوله فخرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على
المعنى اى فوجت ففاجأت كذا ومثل جواب الشرط ولعله اراد انها
للزوم مابعدها لما قبلها اى مفاجأت السبع لازمة لخروجي ومثل ذا
زائدة وفيه انه لا يجوز حذف فقاله على المذهب الصحيح انما قال وذلك لان فيه
خلافا فمثل اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه الا يطرد في مثل فاذا
السبع بالباء وجلد بلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف
اى في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع
خبرا عن جثة ومثل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامل محذوف
اى ففاجأت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن النظرفية لانه
مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت بمنزلة منزل منزلة اللازم
ولو سلم ان الظرف غير مضاف لا يجدي كما في الوجوه الآتية والعامل هنا
ففاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت

كما يوشان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها
لان الفاء لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا
مكررا في الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الواقعة بعدها
صها بالاسماء كما يكرر العوامل ولا يخفى قصوره قوله
منسوبا الى الفاعل اقول الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى
الفاعل او المفعول الى الفاعل والمفعول نحو تقاربنا قوله
وبعده اى مجردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية
والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر
شربي السويق حلقوما السويق بثلث اوله قال
قدس سره في الحاشية لت السويق لتا اذا بله فتأمل
قوله واخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب كونه قائما
لا اخطب اوقات كونه قائما ولا يخفى ان الشائع تقدير الزمان مع ما
المصدرية كما قالوا في قراءة هذا المبتدأ يجب الا يكون مصدرا

وجود السبع زمان الخروج قوله فيجاز التزام ما ليس بلازم قال الرضي الشيء قد يلتزم
ملازمته قوله اى في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اى في خبر والا
لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر ان ضمير في موضعه وغيره راجع الى الخبر
وانما قلنا بحسب الظاهر لان الظاهر ان بينهما تباين من الخبر لا كونه واقعا في التركيب
فيغني عنه الضمير قوله وذلك اربعة ابواب لا يقال هناك قسم آخر وهو
ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول
الخبر بحسب الظاهر بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا رعاية
ام لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غير ممنوع قوله
فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة انما يجوز
الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشرائية الا ازرار خوارسندي نمودن
قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما
يشعر به اي والبه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو لا لامتنع
دخول لا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره

لانهٔ فی قوة ان الموصولة مع الفعل ولا یجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله ای ضرب فی ابتدا فرید ای ماضرب اباه او اما هذا الضرب المفید قوله لان هذا المبتدا لا خبر له کما فی القسم الثانی من المبتدا قوله یکون بمعنی الفعل وبوئیده امتناع ما کبیده بکل وامثاله وامتناع نحو ضیعته اذا المعنی ما اضرب زیدا اذا ما لا یخفی ان استفادة الحصر علی هذا التقدیر غیر ظاهرة قوله ونا لفظا کل مبتدا آه قال الشیخ الرضی النقلان حذف الخبر فی غالب لا واجب قال الکوفیون ان الواو مع ما بعدها خبر لا اذا بمعنی مع ولو اتی بمع کان خبرا لکنه کما هو بمعناه ونبه ان المعطوف لا یجب ان یکون خبرا ولا یجوز ان یقال ای ابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا فی الرفع لفظا حتی ینقل الی ما بعده بل یکون منصوبا قوله وکل رجل وضیعته قال قدس سره فی الحاشیة الضیعة العقار التی هی الارض والنخل والمتاع وهنا کنایة عن منفعتها اعنی الضیعة انتهی الضیعة کما روبه شکر دن مراد ان قلت لا یجوز رجوع الضمیر فی ضیعته الی کل لظهور فساد المعنی ولانه لیس

واحدة قوله ورابعها کل مبتدا یکون مغایره ومنفیا بالقسم فان نفیته یدل علی تغییر الخبر فنحو ما الله لا فعلن کذا لا یجب حذف خبره قوله نحو لعمرک لافعلن کذا قد یشعل لعمرک فی قسم السئوال نحو لعمرک لافعلن قوله ای مع الم فحو عاشر اشار به الی ان قوله خبران واخواتها مبتدا محذوف الخبر بقرینة ما سبق فقوله المبتدا ابتداء کلام ویحتمل ان یکون المسند خبرا وقوله وهو ضیعته الفصل والتمام یقبل ومنها لانه فی الاصل خبر المبتدا فلم یفصل بما هو طاهر شرط یکون بابا واحدة قوله ای اشیاء هی استعیرت الاخوات للاشباه والنظائر لما بینهما من التقارب والتماثل کالبین الاخوات قوله لا بالابتداء کما ذهب الیه الکوفیون لضعف تلک العوامل عن عملین قوله لانها لما اشابهت ولان اقتضاءها للخبرین علی السواء قالوا ولان یعمل منها قوله بعد دخول احدی هذه الحروف ناظر لقطا احد لیصدق التعریف علی کل من افراد الموصوف ان کان مجموع اخبار تلک الحروف فلا خفاء فی عدم صدقه علیها لانها لیست بعد دخول احدها وان کان کلا من خبران واخواتها فلا یصدق

على مجموع اخبارا اخواتها انما بعد دخول احدها فلت المعرف حقيقة خبر
هذا الباب وذلك بتقدير المضاف اى خبر باب ان واخواتها او بجعل قولنا ان
واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يجعل كلا من عائد زيد بتقدير كل واحد
واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار انّ واخواتها
بصيغة الجمع قوله لا براءة اثر فيها اما لفظا فبالعمل واما معنى فلان سبب
معانيها فان تاكيد الحكم يجب الحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينقض
التعريف بمثل بعضهم ويخبر المبتدا بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة
قوله حتى يعد انه يجوز ان يقال زيد اضرب به ولا يجوز ان يقال
ان زيدا اضرب به قوله ولا يجوز ان يقال انّ ابن زيد لان الاستفهام ينافي
التحقيق قوله الا في تقديم حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء
عن وجه الشبه بسبب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به فيعود
برجع الضمير الا المحكوم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان
يلا الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديم في كل حال من احواله

على ما هو الظاهر انما قال في ذلك لجواز ان يقع صفته حملا على المحل كما في توابع اسم
ان كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرفية لا يتقيد بالظرف وكونه من محال
بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لا يلزم الكذب ح لان المجموع
خبر واحد حقيقة وكونك لا بأس بهذا البيض سود والحاصل نفي كون غلام
رجل للظرفية وكونه في الدار ان فتشت جعل الخبر من هذا القبيل لبس الا اذا
امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا امتناع
الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي
يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة تخصوص حمل على امر شامل اولا ان
النفي رفع الوجود وغيره ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود وعلى المطلق
سواء كان الظرف الوجود او غيره قوله اى لا يظهر وكون الخبر في اللفظ قال الامدي
لا ادري من اين هذا النفي ومعنى اذ يكب اثباته انفا اذا لم تقم قرينة واما
اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز
او الكلام والاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الا فيكون ح لا من الا

الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان
اخبار هذه الحروف مخالف خبر المبتدا في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت
كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او
مكان فصار الظرف مع النفي كالقريب المحوم شخص به حيث لا يدخل غرفات
الا جنبي واجري الجار والمجرور لمناسبته للظرف مجراه اذ كل ظرف في التقدير
جار ومجرور قوله خبر لا النفي بجنسه اذا دخلت على النكرة وانما علمت ان
لا انما يثبت بيان في افادة المبالغة فان لا المبالغة الا اثبات فيكون من باب
حمل النظير على النظير وجنس لان النفي ينقض ان فيكون من باب حمل النقيض على
النقيض قوله انما عدل قال المفسر ليس تنكير الخاء بل رجل ظريف مبتدا
لان ظريف في الصفة الاسم لا ان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان
يكون ظاهرا فيمثل له وفي مثالنا لا يكتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي
بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم ما
الا فعون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان

ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم
على النكرة سواء كانت مع لا او مع ما او ليس او مع الاستفهام او النفي و
يحتمل ان يعبر عن الاستغراق بالعينية فنقول لا رجل بل رجلان هذا
اذا لم ينتصب اسم اذا انتصب وانفتح فارق نص في العموم فلا نقول
لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي
الظاهر ان لا يعمل عمل ليس بل اذا ولا فيما سلوا يوجد في كلامهم
خبر لا منصوبا بكثرة ما فالاولى ان يقال لا في لا براح لنفي الجنس ويكون
في ما بعدها الرفع مع تركب النكرة آنفا يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها
ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي
من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد والتعريف بعلامات في مرت بك
قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه به يسمى ويعطى به و
من عداده قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق
المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه نظم صيغة وذهب اليه جمهور النحاة

وعدم التجوز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ
من الفعل اللغوي الذي هو المصدر باثر كان او اثرا ولا شيء يكون
مفعولا الا انه حاصل بمصدر بين الفعل المذكور وقد نسبه اليه قدس
سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ قوله بخلاف المفاعيل
الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال ظرفا
في المفاعيل فيقال العمل مفعول معه قيد مضمونه اذ الجري في جاني زيد
راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وكذا المستثنى
هو مفعول بشرط اخراجه وكأنهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى وبما تقدم
ان يقال ان المفعول ما تعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك
لان تعلقها به بواسطة انه صحح وقوع متعلقه على سببيل الالتفاق وسيجيء
اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة
يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله
فانه كما يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي

لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفعل لقام الفعل لكان مفعولا
اما بعين ذلك الفعل او بغيره وشيء على الاول ان الفعل نسبته الى الفاعل والمفعول
والنسبة لا تكون غير المتضايفين مع على الثاني ان المصدر حينئذ يكون محمولا لذلك
الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا مطلقا وان ذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا
لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا
محضا بالنسبة لذلك الفعل كما في مات موتا وطال القيام طولا فالحق
ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح
وهو اسم قررت بعض لفائدة لم يستند اليه ذلك الفعل وتعلق تعلقا
مخصوصا اما وضعه بكونه مطلقا فلتنوعه عن القيود التي يقيد بها غيره وبين حينئذ
وان يكفي انه لم يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال
انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا
المصدر نفسه وقد صرح به السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي
بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق يقرب من المسامحة

فعل مفعوله الذى هو الضرب كما هو الظاهر الذى يقتضيه ان الفعل مفعوله
لا يصح ان يجب اليه لان ذلك المفعول يقتضيه وهم لا يجوزون صفات
المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا فى ضربت فرباعى
الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول
للقول قطعا وان لم يخرج فلفظ ضربت باعتبار دلالته على القول
ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف
قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم فتأمل قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى القائل
ان يقول لم يرد صحيح البتة لانهم يجردون صفات المدلولات المطابقية
على دوالها كما فى سائر حدود المفاصيل قوله ويدخل فيه المصادر
كلها وغيرها عما فى حكمها كالموبل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث
الجارى على الفعل وانما سمى به لانه من صدر اذا درج وهو محل رجوع الفعل
اليه لاخذه منه على مذهب البصريين او محل رجوعه الا الفعل على المذهب
الكوفيين وقد يطلق على المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلت

فى الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وحينئذ اما ان يدل على الحدث نحو
الوعيد او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا وراينه الفا
قوله وهو اعم يعنى ان الفعل الاصطلاحى المذكور اعم وذلك التعميم اما
باعتبار كونه مذكورا او هو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله
او اسما معطوف على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم
الذى فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ
لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة
وضربت ضربا او اكتفى به عن الضرب بل اراد ان الفعل باعتبار
جزءه الذى هو المنسوب يحقق مدلول الاسم وانما ذكر من حيث انه
بيان للجزء ويتحد معه ولا يخفى ورود المثالين وخروج كرهت
كذا يعنى لان الكراهة التى هى مدلوله للفعل مغايرة لكراهته التى هى متعلقها
فى الخفى المتقدم وتأخر بيانها وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب
وان كان هو التأديب بحسب الخفى لكن لم يذكر التأديب من حيث

انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له فتأمل قوله وقسيد الاتى ايضا
بخلاف كرهت كرهى فى حاجة فى فواجه الى اعتبار القيد لان يقوم الكراهة
قيدا الاتى من ثمة الاتى وتوابعه فلا حاجة لاعتباره بدون اعتبار
اصله قوله للتاكيد اى لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد
الضرب المدلول عليه بضربت لانه اكتساد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد
الفعل كان صائبا وفائدة رفع توهم السهو او رفع توهم التجوز وعليه حمل قوله
تعالى وكلم الله موسى تكليما اى كلمه بذاته لا بسبب جبان يامره بالتكلم كموسى
عليه السلام قوله ان لم يكن مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف
بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص المزيد به بقيد التنوع والعدد
وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على ازيد
غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه
او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا
او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من

المادة الدالة على الحدث نحو الضرب هنا وغير الدالة عليه مع القصد اليه
نحو ضربته انواعا او كل الضرب وبعضه ونحو ضربته اى الضرب وخير
مقدم فان اى واسم التفضيل ونحوها بعض ما يضاف اليه ولك
ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اى فذوقا خير مقدم والضرب اى
الضرب اى ينبغى ان يسأل عنه باذا اى ضرب هو قوله ان دل على عدد
اى وحدة او كثرة بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصفة
واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او سوطا
اى ضربت ضربتين او ضربا بسوط وهو مجاز عن الضرب بالة الا كثيرة
ولك ان تقول انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد
القرين مع ذكر نحو ثلاث ضربات وكقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
او بدونه نحو راينه الفا اى الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر
محذوف اى راينه رؤية الفا قوله لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر
فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد فى نفسها

وفيه تامل وقيل انه بمعنى التثنيت كالسلام بمعنى التسليم
وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات قوله وسيبويه
يقدر له عاملا مثبت ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في
مثل قوله لا يغرونه شيئا اي ضرا قليلا كقولك لمن قدم خبر مقدم
وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل ولمن يمشي الى الشر وح يكون
دعاء قوله لحكم ما اضيف اليه المذكور من انه بعض ما اضيف اليه
قوله اي كما عاملوه وفاقا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من
طريق السماع بخلاف حذف العامل فان العلم به يحصل من طريق آخر
بثبوت الطابطة فيكون قياسا مستندا الى قياس سماعا مصدر فعل
محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس عليه حذفه
وجوبا قياسا وذلك بثبوت الطابطة الذي هو العلة الموجب للحذف
قوله مثل سقيا الخ كلها دعاء وانما وبالام التعريف انفيد كذلك
الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا وعقرا عليه بالذل ونقيض ای

بخلاف فرد ما شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيته
اخويه وجمعها لارادة الفرد منها قوله او العدد لا يكفي في قصد تعدد المصدر
كما يقتضيه الاستثناء من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد قياما ولم يجلس في تلك
الاوقات كان ذلك قياما واحدا وحده قوله وقد يكون قد ههنا للتقليل
لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير
مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظه وح كان ابلغ و
اوكد مما كان بلفظه قوله اي سائر الالفاظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر
فدخل المشتق ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله كقوله يدرس
اي انه درس وما اجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة الى امر
بدا لك غير مضمون عامله نحو اجبني افعل ما اجبني ضربت ذاك قوله مثل قعد
جلوسا فانه يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للقاعد
قوله انبت الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل بانبت اما لانه في ضمنه
لان معنى انبت جعل نباتا وانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبات

من مثل هذا الخبر او النكرة غير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه
ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فيما فيه وصفا وان لم يتافيه
اسنادا فان المضارع قد يسند الى الله وهو دائم وان اراد وا به المبالغة
جعلوا المبالغة للمصدر نفسه فيجب الحذف مثل ما زيد الا سيرا وزيد سيرا بالنصب
عن الكلام معنى الحدوث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول
الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر
التي يجب حذف عاملها كقولك الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد
نفيه ذلك اما لفوات الهم الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال
اذا كان منتفيا لكن لم يكن بعد نفي قوله داخل قبيل صفة النفي الا ظهر
ان يقال صفة لكن من نفي ومعنى نفي قولك الا سير مبتدا وما سيرا خبر
ابتداء به بالعامل قال الشيخ الرضي ودخول النفي على الاسم ليس شرطا
بجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا
البر بيانتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا

بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو
اى المصدر خبرا عنه قوله لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة
قوله لانه لو كان خبرا عنه لزم ان قلت هو ليس مفعولا لانه لم قوله
قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فبفوت فائدة ندوين
علم الاعراب قلنا اذ انما يتعين مواضع الرفع والنصب لا بفوت
ولا يخفى انه لو اعتبر السترا المطلق فى المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم
عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله
اى فى مواضع الجر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد الا بتكلف
قوله لفوات الدلالة شكسته شدن قوله واما جمع بين الالفين
لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سير السير اوجع ينبغى ان يعلم
ان الحذف اوجب قوله الا سير البريد البريد بيك قوله ومنها ما وقع
بقبيل وانما اوجب حذف الفعل ههنا لانه لجملة المتضمنة لما هو المصدر
الذى ينتقل الذهن منه الى غايته التى هى مقاديره وانما هو عوامله
معا هو

قوله لانه مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيدا بكيت فغرا ان بعد
او بيعا وشرى طعاما فاما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة لينتج نحو له سفر
يصح صحة او يغتنم اغتناما فالنتج نحو له سفر قريبا او سفرا بعيدا
لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه قوله
منقدمة بيان للواقع واحترازا اذ اجوز تقديم المفعول نحو اما ضربا
او تنديدا فقد آثروا قوله مصدرا اى المصدر المفهوم منها قوله
وباشره غرضه اى غايته وانما سمى غاية الشئ اثرا لانه يحصل بعده
كالاثر الذى يكون بعد المؤثر قوله اى لان شبيه به امر اى لان شبيه
بما ناب منابه امر فاندفع الواقع بعد الجملة بكيت بالنظر الى المفعول المطلق
لا بالنظر الى المفعول المطلق فانه ليس بنائب عن الجملة
نفول قد يوضع عاد تهم على حذفه ولزوم مصدر فى موضعه فعلى
هذا الوفق قوله او وضع للتشبيه بوضع مصدر وضع لان شبيه به
امر سلم عن المناقشة عن نحو ربد صوت صوت حمار فان

سيبويه يجب فى مثله الرفع على الابتدا او وصف نحو ربد صوت
كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وضعه معنى الحالية ولذلك
لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول فال الشيخ الرضى
لا امنع عندى ان يكون تاكيدا واذا شرك المصدر والوصف
نحو صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف
الموصوف قوله علا جاء بيسا كثيرا من النسخ ولم يكن فى نسخة
الشيخ الرضى ولذا قال لا بد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم عاما
غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزيد زهد
زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له ركبة فى المفعولات حركة
فى المحسوسات بحذف اشتراط كونه علما جاء فائدة ايضا يخرج قوله
مشتقة على اسم آه انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان
الجملة باشتمالها على الاسم بدل على القعل وباشتمالها على صاحبه
بدل على ما لابد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيبويه هذه لانه

بهذا

بل نفير الطويل اى مثل الطويل وانما قال انه جامد مأول بالمشتق اى
مشكر فاذا اوقف كان بدلا او عطف بيان لاغير قوله من صاتت آه
يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانك كردن فلانه
الى الفحول باذ بسم بمعنى آواز دادنه استعمل استعمال المصدر
كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله بصوت من التصويت قوله
ومراخ القراخ بانك كردن قبيل هو اسم استعمل استعمال المصدر
قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقوع عائد بمعنى كان وهذا احد
معنى قوله لا يحتمل لها غيره اى لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر
مبنى وغيره مفعوله قوله بخواه عائد الف در هم خبر مبتدا محذوف يتعلق به او عائد العكس
والكل وجه لفظى او معنوى ومن هذا القبيل قول الخطيب الله اكبر دعوة الحق
اى دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايقظ ان زيدا العالم فما
لان قسما بمعنى اقسم كبد وهو الحاصل فى الكلام الحسابى بسبب ان والتم
قوله بهم اى اعترف اعترافا قال الشيخ الرضى لجملة المتقدمة فى هذا

القسم

قوله المفعول به قال الملة انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به
ولك ان تقول لانه انتقل الفعل به او التصق به وصيل لانه سبب
لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال ولم يذكر اى الاسم
لك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المذكر للمؤنث للمطابقة
على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسم الاستفهام مثنا مذكر
مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولا لانها للمطابقة
بل من صفات مدلولا لانها التضمنية والمراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه به ايقاعا او انفعالا والمراد تعلقه به اوكما تقدم الحال والتمييز
والمستثنى قال الملة المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يقبل
الا به ولا يخفى ان خروج التمييز ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو
من ضرب زيد وعمرو لان نسبة الضرب الى كل منهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم
فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا
لفظيا واما فوك ضارب زيد عمرا فليس عمرو مما قصد جهة فاعليته

المفعول

انتظر

فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا ينثنى فيها وكذا قولهم
اقعد البتة اى جزمت بان تقعد وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى
القول المقطوع به وكان الام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة
بها التى لا ترد فيها فتنقول التقدير الاصل مثل هذا المصدر ان يحمل
بجملة المتقدمة مفعولا بها لتلت بيانا للنوع فالقول الناصب
مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة قوله
وبسبى هذه النوع من المفاعيل آه قوله ويحتمل اليه فى نحو المفعول فيه
بقولك جئتك لاجل الام فى ناكيد لنفسه للعلة لان الاجل اللهم
الا ان يعرف عن النظر ويجعل للعلل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغى ان
قوله اصله البتى من التبتيل لانها ماخوذة من تبتيك قوله فحذف
الفعل كل ذلك ينفرع الجيب باسترعة من التبتيل فيتفرع لا يتنال
المامور به حتى يتمثل قوله وبجوز فى اصله كتابا وهو مفرد اضيف
الى المصدر المضمر فقلب الفه ياء كلدى وليس شئ البقايا يضاف الى المظهر

بقايا ياء

قوله

بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق به من حيث الوقوع قوله
ولا يقولون في مررت بزيد آه لان لك ان تقول لم لا يجوز ان
لانا نقول لانا لم نر له مفعولا به مطلقا في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة
حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله
فان المفعول المطلق عين فعله وفيه تامل قوله فلا يرد لعل المورد
نظر الى انه مفعول به لكنه مرتبع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا
سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو وقد يتاخر لاصل
في العطف وموضعها اثناء الكلام قوله واما وجوبا فيما تقص كذا
فيما اذا كان معمولا لما يلي الا او الذي في جواب اما ولم يكن له منصوب
سواه كقوله فاما اليتيم فلا تقهر كوقوعه في خبر ان وكوقوع فعله مؤكدا
بالنون لان التقدير دليل وفاء الام على ان الفعل غير محكي وتاكيد
الفعل موذن بهما فبينا قران ان الخ قوله مخصصها بالذكر وذكر الجمهور
ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله بوجوب الحذف في باب الاغراء والاشتغال

قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث
قال نحو اخاك اخاك اي الزم ونحو محمدا ونحو اياي اياي زيدا الا تشق
الحبيب ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرا ونفسه الواو
اما للعطف ومعناه لكن في الفرار عن نفسه واما بمعنى مع وهو
مضمر بدون ولا عينه قوله واقصد واخبر الحكم اي مما تحكم فيه والغرض
على تقدير القول انك اذا انتهيت من شيء ثم شرعت بما لا ينتهي عنه
بل هو تمام به بمنزلة الذي من لا تقصد آوابت او ما يفيد هذا
المعنى وليست هذه ضابطة بوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها
وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خبرا لك
اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وابت خبرا لك ووراءك لك ودونك
اوسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند
الزمخشري امرا فاصدا اي وسطا واما عند سيبويه
فلا ولعله سمع ذكره فعلم اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب

الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه انه انما قاله العلامة
انتقاذا من ان ليس لها من حيث ان الاستعمال واحد
بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها
لكن الاتكان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب الحذف امر قوله
وسؤال عطف مثال لما مثال قوله او اهلا لا اجانب اي كما جاز ان
يكون صفة مكان جاز ان يكون الم او اهلا الشخص في مقابلة الاجانب
جميع الاجنبي فكانك قلت انت اهلك وانا قريب قوله وطيبت الوطيء
كوطن راه قال قدس سره في الحاشية السهل يقابل الجبل والحزن
ما غلظ من الارض قوله او يقابل فيه انه يخرج نحو يا الله فتامل
نعم لا مانع من ان يجاز لتشبيهه لغة بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول
بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى
ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئولا الاجابة قوله
مثل يا سماء ويا جبال الا ترى ان نحو قوله ان قومي هؤلاء من باب التخييل

يستند على سبب القران بكون نسبة الفعل اليه مجازا والظاهر ان
سيبويه يجوز بهذا المجاز قوله فقال ابو علي وبان السعزة من ادوات
النداء وهو اسم الفعل لا يكون افعل من حرفين وبان صير المسكن لا يستقر
في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة و
اجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز
فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى السر حسم وعن الثاني بانه قد يشتر
خوافت بمعنى التفجع وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقيم به
كلاما كالجار بالقسمية والشرطية قوله وهي عاما يرفع به اي بالضرورة
لا بالامكان العام لانقال فينتقض بالعلم الموصوف بابن مضاف
لاعلم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء قوله لفظها باعتبار المحل
فان محلها اثنان معرفة ومعرفة وستقات بكلمات يحلل النصب
فانها ثلثة او لفظها بحسب التخفي والاستعمال وفيه خدشة لان الشروع
في الكثير بعد القراع تناسب الكثير والقليل يجب الذكر لا يجب التخفيف

يبلغ الارادة فبعيد قوله وهو كل لا يتم معناه قال الشيخ
الرضي ما حاصله يرجح ان شبيه المضاف اسم يحتاج بعده امر من تمامه و
ذلك الامر ثلثة فرد وجب اما مفعول له نحو يا قائما لعاجلا وباحسنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف
مع المعطوف عليه اسما للشيء واحد سواء كان على له نحو يا زيد اكبر وا
اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما كو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب واما
قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف بجواز
جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت فانه لدلالته
على معنى في المتبوع بمنزلة جزءه وشرط ان يكون ذلك النعت جملة او
ظرفا نحو قولك يا جاعلا لاجعل وقولك الا يا خلة من ذات عرق واما شرط
ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد
وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز

قوله والطب الاضطرار اذ بالعكس الى ما علم بتعين مواضع النصب
من غير حاجة الى تخصيصها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور
والمنقوص والمبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا انت و
جوز النظر يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر لا تنوين المنادى
المضموم فتقدر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر علينا قوله وليس
عليك يا مطر ان سلام قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب قوله والفعل مسند
عطف بحسب المعنى لو كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى والفعل
مسند الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق
الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف
الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبيها مضاف
يعني المفرد مقابل للمضاف لكن اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبيه
المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف

ان الاصل ان الاسم المشابه يتبع الى فهم كل واحد من الخمسة الاخر وهو الخلاف والمدعو قوله مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبر بها البغوي جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة بالغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك لان قلب من به للشبه لا يلزم ان يكون شبها بذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه فكنا لمن به ههنا بعض المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو سلم ان من به بمعناها فتقول المفهوم من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد والقليل ما به الامتياز وجعل كاف هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناءه قوله

وباز بدان وباز بدون ان قبل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه الاعم بدلا عن طريقه التراث بالتنكير فكيف يصح هذان المثنيان ان اجيب بان لفظة يا فائدة مقام الاعم قوله ويخفض خفض لفظة يا بالاستغاثة وهي لام التخصيص معدية لاوعوا المقدر لضعفه بالاضمار قوله ولانه على لان المفعول هو

انما يخصص هذه الدلالة لابد ان يكون لا هو يعني به وذلك الامر المعنى يجوز ان يكون اغاثة او تنجيا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع ذلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله اللام ليس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن كما بالله من الم الغراب وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الغراب قوله لان علة بنائه الخ ان قيل دخول الجار على المضاف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو نائب وخارج عن الافراد وفيه ان البدل يعني مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام تقريبا كما في تنازع الفعلين قوله جوابه بان آه او بان قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة وقد يجاب

بالموقة فلا يقال يا حليما لا يجهل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه نكره وصف الشيء بالموقة وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبيل النداء قوله وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جمع به لشرط اعتماد العامل بسببه قوله لان توابع المنادى المفرد غير البدل والمعطوف الآتي حكمها قوله لا تلفظ فقط بنداء الخ كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يكن على محل النصب كما في العجبي فزيد بدل عمرو او نحو يا زيد وعمرو قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع هذا القيد مستفاد من حكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قبيل وكذا لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا وذلك ان يقال ان اللام في المبني للعدد الى فهم من قوله وبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او شبيها بالمضاف الظاهر الاحاجة الى واو العطف في المفرد الى هذا الشبيه لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في الفرائد عنه ما يخرج

المتبع ودخول يا عليه لم تقبل والمعطوف المعرف بالام مع انه اخص
ليشمل المانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه والجمع عنه
نحو يا محمد والله كنعين الرفع قوله يرفع آه ولا ينبغي الصفة كما في يا رجل
ظريفان النفي متوجه الى القيد دون النداء والرفع هو حرف النداء
شبيها بالمرفوع في كون اثر كل غارضا مقدرا ولم يظهر اثر هذا الشبه
في المناداى لكان البناء قوله الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هذا
فان فتحتها تقديرية منعوت كما ذهب الشيخ الرضي والاظهر ان
يقال لعدم آه ضما محليا لانه مفرد معرفة تقديرا او فتحا محليا
نصبا محليا لان مضافا الى موصوف مضاف لكان منصوبا قوله والمعطوف
المتبع ودخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله
مختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار هو الحكم
بالاولوية قوله لان المعطوف بحرف آه نظر ابو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مفردا منبيا على

يستحق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانا تنا منادى قوله ويا زيد الحسن
وجهه ويا هو لآه العشرون رجلا قوله اى المعنوي صرح به في شرح المفصل به
قوله لان التاكيد اللفظي آه وذلك لان الثاني في عين الاول
لفظا ومعنى فكان صرف النداء آه باشره لما باشر الاول قوله
نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل الى على ذلك بعد لا وجعل سيبويه
اياه عطف بيان نظرا لانها يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصفت
الثاني فيا بو اعمر ويضم الثاني على آه تاكيد لفظي موصوف او بدل
منه بما حصل لمن الوصفية كما في قوله بكا بالنا صبية ناصبة كاد
ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله والصفة قال الاصفي
لا يوصف المنادى المعلوم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم وانتصابه
في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وشبهه انما يلزم من الشبه
الذي هو في جميع الاحكام قوله وعطف البيان ذهب الشيخ
الرضي الى انه بدل فحكم البدل عنده قوله والمعطوف بحرف

الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير
المضموم ليعين بهذا الوجه جهة بناءه والتنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما
قوله ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على مذهبه
البتة قال ان كانت اللام في العلم اخرجته مذهب الخليل لان لفظ
اللام لا معنى لها فيه ولا يفيد ان التعريف بين تلحق بها الوصفية
الاصلية كما ذهب اليه وان كانت اللام في الجنس اخرجته مذهب
ابي عمر لان اللام اذن يفيد التعريف فيلبس الاسم كالمجرد انتهى ان
قلت كيف يصح ان يقول كالحسن والتشبيه في كونه علما واللام فيه
كلامه في شرحه يا بني عنه اذ فسره بما فسر به آل الشارح قدس سره
قوله اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم
فدخل فيه الرجل وفرع عنه الصعق اذا اردت تخفيف الهمزة
نزع اللام عن العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام مجرد دخول اللام عليه

منعه ان كان في الاصل صفة او كالحسن او مصدرا كالفضل و
ذلك للحاق الوصفية وقصد صح او ذم بها كحطمة لكنه غير مطرد اذ لا يصح
ان يقال في محمد وعلي المجد والعلى وكذا اذا كان اسما معنى جنسي
يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب والاحقاء في جواز نزع اللام عن
ذلك العلم وان كان موضوعا مع لم يجز نزع اللام عنه لزوما لاستحقاق
حروف الكلمة وهذا اعم منها ما يكون في الاصل للجنس ثم اسما لكل
واحد لفظية مختصة به من بين ذلك الجنس وجب ان يكون معها
لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والا تاني في
فهذا القسم متصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي
ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والله يران والعيوق اسماء لكواكب
مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاجناس
من الثلثاء لاربعاء والخميس فانها لم يثبت بمعنى الثالث والرابع
والخامس ومنها ما تصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف بثبوته للمعنى

العلمي كالشمس هي للكواكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراك هنا وهذه
الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن يجب التنوير
للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام الاجنبية لا منها ان
يكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله منكل بانهم كلهم نظرا
الى ان بعضها في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلهم نظرا الى خطاب
العارض قوله غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كونه كل منهما مطلقا
وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف قوله اي العلم المنادى
المبني على الضم مع ابن عبد الله وزيد ان وزيدون اذا جعلتها علما قوله
مخففة بالفتح وحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففة العلم
الجامع لشكل الصفة في غير الله آه بحذف تنوينه والالف في ابن
خطا قوله التي هي حركة الاصلية اي سهل ذلك كون الفتحة حركة
الاصلية المستحقة في الاصل قوله واذا تنادى المعرف باللام فيجب
ان تذا آه منتهى العلم وجمهور النحويين يالام بحذف اللام لانا سنوضح

فيقال

ما فات ببعد حرف النداء قوله بتوسيط هنا ليس نقضا في قوله
فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اي فانه نقض فيها وذلك قد ينتبه
على هذا وبوني بنا بعه كما بوني بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل
وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمنع وصف باب هذا الا بدي اللام
ولا يجوز الا قتصاره على ايها وبوني بتابع تابعه فيصح يا ايها الرجل وعبد
الله لامتناع وصف ايها الا بدي اللام قوله بتوسيط الامرين
معا السر في توسيط ذلك الامور ان يقع النداء على المقصود نداؤه وبيان
ذلك ان النداء انما يقع الا على ما هو معلوم المابهية فاذا قلت يا شيخ لا
اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا
والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان لا يكون في ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه
بحسب الوضع بشدة الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما
يكون طالبا للموصوف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسطت تارة باسم

فيقال في النداء وانت بدون يا زيدان ويا زيدون وقد
يجاب بان اللام فيهما يجبر نقص التعريف الناشئ من التكبير لان التعريف
صحيح جان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا مطلقا
الاقبال الاختباري او بعده او ميدانها اعني الارادة قوله مثلا اذا
قال مثلا ان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قولنا يا ايها
الرجل واخويه بخصوصها ولك ان في نفسح الاستلزام ان يريد بقوله
يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسطه اي او هذا او ايها ذا كما
مثل به لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم وعالم دل قوله
بتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها
وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى وبوئيه كثيرة وقوعها موصولة
ونذرة وقوعها موصوفة وانما كم ينصب مع ان مشبهة بالمضاف
لانه اذا حذف صدر صلتها بنيت على الضم قوله مع هاء التنبيه المشار
اليه في النداء في التنبيه لان النداء ايها بتنبيه فاغنى بقرب هاء التنبيه

الاشارة لا ذي مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام
اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وثمرة باي اذا قطعت عن الاضافة
وابدل مما اضيفت اليه هاء التنبيه لما عوضت فانها تاتي مبهمة بخلاف
ما اذا لم يقطع او ابدل مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت
اليه وهي حينئذ يرفع ابهامها بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة
الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولي باسم الاشارة
لما فيه من التدريج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة تشوق
قوله لانه المقصود بالنداء آه بحسب الواقع بالحفظ فانه ذكر بناء
على معنى في المتبوع قوله لانه توابع منادى مفرد انفرع بتقدير
المنادى ما يقال من ان تابع المفرد قد يجوز فيه الوجهان نحو
ان زيدا فاضل وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين
في مفرد للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان ليس تابعا
لمفرد واحد فان زيدا يا عتبار تعدد اعرابه مفردان لا مفرد واحد

ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اى فى تركيبه او فى ما قصد ذكره
المنادى معناه قائم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله
صورة اما ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثانى مفرد فلانه تكرار
للاول بعينه واما عدى فحالة مجملة بحسب اللفظ قوله واما الضم فى الاول
فلنسب الثانى اليه لانه تاكيد لانه فرع عن العلمية بالاضافة
وان القصد الى المضاف يقتضى القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من
المفرد فلا يكون دون الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثانى بدلا و
اذا كان مرادا كان الثانى عطف بيان قوله وضم الثانى تاكيد لفظى
واما جعلى بيانا كيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يلتبس بالمفرد
الثانى فى لا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا يجاء على الضم وجاز الفصل
بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بالتعيين صار الثانى
كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع
امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف واذا قال ولا رجل بهم اقبح وآ

ولا مندوحة عن الضم ورفعه المذهب للسعة آه قيل هذه لغة طى فانهم
يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة القافية فى بعد بقى وقفى يعا
وقفا وفى جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذا قال
الشيخ الرضى اما فتح ما بنى والاصل بنيا فليس شاذا كالسنة فى يا غلام
لاجتماع ياءين قوله ويكون المنادى يعنى ان الياء فى قوله وبالهاء
للكناية والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا
اما حال او ظرف وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اى يوقف
بالهاء وقفا وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضى اذا وقفت على
يا غلاما فيها لهاء للبيان الالف واذا وقفت على يا غلامى يسكون
الياء وصلا فان لو قفت عليها بالسكون اجود وكره حذفها واسكان ما قبلها
كالوقف على حذف الهاء وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى
باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الامران
للموقف وجاز الالف عوضا اسكنت مع الياء الفتح قوله

الجواز لانه ملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى فى السعة لكون المقصود
فى النداء هو المنادى لكى فيقصد سرعة الفراغ منه لما هو المقصود مع تذرة
الالتباس لان الانسان فى حال نداءه اكثر انتباها لما سيقه منه فى غير حالة
النداء قوله اى لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل
الترخيم المفهوم من الكلام لا نفس الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة و
الاضطرار صفة المرخم فلهم نجد فاعلها وحذف اللام مشروط بالاتحاد
الفاعل والحمل على عدم الالتزام كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف
مذهب الكوفيين لكن ان ترفع ضرورة على غيريته اى الترخيم فى غيره
الا ترى ضرورة نحو لا فوله ويا رميه اذى ثعفنا والاصل فى رمية
قوله وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن تذكير
لانه المقصود قوله اى ترخيم المنادى المرخم بالمعجمة كما انه جزء بالمهملة
صيغة ومعنى وبيان لكلام رخيم اى رخيم والترخيم التليين و
والحذف قوله اى آخر منادى اى فخرج حذف باء غلامى لانه ليس

المضاف وشبهه قوله او حكما فيدخل لكنى بذكر المضاف من المشبه به اذ
ها منه ان حكى قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظ
اذا كان المركب الاضافى على فان الجزء الاول بمنزلة زاى زيد واما اذا
لم يكن على فيمكن ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون
المضاف اليه قوله والاصل الثانى اى حذفا لكونه قبين نحو قوله خذوا حظكم
يا آل عكرمة قوله لانه ليس آخر اجزاء ه هذا ظ اذا لم يكن المركب
الاضافى على اما اذا كان على فلان المركب الاضافى بمنزلة جزء به
قبل العلمية فى استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم
فيها نظرا لبقاء اللفظ والمعنى قوله ولانه بعض العرب يرخم جملة
بحذف عجزها كما مر ثابت قوله والزيادة على الثلثة لم يلزم نقض الاسم
الذى فى حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص فيما ليس فى حكم المعرب كقوله
يد فالحذف منه شاذ وان ذا بعيانه قوله بلا علة موجبة انما قيد به
لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قوله واما بتاء التانيث فذكر الترخيم

بابدال الياء بالتاء لانها مشابهة بينان فى انتهاء ان فى آخر الاسم
وبدا كاشتباه الياء بدلا من الياء غير مختصة بالمشابهة طولت الالف لكنها
توقف عليها بالهاء لانها عوض عن تاء التانيث بحسب فان تاءها عوض
عن اصل ان فليست كيف كونها الحاق تاء التانيث المذكر اجيب
بان التاء فى ثابت وعلامت للتفخيم كما فى علامة فاعلم مظنتان للتفخيم
وبان الالف فى يا ثابت للحمل على امت مع ان فى الله كثير غير عزيز نحو حامة
ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعنى ان الكسرة حركة مناسبة
للحرف المبدل منه فيكون كالبدل شائبة من المبدل منه قوله وقد جاء
الضم وعليه قرى يا ثابت بالضم قوله ولاجراءه مجراها فى المفرد المعرفة
لانه اسم فى آخره تاء التانيث كما قبيله قوله وبالالف عطف على محذوف
اى بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز فدرج الفرزدق بينهما فى
قوله ما قتلنا فى فى من فوره قوله فى نسخة الكلام هذا القبيل بنبادر
البه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل
انها مشتركة بين الجواز والكثرة فتدبر

فيه وهذا اعم من آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني
فتح الدال واذا وقف فذلك المرخم ثم من آخره ما دامت فيقال في
يا طلح يا طلحة وذلك لانهم يلحقون بها السكت بآخر ما ليست حركته حركة
اعرابية ولا شبيهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد نفى عن الهاء
في الشواذ الف الاطلاق نحو قفا قبل التفرق يا ضباعا قوله زيادونان
فيقال لابد ان يكون تثنية بمعنى فوج نحو عصبة عصبتين قوله في حكم الواحدة
صفة لزيادونان ومن قبيل فلان في السعادة قوله في اشهار زيد ثانيا معها
وان كان كل واحدة لمعنى غير معنى الآخر كزيد وزيد مسلمان و
يسلمان عليه ومعنى ان الزيادونان سبقا اصناف زيادة والتثنية
كما مر وزيادة الجمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون عليه وزيادة
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادة نحو مروان وعثمان
وحسان وبابه التثنية وشبهها نحو كوفي وكرسي والف التانيث
وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله في آخره حرف صحيح اصلي

كمنود قوله اما في الاول آه لما كانت علة الحذف في القسم الاول
مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل
يحذف هي فان في ما قبل آخره مدة قوله وبنت عن النقد قال
قدس سره في النقد صغار الغنم انتهى قال في الفراخ نقد بفتحتين نوعي
ازكو سفند كوتاه دست وباي وزشت روي نقدة بالكسر يقال
لها بالفارسية قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا
عشر واثنتي عشر واثنتي عشر مع الالف والتاء لان عشر بمنزلة النون
النون في اثنان قال اللهم وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه
قوله ياخمسة وفي الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا
بمسلمات ورخمت ووقفت قلت يا مسلمة باله هاء قوله
فرخ واحد اي فالمحذوف حرف واحد اذ في ههنا بالحملة الاسمية
بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا سمعا ان قلت استمراره بحدوثي
وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظرنا الى افراد

الحذف اما اذا نظرنا الى نفس الطبيعة فتثنوي والترخيم نظرا الى
الافراد كما هو المتبادر الى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء
في الشرط ان ابن فتقدر المضارع المثبت قوله وهو في حكم
الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان
الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغي ان
يجعل المحذوف منه كالمحذوف في بدو وهم اجيب بان المحذوف
ههنا لعلة مناسبة مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله
فيبقى الحرف آه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب
حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي
ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي الساكن كان مدغما
في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اختار يكسر الهمزة او فتحها وهو
ثبت وفسيبويه بفتح الآخر وغيره بجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي
الساكن يرد الى اصل حركته ان لزم سكونان نحو يارد وان لم يلزم

ساكنان فالتقاء بيقون الساكن على سكونه نحو يا محمد وقد آء
برد الى اصله حركته وهو الكسر قوله فيقال القاء فصيحة اى اذا كان كذلك
فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية لما وله بالفعلية كانه
قيل يجعل المنادى نائبا بجميع اجزاء او الحذوف نائبا فيقال قوله
يا حارز يا عمرو يا كمر ومثل بثلثة امثلة لان التغيير في الاستقال
الاول اما في الحركة فقط او بالحذف وبكليهما قوله وفي يا كمر وان قال
قدس سره في حاشيته كمر وان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في القراءة
هو طائر يقال له الحبارى وآخر الشواظ كوبند كرى نروى كمر اوين جائز
كمر وان بالكسر اسم جماعة على غير القياس قوله فلما لزم قلبت يا
لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وقد
تقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الغازي والاول الذي المنادى ناقة
حكم الممكن بعروض بناءه قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب

معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرب من دخوله على المقصور عليه
قوله وجاز لك وجاز ان يلحقه سواء كان مع يا او وا فال الامر لمسمى
يجيب مع يا للملا يلبس بالنداء فال الشيخ الرضي والاولى ان يقال
ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا بين الوجوب
والايجاب معها قوله اى آخر المندوب وقد يجيء في آخر غير المندوب
قوله فان خفت اللبس فال الشيخ الرضي المتحرك بالذات كالاعلام
لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل الذي تعلم
الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمصوت
يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للمد وبها فال سيبويه
تقول في ندبة يا غلام يا سفاط بالاضافة يا غلاما فال الشيخ الرضي
الاولى ان يقال يا غلامي بحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قوله
واغلاميه لما لم يكن المندوب مخاطبا لحقته هاء متبوعا عليه جاز ندبة
المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة

لما فيه من معنى الدعاء والاختصاص وكثيرا ما يجعل العرب يا باب عا
آخر مع اختلافهما كاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان
عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه
بوا فامره غير قال لانه ليس منادى عنده ولا منقول منه ولا منصوبا
بفعل التفجع لانه بتعدى بحروف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب
باعني او اخص ويلزم حينئذ حذف حاسن من موضع حذف
الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ
الندآء صح انصراف مطلق صيغة الندآء اليها وفي هذا التعبير اشعار
بان يا اصل في هذا الباب قوله المتفجع عليه المتفجع ورد مند شدن صلبة
اللام فالمتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما قال في المحمود عليه
او لتضمين معنى البكاء ونحوه انه لابس المتفجع عليه وجودا قوله
بيا او وا الباء للالصاق صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة
قوله بمعناه اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه

واما الثان حذفنا في الجمع للاستثقال رد ما مدة الندبة واما الفا المدة فلبتا واوا او ياء للبس واما الف اسكن غير همزة الاسماء فتفتح و تلحق الف كوبا متاي السمي عين لبيانها ولاسيما الالف لخفائها واوا حيث بعد حا بها ساكنة تثبت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما اثبتت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله الا الموصوف وجب ان يكون المندوب موقتة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المنفجع عليه مشهورا بذلك عالما كان او غير عالم نحو وامن قلع باب خيبر او اما محكما كوفيون من قوله وارجلا سبتما فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه في قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كالمضاف الموصول بالصلة قوله لان ندا هو لم يكثر جنسه اي هذا التفصيل

يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك فقد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متشخصا لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المتوغة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما توقف به على ما لا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كالاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر فظ فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل اضيف الى علامة فاهرة تدل على تقديره وجعلوها مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا خلافا بما قاله الشيخ الرضي من ان العلم لم يذكر لفظا بدله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ايدال الميمين به في آخره قوله نحو يوسف عبري وقيس عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا يعرف اذ ليس فيه الا العلمية

بشبه به العلم في قوله ولقد وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي مفعولا اي به او مطلقا على الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم ان المفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على الجملة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا يخصص ولا بأس في التعميم مع عدم الحد وثانيا من المواضع الاربعة لانه يجب بعض افراده منها قوله اي ضم عامله بناء على شرط يعني ان على صلة بناء ولك ان تقول يعني ان على صلة للوقوع اي ضم اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لانه لا يبرد المنفي بقوله تعالى رايتهم احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان المجيء الثاني لم يأت بمجرد التعبير عن الاول

وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معمولا عن ليوسف بكسر السين قوله ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس منكرا فانها بالنداء الآن المقصود بالنداء لما كان وصفا كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف اليه اي معرفة عطف على قوله لفظة اي قوله اي مرتضيا او ذا وفي الصباح قوله فالتبه امرأة امرأ القيس فلما سمعت اخذت منه الطلاق وهو بتين وشدة طلب الشيء وقيس مثل يستعمل للمذموم فيقال شخص صار مثلا للحق على المخلصين النفس من الورطة الشديدة قوله وفي اطرق كرا الاطراق خاموشي بودن وچشم دربيش افكندن وسر فرو كردن قوله وهي رفيشه اذا سمعا تأييد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان المقام قسيل معناه ان ذكر المجاري يكون طويل العنق فيراد اخفض عنفك للصيد فان الطول منك اعتناق وهي المقام قد اصطيدت قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا

لتبيين المجمل الاولى منبئ تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين له كقولك علمت زيدا عالما كائنا قوله كل اسم اتم لفظة
كل لبيان المناسبة قوله بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف قوله
وزيدا كانت ضاربه لا يدل شيء الفعل بما يعتمد عليه اما قبل الاسم
المحدود نحو زيد ضربته فضاربها وازيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال
المذكور ومثل زيدا ضاربه عمر وعلى ان يكون عمرو مبتدا وضاربه
خبره قوله مشتمل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او او لكل
من الامرين على سبيل التنازع قوله عنه متعلق بالاشتغال بتضمين معنى
الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله او متعلق بضميره في هذا
التوجيه يفرق بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته
بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء
كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل ونحو زيدا ضربت غلامه
او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا

او موصوفا

او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه
نحو زيدا الضرب عمرا والذي يضربه او رجلا يضربه قوله لو بسط التسليط
بركاكتهن بر جيزي قوله او مناسبة ليس في اكثر النسخ بل ليس في
شيء من كتبه واتما اطمعه غيره لم يدخل فيه الا مشتملا الاخيرة ويمكن ان
يعني بتسليط تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالتجاء
قوله ويقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وفرج الباقي اسم بعده
فعل او شبهه فعل لا يصح علم فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او
مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان واخواتها
ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا او بان يكون
همزة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا او موكدا بنون التاكيد
او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا انه منطلق او معطوفا
او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت
زائدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما

واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك فحدث
ما خبرية مجزأ وشرطا وجملة جزء مجزأ وحقها ان تدخل على تمام المجزأ
بعد تمام الشرط بهذا الكلام مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث
وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال
بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل في المعنى مانع ايضا اذ الضرب
لم يقع على زيد لانا نقول في المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول
يدخل فيه مثل كل شيء حصل فعلوه في الزيد الكم الا ان معتبر هيئة المعنى
في التسليط فيكون فيه التسليط مفروضا ولم يكن مآل هذا القيد و
سابقه واحدا كما قال الشيخ الرضي قوله بالمرادف فيه مساهلة
لان المرادف انما يكون في المفردات قوله وهو بالتزوم ولو بواسطة
كاذا فانها لست احكاما منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلام ضربته
اي لابست زيدا لابست اخاه ضربت غلامه قوله ولا يتصور حينئذ الا
تقدير تسليط الفعل المناسب بالتزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم

فوجوه

مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة وانداجه في الضابطة التي يليها

قوله كما قال الشيخ قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجاة قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع اشارة اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والا فلي ان نقول الطلبية ومع عطف الجملة التي بعدها على فعليته او مع كونها جوابا بجملة استفهامية فعلية نحو أزيدا ضربته فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي يقوى جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي ان الجملة الطلبية فعلية يكون السببية لاختصاص الطلب بالفعل الا يرى الى افتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض وللابا رضه السلامة من الحذف للكثرة وقوعه في كلامهم قوله

فاطرد ويلزمهم الاسمية لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لهو والنصب ههنا قوله بسبب عطف جملة او بلكن وبل قوله على جواز فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل عنادعمرا وهند يغتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستحقاق سببه عن الجملة الفعلية التجيئية نحو احسن بزيد وعمرا ونضربه بكون فعل التعجب جموده ونحوه عن العروض لاحقا بالاسماء والا فان الجملة الفعلية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها في عدم تقدير عمرو لما مر قوله لانه يختار الرفع في نحو الاستفهام اذا كان هو الاسم المحمود اما اذا كان الاسم المحمود وبعده اذا كان الاسم المحمود وبعده نحو ضرب زيدا فرسه فان حكمه حكم من كان مرفوع بالشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال ومع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره قوله فلم يكن فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به

والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كائن فيه وذلك لان اللفظ
اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاول ان يجعل على الخبر لما فيه من
الفائدة التامة قوله وهو خلاف المفهوم قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجح
لما ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق
الشيء حتى يتناول الممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق و
خلفناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم
تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة
ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان نخلق بالموجود لا المخلوق وعلى التقدير
لابد من تخصيص الموجود فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق بالقدر بل المعنى كل
مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق
لنا بسبب المفهوم او بسبب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلفناه صفة لم
يحصل المقصود قوله ويستوي الامران في الاختيار قوله قلنا اي
معارضة يقرب المعطوف عليه اي لسلامة من حذف العامل معارضة

على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت
ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولوية بها بالافعال كهمزة
الاستفهام وما ولا النافية وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امراء هلك يجوز عند الاخفش
ان يكون مبتدأ قوله فانه وان صدق عليه الخ قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى
الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير اهتمام
بموقع المحل وتجويز نصبه باعتبار استاد ذهب الى المصدر المدلول
عليه بحيث يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص
المصدر المدلول عليه بالفعل معنى وبسبب ان يكون المصدر ان ثبت
مناب الفعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيدا اياه الذهاب
به الا ظهر ان يقال ليس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال يلاحظ
الصفة الموصوف وفي الثاني ملاحظة مبتدأ الصفة الموصوفة قوله كما
في الذهاب به وهو زيد

بالقرب لانقال عدم حذف العائد مع الرفع لانا نقول ليس
ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاختصار على
بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لابد له من عائد اذ الكلام
جملة فقوضه من هذه المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس
الا يتبين جملة الاسمية المقدرة فعلية الخبر معطوف عليها او خبرها
قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اذ جعل الجملة خبرا الخ اذ جعل الفعل
وحده خبرا او اعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ
كما قبل في زيد عرفت الكبري مقبولة باعتبار المنتهى الذي
هو الضمير قوله بعد حذف الشرط وما في حكمه من الاسماء والاستعمة
في الشرطية قوله وروايا بالتشديد يجوز فيها التخفيف قوله
لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص
والعوض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يتبين بالفعل
فحكم القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها قد يقع

لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون
الاشاء خبرا قوله مبتدا محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير
هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب قوله ان ثبت
زنا هما شهادة وذلك باربعة شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة
وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بزيادة مع ظهور احتمال
السببية بعيد قوله او بتقدير لان اجلد واجب والايجاب
يستلزم للوجوب الذي هو الحكم قوله وجزاء الجملة اه يجوز ان يقال
ان ما بعد حرف التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها
لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة
الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم
وهو ما ذهب اليه المبرد او سببية وانما حملنا على ذلك اذ لو حمل على
ظاهره كان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه
غير واقع اصلا فان الشأن لا يعباً به قوله لبعض الوقت في كلا

التحذير

من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكره بصيغة
المجهول وليس بوجه لان او ههنا انفصالية اي ليست اضرابية منتقلة
فينبغي ان يليها مثل المذكور فيقال مفعول وما يليها جملة وانما الخ طلب
اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور
المتداول لا الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من
المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر يتأدى اليه الفهم اعني قدر
او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله لتحذيرا
بتقدير مضاف او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير الفعل دون
غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير بعدم
الفرصة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر يحصل التحذير ايضا ويجعل معطوفا
على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد فطيفة لا يقال العطف
بالواو في الحدود انما يصح اذا كان صدر المحدود متناولا للمعطوف فيلزم ليكون اشارة
الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متناولا لها لانا نقول لما كان

قوله نفر وركب فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله وفي الزانية
والزاني الواو انما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا
في الزانية والزاني قوله جملة تقدير قوله الفاء بمعنى الشرط تفعيل وجملة قوله وجلدوا
بتقدير المبتدا اي هذه الآية جلدتان تفعيل آخر معطوف على الاول
وانما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط
المشبه فعلا التفعيل خبر لقوله في الزانية اه بتقدير العائد وقوله
جلدتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة فلا محل من الاعراب قوله
مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية قوله
عند المبرد ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة
بين المبتدا والخبر توافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام قوله
ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة
موقعها لغرض كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد واقوى من هذا التوجيه

فسمى التحذير منع وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا
لا يذكر الا المحذور منه قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه المتعلق
التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اي اهتم على فيه النصب اشار
به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار ما يئول اليه الحال قوله
بتقدير الاسب بالصناعة ان يقال يأتي بدون التقدير قوله
تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والاظهر
لا يخفى في الاغلب الا نادرا كقوله وقد يجيء مكلما نحو اياي والشر و
سيبويه يقدر نحو لا تحذر وغيره بقوله نحو حذر خطابا والاول
اولى كما ذكره الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه هذا القسم
يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان المحذر مضافا اولا والمضمر مكلما او نادرا
او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر
منه نظر اذ ذكر مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا
ان يقدر في الاول مضاف اي ذكر معمول وفيه نظر لان التحذير

التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان المقيد هو المعطوف عليه
في الحقيقة فيبقى قوله معمولا متناولا للقسمين قوله فلنا نعم او قدنا
بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذور منه من نوعيا او باستئناف ضمير في ذكر
وجعل المحذور منه بدلا منه قوله مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي
قال المحققون الاصل انفك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لو
احدهما وبالنفس مضافا الى الكاف قالوا انفك نفسك فلما
حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف فلم
يجز ان يكون منفصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال واري ان
هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك
بعد بناء خبر العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا
كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى لما قوله غير صحيح يمكن ان يضمن قوله انفك
معنى التبعيد ويكون التقدير انفك مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير
انفك مع تضمينه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير بعد قوله

لازما يقال انقبت زيدا من الاسد لان معنى الانقباض بر هيز بدن لا
بر هيز انيدن قوله فالصواب ان يقال اراد تقدير انفك ونحوه قوله
فان المعنى عليه بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل لان نفسك محذر منه
لا محذر تكليف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك اللهم ان
يقال ان انقاء الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لانقاء
الشخص في فر فالمحذر منه في الحقيقة هو الفر وهي محذرة بالآل فاذا نظر
بالآل صح هذا المعنى قوله لان حذف حرف الجر لان ان حرف
موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فكان
لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحدا جاز وافيها التخفيف قياسا بحذف حرف
الجر قوله والفعول اياك الاسد اه قول الشاعر فايا ك اياك المراء
قاله بالضرورة انشدوا ولان ايا ك من باب الاسد والمراء مصدر
منصوب بفعل اترك واحذر ولان المراء بتاويل ان تماري قوله
فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى والذين اذا اتوا يتعلمهم

او يجعل المصدر مجازا عن الحين كما شاع ذكر الشيء في مدلوله الفعل وعلاقة
المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي
في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الحر
قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله زمان يميز
قيد الاحتراز به عما ان في محله على الظرفية بحقيقته نحو كل
مجرور يقع مفعولا فيه قوله مبهما كان او مختصا اتفق القوم على ان
المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمدة وما اعتبر فيه ذلك
كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان
مبهما جعل الضمير راجعا الى المكان والا وجب ان يقول ان كانت
وان كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يكن الجملة الواقعة
خبرا للمبتدا المحذوف عائدا الى المبتدا قوله وفسر المبهم بما يجوز هذا
تفسير الكوفيين واما تفسير جمهور المتقدمين فمنهم من قال ان المبهم من المكان
ما لا تحديد فيه كالجهات الست ومنه ما هو المعروف ومنهم من خالف فجعل المبهم
ما هو نكرة والمعين منه ما هو المعرفة ومنهم ان خالف فجعل معرفة المبهم

منصوب اتفاقا ويمكن رفعه بانه خبر على بالنكرة لابهامه او بانه نكرة
حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الاشارة من ان الجهات الست
لا تعرف بالاضافة كما لا يخفى مثل بها ومنهم من قسم المبهم والمعين
من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط
وبين وتلقاء وليس كل منها عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه
من جهة ووجه بمعنى ما وكيف وذكرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب
عمرو ويقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج داخل وليس ايضا
كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة
قوله وحمل عليه ينبغي ان يذكر امام المقادير الممسوحة ايضا فانها
منصوبة اتفاقا فان الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست
لما بينها وبينها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا
يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف
قدام والبمين شمالا قوله ولفظ مكان يشترط ان يكون في عامله

ويوم الجمعة سرت فيه اي سعة وما يجب نصبه كنون يوم الجمعة سرت فيه
قوله ما فعل لاجله فعل اي ما هو حاصل على الفعل وهو متقدم اما
بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه الخ
لا يقال يخرج المفعول له المجرور كقولك للمتعلم لان العامل في المجرور
هو الجار لانا نقول ان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل والباء
المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب
انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب
عليه مع اتحادهما يجب الذات قلنا اراد بترتب ما يتبعه التاديب
اعني التاديب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة للتاديب واي شيء يجب
التاديب ليتبعه العلة بالحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان
ولو صرحت بالعلة بالحقيقة لم ينتصب عند النحاة قوله وقعدت
عن الحرب جبنا قبل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اي احسن
بمقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تورية

بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لانه عن معنى قوله ورد
قول الله تعالى وانبتكم من الارض نباتا وبيا فرجته نباتا وبيا فرجته انباتا
انباتا فوزنك ادخلت ذئب ليس بمعمول مطلق فكذا نباتا وبيا الذى
بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قبل انى وضع المظهر
موضع المضمر اشارة الى انى المحذوف والتقدير وقد يفرق بينهما
بان التقدير فرقت فى اللفظ مع الاتيان فى المشية والاول هو المركب
فى اللفظ وفى المشية قوله اى اخذ فاعل وفاعل عامل قال الشيخ
الرضى بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يعنى فى التسهيل وان
كان الاغلب هو الاول والذى يجوز قول امير المؤمنين على
عليه الصلوة والسلام فى نهج البلاغة فاعطاه الله مقة النظرة
استحقاقا للسخطة واستعقابا للبلية والمسخ اليئس
والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام
عطف حال الفاعل وهو هى الاستفهام على حال المفعول هى الاستفهام

فى تقدير الوثوب برجلى قوله سواء كان ذلك المعمول فاعلا
شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا
وعمرا معطوف الفاعل لا مفعول معه وينتقض ما قال بجوز حسبك
وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك هو اسنوى
الماء والخشبة اى البل والخشبة فى العلوان وصل الماء الى الخشبة
فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر
ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل الا
فلا يجوز قعدت زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز عنده
استند لا بعوله ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجرى
ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازى شامل للسير والجريان قوله
او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله لو تركت
الناقة وفصيلها لارضعها قال قدس سره فى الحاشية فصيل بكسر
الفاء از شير باز كرده رضع بفتح الضاد شير خوردن كودك قوله

قوله ومفارنا اجاز ابو على عدم المفارنة فى الزمان بعد وقوعه
فى الجملة الشاذة هذا اليوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اى يعلم
فى الدنيا ولا يخفى انه يدل على ان الحال الفاعل لا يشترط فيه ان
يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه
التنكير كما كان الغالب فى المجرور التعريف قوله او يكون زمان
موجودا حقيقيا بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك
قوله لانه بمدة الشرائط الخ قال المصنف انما يشترط ذلك لان علة
الافعال كثيرا ما تجئ جامعة لشرائط فصولها وبين على الام المغفرة
قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الراى شريف جدا يحل ما هو محط
الفائدة فانا مقام الفاعل والجملة عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى
المصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص
قوله وقد جيء بين الغير والتزوان قال قدس سره فى الحاشية
الغير المحار الوحشى والاجاج والتزوان العوثوب ومنه قدس سره

اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية وصل الواو فى كونها
غير عاملة لو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته
وقال الاخفش منصوب بنصب الظروف لانها قامت مقام مع
لكن لما كانت فى الاصل حرفا اعطى النصب ما بعدها قوله واصلها
واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله فى مصاحبه
انفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابى الفتح قال الشيخ الرضى لا ارى
مناصا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز
تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن المعطوف عليه قوله
فناسب معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع قوله او حدوثه
جعل كان تامة فقوله لفظا نصب او حال ويحتمل ان يكون ناقصة
والاول اولى بما قبله ثوب قوله لوجوب العطف انما وجب
العطف فيه لان الاصل فى هذه الواو العطف وانما يعدل عنه

نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المعروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذا عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلا منافيه فلا حاجة الى قوله لم يجب بخروج قلنا كان الكلام هنا ان يقتضي به والاصل قبل بعد ذلك يعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي حاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف والاولى ان يقال ان قصد النصب على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون يقررونه واما في السعة فيجوزونه بشرائط وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يحل

مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف وان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قال للعلم بوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بعنوبة الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخيرين شبهان كلمة الاستفهام والشأن الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصفة فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد امرين بخلاف نحو هذا لك وابالك ونحو ما انت وزيد الخان الاشعار فيها ضعيف لغوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وقوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والعلم يفترق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والآخرين وبين الاخيرين قوله لان المعنى ما تصنع وما بالغة متعلق بمقدوم الكلام ان تابع كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا

وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمر خبر محذوف تقديره وذلك مثل ما لزيد وعمر اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمر وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية منتفية لحكم فتلك القضايا منتفية لاحكام محلها وحكمنا بعنوبة العامل في تلك الامثلة قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه ناشئ عن القلب غالبا قوله ما بين ماهية الفاعل العينية في الاصل الحالة الظاهرة للشيء كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون بسبب تحقق او هي الحالة المحققة او بسبب تقدير ما وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب فيصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرة نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال

في بعض حواشيه ان زيدا قائم بين هيئة الفاعل او المفعول اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم بالملازم وكان هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الآتي وبين وان زمان الاتيان لما كانت متأخرا مغايرا عن فاعل الاتيان ومفعوله لم يلائم دعوى الاتحاد وبنينا على ان عبارة التعريف لا يدل عليه لانه في هيئة قال الشيخ الرضي والمعنى الجامع ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة والكل منتصبة فقيد المنتقلة كلام تقييدي يوقت مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بالجزء المجرد اسما وبقولنا جزء كلام يخرج الحالة الثانية في ركب مع ركوب غلامه اذا لم يجعلها حالا والموكدة اسم غير جار على مقرر المضمون جملة وقولنا غير جار احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة

علامة انحاد صاحبها ذا ما قوله فكان الحال عن المضاف اليه آه لان الداخل
في الذات في حكم الذات قوله وبوقوعه آه هذا موافق لما قالوه المفهوم
من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا وبل وبجمهور جوزوا
الحال عنهما وعنها بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرن كذلك
لزم جواز الحال عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار قائما مثال
للمقيد الملفوظ على هذا كما جيء به في المتن وجعله في شرحه مثالا
للفاعل المعنوي وبحثه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لا
عامل مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامل لم
يكن ضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من المعنى ولا يكون ان يقال
قائما حال عن زيد وهو مبتدأ بلا كلفة فاعل معنى لانحاده مع الضمير
الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها
وذا لا يجوز عندنا الا كما مر من ان لا يصير فاعل معنويا على التقدير
المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه الاولى او لان

جاز عندنا ... وحرف النداء واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا
... الفعل والتمني والترجي نحو يا ليتني ...

للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحوي تأمل فهم
انما تدل على هيئة للفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما
قوله على الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز السبق
كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا وبجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعها
كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى
جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز
على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد
الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح
المفصل حق الحال المتوقفة ان يبرز بعلامة ترتيب صاحبها قوله
لفظا او معنى تميز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر لكان المقدر
كما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون بين يدي كما في هذا التفصيل
العامل قوله فلانه الفاعل او المفعول فان تعلق بفعل شخص بمفهوم

كعلم كائنا وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان فيتمثل
وان الحال جواب لكيف والسؤال بناء في المعلومية وقيد ان المفعول
له جواب لكم مع انه يجوز ان يكون معلوما وايضا ان المعلوم باعتبار
يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر قوله النكرة موصوفة او قبل تخصصه
بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان حسن قوله
لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في حيز نفي او نهي او ما
بمعناه قوله ان جعلت امرا الخ اشار به الى انه ليس فضاء
الاستثناء بجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن
ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا او عن ضمير مفعوله لانكفي انك
لو جعلت حالا عن كل امر ليس فضاء في المقصود بجواز ان يكون حالا عنه
من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة في
حيز الاستفهام لانها شبيهة النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير
موجب قوله او بعد ان نقضا النفي لم الخ يرد سر ده في تعيين صدر

النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اى صاحب الحال الا نكرة
موصوفة او مشبهة بها المعرفة كما سنوا قالوا فى جيء الاستفهام
او بعد الا نحو ما فى الدار احد الا راكبا او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه
فى قوله بعد الا نحو لا يمكن الخلاص عنه الا بان يكون ان يبين قوله
بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازع فى قوله الحال يعنى ان فاعل
الظرف وهو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى
ان غاية ما يصح وقوع الظرف نعتا لصفة لنكرة والتقدير بعد الا
عنها ثم لو قال او قبل لكان سالما عن التعقيد لانه يكفى ان لو قال
كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فتعلمه
قال دنكوزى ولا اختصاص ورواتا فى نحو ما فى الدار احد الا راكبا
لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا لا يكون فى الموجب الا
نادرا قال المحقق الخلخالى ان الاستثناء المفرغ لا ينقطع ما بعد ما عما قبلها
فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وقد تقرر انه وقوع

الصفة بعد الا قوله او مقدما عليها الحال اتى حسن التنكير
لوقوع التقديم ليومن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله وفيها
وح يكون خاليا ظرفا للشبه بين المبتدا والخبر او المعنى فعلى
مستفاد من قوله معرفة اى يشرف غالبا قوله عالم بذوا قال
قدس سره فى الحاشية الذود المنع قوله ولم يشف على النقص
الدخال قال قدس سره فى الحاشية الاشفاء الخوف والنقص
بالصاد والمهملة والقاف المعجمة المفتوحة من نقص الرجال نقصا
اى لم يتم مراده انتهى فى القرخ نقص بمراد تمام نارسيدن و
سيراب نشدن شتر قوله والاثن جمع اثان خرماده ثم يرد من قوله ير
العطن قال قدس سره فى الحاشية العطن ما حول الحوض والبعير مبارك
الابل والمبرك المناخ يعنى جاء شترخوابانيدن وشرب به وحده
قال قدس سره فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد وحدا وحدانا ووحد يحد وحدا
او وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده

لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المفرد ولازم النصب الا فى مواضع
مخصوصة فيجوز ان يقال ان اصله الاتم حذفت لقيام الصفة
اليه مقامها كما قيل فى اقام الصلوة قوله سقى فعلنه فجدك
بصيغة الخطاب قال قدس سره فى الحاشية فجدك منها بضم الجيم وفتحها
الاجتهاد قال الفراء وهو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله
متناول اى لكل واحد منها او نوعها قوله وما دليلها على وجهين قال
الشيخ الرضى الحال المعرفة فى هذا ان كانت مصدرا لكان تعريفها
بالاضافة او باللام وما دليلها على وجهين وان كانت غير مصدر
لكان تعريفها ايضا كذلك وما دليلها اتى فى معنى النكرة لزم رت
بهم الجم الغفير اى كثيرا سائرا بكثرتهم وجه الارض ولقوله وقفوا
الاول فالاول اى اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا ادخلوا
الاعسر بهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم
منصوبة فى الجائز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين او

لمراعاة اصلها وهو العطف وعدم تعرف في الافعال كفعل التعجب او تقدير عامل بحذف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء قوله فيما عدا اشتمل زيد قائما كعمر قاعدا اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا نحو ضارب زيد عمرا او ضارب زيد وعمر وزيد اقرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف احد الحدثين بوجه كالمكان او الزمان او المتعلق او الى ما الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وعدم تميزا بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المشروح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك كما جعل دفع الالتباس والحرص على البيان فيقولون زيد قائما كعمر قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمر يوم السبت وهذا البر الطيب بنا رطبا قوله

بسر آب

فعلى هذا معنى الكلام وحينئذ يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كانه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا قوله واما اذا جملة واخلا آه اليه ذهب المصنف في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد مر ان برهان يجوز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل البر الكر بتين اي الكر منه بتين فمنه حال وهو العامل بتين قوله وعلى العامل المجرور للمفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جزء قيام المضاف اليه

صاحبها مرفوعا او الحال عن العامل قوله سواء كان

مقاسه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو بزيد مارا ويتبع في ذلك ابرهيم قوله لان الحال تابع آه قبل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه نحو قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا فقبل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله بعمل كافة حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا ما فالناس عامة لهم ان قلت انه ﷺ لما ارسل ما فانما بها ارسل آمرا فكيف يصح لهم قلنا لهم اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه ﷺ مبعوث عن الثقلين ان قلت الحال قيد العامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لنا اجبنا عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا بد ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والآية للمبالغة كما في قائمة وقاعدة وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله

الى الرسالة

اى الرسالة كافة اى عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اى تكف كفا وبجعله حالا مقدرة قوله والكف لتكف وتشفلان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضاف كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر من هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال المؤولة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة نحو قوله انا اثرلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيئا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شيئا عاديا من الحال في نحو بعت الشاة ذراعا وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجنى قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وما بعده بجزء قوله

ان الذرة مثلا

امامع واو العطف او بحرف نحو بعت البر قفيزا بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة الا ظهر ان يقال ما بقي منه نوع عفوصة فافهم

الذكور للمثال

بدرهم وشاة ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت ووقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل بهما او في اتصال وذلك لوقوعها بعد الا نحو ما جاءني الا وانت بخير وما جاءني الا وهو فقير قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على ابيه وهو قليل قوله تدل على الربط في الاول لانها في الاصل للجمع مع الثبوت فهي داعية الى النظر الى السابق قوله والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة حالية

في القراح بسر احمر ثم بسر اصفر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة ولين قوله ولا حاجة ان يقول البسر بالمبسر قوله هذا اذا كان هذا اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فنعم ويلحقها بالتفاح وغيره التفاح والمدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قدم تقضيه وذلك في احد شيئين قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب بالحركات الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره بقيامه مقام الحال وفاه الى في شاة وقوله بدا بيكر اي ذو بدء بدي بدا اي التقدم بالنقد وبعت الشاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قوله بعت الشاة بدرهم ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مفردتان فنصبهما على الحالية لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل فتقول هذه شاة بدرهم

وان شابهت المفرد لانه خبر مبتدأ محذوف وشرط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن وكونها قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله لبدل هذا التحقيق ما ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام يعيد عن التحقيق فحري ان لا نذكره قوله ويجوز حذف العامل و قد يجب فيما في مواضع سنها ما اذا بين الحال ازدياد الثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم كقولك في الثمن يعتبه بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اي آخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت في كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم

في الزيادة والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة آه اي الغير مضمون الخبر وتأكيده واما الاسند الى مضمونه كسبب منع فلتوه والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مختصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قوله اي احقه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حاكورة عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لاعلمه ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك من ان العامل معنى الجملة فكانه قيل عطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدا اذا ظهر العامل فيها مفتوحا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة وانما احدها قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون الحق شيئا معتبان التحقق والاثبات والاحق مجردا معنى

وهو التخفيف ولما بين المعنى اللغوي بها اراد ان يبين ان متعلق
التخفيف في القصور ليس ومتعلق الكثرة في الصورة الاخيرة هو
الاب من حيث انه اب لا ذاته ذا معنى لنسبته وانبائه فقال
اي تحققت ايوة لكما آه قوله اي شرط وجوب حذف عاملها
او شرطها في وجوب حذف عاملها اذا قدرت بهذه الامور الثلثة
لان الحال المؤكدة قد يكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة
بالجملة الاسمية بنى قوله امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعثوا مفسدين بمعنى
الافساد وكثير اي صيغة الصفة مقام المصدر قوله التمييز و
يقال له التبيين والتفسير والتمييز بكسر الياء قيل وقد يقال
بفتحها لان المتكلم يميز به ويرفع الابهام قوله
ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال اي جنس ذكر ليعين
مبهم صالح لاجناس مختلفة متفاوت لتعيين واحد منها بالذكر

خصه منه مجاز قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف للمبهمات
قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد
لا يقال فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك فجعلت
بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج
القرائن المبينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا
المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة
مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثل قولنا نعم ما ذا اراد الله بهذا
مثلا من مثل نمر عن له ذا الحال عنه وكذا الحال في رجلا في
هذا رجلا فلنا جعل هذا مبهما مبنيا على ارادة مبهم من اسم الاشارة
كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته
فيه مبهمة اذ ذات الرجل بالمعنى الذي ذكره هو المعقول لا بالاعتبار
فيه واما الابهام فيما يوزن به كما اشرنا اليه وسيشير اليه
عند ذكره قوله واما من حيث وصفه بهذا بحقيقة زاج الا ولى

كما ان الاول راجع الى الموزون قوله وانه في قوة قولنا طاب
شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف
الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا
او علما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول
في كفى بزيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيدا على ان يكون زيد بدلا
من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قد يذكر هذه
الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضافا الى ما قلت اذا قلت
كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما ذا وهو يرتفع
او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجولته
او شهادته قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للدفع كما يناسب
البيت الفهم قال الشيخ الرضي ان عن في مثل يفيد ان بعدها
مصدرا وسببا لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب
امرك فالغير صادر عن المفرد اي المفرد الابهامه سبب له

او عن نسبة في جملة اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء
في الدار والمنسوب اليه في الحقيقة غير دار بنوبة النسبة فتلك
النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار ما يسند الى
التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعل لما انتصب عنه الاسم
الذي صدر انتساب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو لا
انك اسندت طاب اليه لم يكن منتصبا نفسا بل كان يرتفع او هو
في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا
وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان شأنها
سبب الانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام
الفاعل وكونه ان يقال انما ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في
قوله لتركبن طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به الشيء وذلك
اما مقياس مشهور لذلك كالعدد والرطل او غير مقياس غير مشهور ولا
موضوع لذلك كقولك تملأ الارض ذهبا والملأ قدر ما يملأ به وقولك
الشيء هو

عندي مثل زيد رجلا وامثل غيرك انسانا وسواك رجلا فتحول عما مثلك
بالقدرة ونحو بطولك رجلا ويعرضه ارضا قوله وسنوان سمنا
تثنية منا بالفتح افصح من المن بالتشديد قوله وهو المنوين لفظا
او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله او النون سواء كان في
التثنية او شبيه الجمع نحو عشرين لا نون لجمع نحو حسنون وجهان التمييز
منه يكون عن ذات مقدرة لان المضاف لا يضاف ثانيه
لان الاسم لا يضاف الا اسمين بدون عاطف وان اضيفت مع
حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله واذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز
وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك شيئا فيه معنى المبالغة
والتفخيم نحو نعم رجلا وبأطا قصة وبئسه رجلا اذا كان الضمير مبهما
وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب
للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي الدرهم
لا حال فيمن قال انه تمييز

خلافا لقوم لنوعي ازهير بانه وخم فاراد ذكره فاك في الاساس الدرهم
مكيال معروف لاهل مصر ماخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فيفرد
لا قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع لا تمييز غير العدد بقرينة الاحالة ونحو ذلك
لان هذا الحكم لا يجري في العدد فمثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان
جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد
به الانواع وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد
به الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما يشتبه اجزاؤه
في اسم الكل اي اذا كان لا جزاء واحد فلذلك ذكر لان الابوة جنس
مع انه ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه مدسوسا
مبنيا على النزل والا فالقرآن بجملته يقع التفاوت كما يليق
باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء
كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يقع التثنية والجمع
قوله وعندي مدل ثوبين عدل بتشديد بار وما نحن اذا لو لم يقع ان

البيع مستلزم لارفع ابهام الطرف صح قوله من نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مغايرة هذا القسم للقسم الرابع باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في الرابع الا ترى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا اخلص كلامه وليس بشيء والمصدر جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال الى قوله او في اضافة ولعله اراد شبه الجملة ما يشمل على نسبة فريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك فتدبر حبك زيدا اي يكفيك زيد قوله فكانه قال طاب زيد آه اي كانه مثل جفن الخ وشبهه فعن تكلم عاف نفسه وابا وكذا في ما عطفا عني الفقة آه قوله والدرز في الاصل اللين قال الشيخ الرضي الدرز في الاصل ما يدرز من الثوب اي يخاط ومن الفهم من الخط وهو ههنا كناية عن فعل المدروح والصادر عنه واما نسب فعله اليه فلما قصد التنبيه منه على ان الفعل منتهي الى الجانب فكل شيء عظيم يريدون التنبيه منه بنسبته

اليه تعالى ويضيفون اليه فعنى لله دره ما اعجب فعله ثم ان كان اسما يجيء للاقوال وان فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبيهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا لم يجيء جعل لما انتصب عنه ولا يجيء ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدم بكون التمييز لم يكن نقلا في ما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وغير خفي انه اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة او القوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول وثانيا فلان هذا الجواب لا يتم مادة الشبهة اذ لو تقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجز هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال ضمه

انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم المنفية اذ نعني به ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا نريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق مفعولا ونريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطلبيان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها فلنا لم كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحة ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يجيء جعل لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما

لزوم الخلو والمقدم والتالي وقد دفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفي المقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد جزئيه او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كالمتعلقة واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه او له ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد يجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح جعله لما انتصب عنه جعلها به قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه سماجة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرنا قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها للخبر كان من حيث انه

المغايرة لزيد بالذات وانا فلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هي الشيء المنسوب الى زيد هو

فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارات
النحاة في قولهم شتان اسم ذا ناب ان شتان مبتدا لفظا فاعل معنى بمعنى
عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله
كثير في كلامهم قوله لان من تزاد في التمييز في قسم الاول مطلقا
وفي قسم الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا
قاله الشيخ الرضي وقال في المغني لقد درّه من فارس ولا يقال
عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل
الحال فمن تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات
الفرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان
بمن البيانية لا يمنع من التقديم لكقوله لله در غيرهم من اليتم ما عشيهم
قوله اذ اجعلته لانه ما يستغنيه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار
المتغير بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع معلوم متغير وذلك الفعل
قوله نحو فجرنا الارض عيونا اتى بالجمع لان التفجير آت وعذب وملح
مفرد

وغير ذلك اوالى آجار وفار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد
بقرينة دالة على ان الغير مراد فوذلك بعينه مثل قولك بع
زيد تجارة مغير ربح تجارة زيد بكقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
خلافا للمازني لاسناد المبرد يطبيعة اخفش قوله نظرا الى قوة الفعل
قال سيبويه كلام العرب استغفر الله لا عباس قوله قال الشاعر
هو من مجيدي الشعر آه قوله انجبر آه وقيس كرواية التصحيح وما كان
نفسي فلا تمسك بالفراق وفي بعض الروايات بالعراق قوله
وقيس قيس يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر التطيب
المقدر قيل نفسا قوله غير فاوجه في التمسك اذ يتأتى على كل
الغط الذي يقبله الطبع السليم قوله المستثنى الاستثناء من الشيء
وهو الطرف وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم
يطلب من نفسه صرفه عن حكم اى منعه عن الدخول فيه لكن عبر عنه
بالطرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وفوع الموسيقي

في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من
الظلمات الى النور قوله كافيه في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا
ولو لم يتعرض في اثنائهما غير كافيه في الحكم اصيب بان تعريفه بعضهم
تعريف قسميه كالبشير السيد مدني سره هذا هو الحق لكن للعلامة
قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما
مختلفان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين
مختلفي الماهية في تعريف واحد بجلب المعنى وفيه نظر لجواز ان يوجد
قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان
والمشي المشتركين بين الانسان والفرس وكذا ههنا نقول ان المستثنى
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع اشتماله
عليه عدا المطلق منه المنصوب ليسوقيه الى القسمين ورجع الضمير في
قوله الآتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى التكلف بعموم مجازا
واجرا حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الآتي

متاخرة عن المنسوب اليه فقط كما ان متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كخلا وما عدا فانها ظرفان او قيدان للنسبة فيقول متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالعكس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالعكس الى البعض الآخر وذلك لان تقرير الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس لزيد والايجاب بالقياس لما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في حكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج من متعدد اي ذو عدد وكثرة بالاغير الصفة بيان للواقع للتأييد نعم قوله واخواتها اراد بها الكلمات

محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيدا والمستثنى منهم زيد مستثنى من نفسه وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات الملحوظ بعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قالته الشيخ الرضي فافهم شبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الا فلانا على ما سيجيء لانه لا يسند عليهم اخراجا ولهذا يستثنى في صورة لا يتصور فيها الاخراج كما تقول جاء عمر لا زيد وما جاء عمر لكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي ليس بمنفي اي الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا كان وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل يتكرر العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز تكرر العامل باعتبار

العامل بترك النفي العارض وان كان المبدل منه الشخصية فيكون في حكم المتفرغ وهو في الايجاب ممتنع وفيها نظر اما في الاول فلان معنى تكرر العامل ليس الا باعتبار ان العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فلهذا جاز جاء زيد لا عمر في العطف مع ان في فوته تكرر العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس معاودا بالحكمية حتى يفيد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء تمامه وبقوله بان يكون آه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لانه الاستثناء لعل المعنى اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي قوله والعامل في المستثنى قال الشيخ الرضي ذلك العامل في شرح المفصل العامل فيه المستثنى بواسطة الا فاك لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصريين ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو

السفينة وذلك لانه جعل الجبل عاصما من الماء قال لا عاصم اليوم
معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحم الله تعالى
ونجاهم يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستيثاق
وما عداها ليست موضوعة له لكان اكثر من المقابرة والظرفية
والمجاورة ونحو ذلك وغير ذلك استعملت في الاستثناء بعد من
المنسوبة قوله او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه
او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على
ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل الى الكل لان صيغة الفعل
مفردة وانما قال مطلقا محتملا للابعاض لان مجاورة البعض المعين
لزيد لا يستلزم المنع ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض
بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى قوله والتقدير جاءني القوم عدا
اه اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى عن كذا فاذا قلت جاءني
القوم عدا مجيء زيد كان معناه انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا مجاءني

لانه لم يتوجه المخاطب وخول ما بعد الا في حكم ما قبلها قوله في الاكثر
متعلق بمنصوب الملفوظ بطريق الانسياب او تاخير محذوف قوله
واما بنو تميم اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع
بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع
عامل المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها احد
ولا ما يشبه الاحمار وانما لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس
السابق بحسب الظاهر قوله اسم يعم حقيقة متعددا كان او غير متعدد
نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وقف
كثير الا ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم
كدافع بمعنى مدفوق ومنهم من قال انه عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم
من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال على تقدير
مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم
اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله تعالى من المؤمنين وهو

من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب
في المستثنى هو الاصل وانما احوج الى الاشتراط اختيار الرفع قوله
ولم يشترط لكن لابد من اشتراط ان لا يكون المستثنى منزاحا عن
المستثنى منه اذ لو كان منزاحا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا
الا زيد لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام بتقدير الاستغناء
نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال ما قام القوم الا زيد
فان النصب ههنا اولى لمطابقة الجواب السؤال قوله على البدلية
اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل
منه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى
بعض من المستثنى منه قوله لا بالاصالة اي بنوع تحمل قوله وبقرب
على حب العوامل اي على قدر ما عرض عليه بان المراد اما عامل
المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الاول نحو ما مر
الا بزيد فانه معرب بقوله لا بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول

زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى مجيء او البعض عن زيد
بمعنى ان ليس زيد جائيا ولا بعضا منه واذا قلت خلا منه كان
معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى
المجيء من زيد او انتفى مجيء او البعض عن زيد اي سلب عنه ولا يكون
لا يستعمل في موضع غيره مثل ما كان ولم يكن قوله وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل قال الكوفيون جاء القوم قوله ليس زيدا ولا يكون
زيدا معناه ليس بعضهم بعض زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور
قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا كان المبدل منه في حكم الملفوظ به ثم قيل ليس في بعض
النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بكون وتختار
على سبيل التنازع ولا يخفى ان هذه النسخة احسن ليستفيد كل الفعلين
كما هو المناسب فلك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة
الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكون

فالمعنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور او المستثنى
ابدا منصوب على حاله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى
منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محلا وعامل جره هو
الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مرت
بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قوله
اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب بالوجوه
المستثنى منه لان المنسوب اليه هو الجمع المحذوف المستثنى منه
المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه بالجزء
الاول المستثنى صار بعد الحذف جزء الفصلات فاعرب النصب يعني
فلو لم يحذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطى
بما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة مهمة
فيه ان النحوي يبين ويدل العلة الحكمية على اصل المعنى صح
او لم يصح الا ترى جواز جاءني كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد

ما جاءني من احد لو مثل بالآية المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس
زيد بشيء وهل زيد بشيء استبعاد للقصور الاربع التي تعذر فيها البدل
على اللفظ لكان اولى قوله فغير محمول لجواز ان يكون بدلا من الضمير المستكن
في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول
على لفظ واضعف منه في النصب بغير الا الا الله لان العامل فيه وهو
خبر المحذوف انما قبل الاستثناء او بعده وكذا في الا في قبل ذا الرجل
انما وصفه به لو لم يوصف به يصح ايضا لجواز ان يراد بالمنون النكرة قوله
لان من الاستغراقية انما تفيد عمما بالبيان من قد يكون زائدة في الواجب
عند الاخفش اذا لم يكن استغراقية قوله لانها لتاكيد النفي اي نفي ما
يجوز ويتوهم ثبوته او لانها جاءني من رجل وامرأة قوله لا يقدران
اي لا تقدر ان وقوله على تغيير او حال او مفعول ثان يتضمن
معنى يجعل قوله لانها عنان للنفي يعني انه علة حملها على ليس
وان او جزء العلة وعلى التقدير ين بانتفائه ينتفي العلة قوله

ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة
في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل
قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة مخصوص
حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء
وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم الارادة
فعورضت بذلك فلم تتعين المراد ثم ان استقام المعنى وصح الباقي غير
بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم
الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل فالموجب في وقت من الاوقات
الا وقت استقامة المعنى فاذا صح تعين المراد قوله اذ معنى ما زال ذلك
الا ظهر ان يقال ثبت ذا ما كان الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي
النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادة بحث قوله لان نفي النفي اثبات
اي يستلزم الاثبات الا ترى ان ما ضربت زيدا يستلزم ان يكون زيد مضروبا
بالنفي والتصور الاثبات يتوقف عليه فنفي ليس عنه قوله

ليس حاشيت زيدا او احاشيه قبل يحتمل ان يكون بمعنى قلت كونت ليت
بمعنى قلت لا ولو ليت بمعنى قلت لولا وعند المبرد انه مركبة من
حرف ومركبة فعل وفاعل او ليته اللام تعين فعليته قال الشيخ
الرضي الاولى انه مع اللام اسم منون نحو حاشا لله في بعض القراآت
وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان يركب كون حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيها او ان يحذف التنوين في حاشا لك استكراها
التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم
في سبحان من علقمة ان تركب تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل
ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناه
تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه
تنزيه اسم الله تعالى عن سوء ذكره وتنزيه ارادة وانتزيه شخص عن سوء
فيجب ان يتنزه الله سبحانه عن السوء ثم يظهر من ارادة التنزيه
على معنى ان الله تقدس عن ان يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون

لان المحكوم عليه المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه
قوله وانما قلنا الآه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا
على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب التعذر
وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا
فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناول المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف
بان المراد بغير المحصور غير المعلوم للتلازم بينهما غالبا فالاولى الآية صفة
قوله لو كان فيها آلهة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف يعني
لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المغ ولا يغير النفي
المستفاد من لو لان النفي المضموني ليس كالمنطوقي الا في قلة الاصل
والا ومنفرقة وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا
حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا تعدد لانه يستلزم المغايرة والمغايرة
مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم يستلزم لانتفاء الملزومات

المراد فجعلوه فى حكم غير قوله والمراد ببعدية المسند آه اراد
باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والا ظهر فى العبارة ان يقال
المراد ببعدية المسند له خولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها
قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يفارق وكذا الاسناد الواقع
بين الخبر والاسم بناء على انها يدخل على الجملة الاسمية لا ما يقول فى ذلك
الاسناد قد غير بدخولها قوله كما مر خبر المبتدا فى اقسامه قال الشيخ
الرضى ما حاصله ان خبره قد يخص ببعض الاحكام منها ان خبر كان
لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجيز ان يكون
ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا فى صيح وامسى و
اضحى وظل وبات وكذا يتفق ان يستعمل الصيح زيد يقول واخواته
والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس
وما دام وكل ما كان ماضيا من زال ولا يزال ومرادفاتها اما صار
فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى حالة مستمرة و

واذا لم يجز تعيين النصب نحو اسير كالتبر ان راكبا فراكب وان
راجلا فراجل اى كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل
قوله اربعة اوجه قال الشيخ الرضى ربما يجاء بما بعد ان وان لا مع ما بعد
فانها ان صح رجوع ضمير كان المقدر لا مصدر ما عدا فى بحرف الجر نحو
المراد مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتل بسيف
فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح فطالح اى فكان
المرور بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبها يجوز فى الثانى تقدير
فعل لائق نحو يميز من خبرا قوله ورفعها قال الشيخ الرضى ورفع
الاول ضعيف معنوى ولفظى اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان
نفس علة خبرا ان كان فى علة وصفه خبرا واما الثانى فلان حذف
كان مع خبره الذى هو فى منزلة العضو حذف شئ كثير ولانها
اذا كان الخبر جارا ومجرورا يجوز حذف كان مع اسمها الذى هو جزء
لانها اذا كان ضميرا متصلا فان كنت لم لا يقدر للرفع فكان الناقصة

فلت لضعف تقديرها لفظة استغنائها ولا يحذف للتخفيف الا كثير
الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله فكان جزاءه
خبرا انما صح دخول الفاء على الماضى لانه مقدر والفعل المقدر لا بد
له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان
ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل
المحذوف قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة
المعنى اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ
فلجئ الفاء فى قوله اما انا فوانشأ اما انت فاذهب فان قومى لم يأتهم
الضيم ولا يجوز ان يكون اصل لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله
لم يأتهم الضيم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية
فلا بد من تقدير فعل يناسب عند البصريين نحو تفتخر وتتكبر فاكرم
الا ولى ان ان الشرطية كثير الاستعمال مع كان الناقصة
فان حذف خلطها جواز لكثرة تغيير عن صورتها وكذا ان حذف

وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف ضميرها
بلا مفسر وجب تقدير صورتها من الكسر لا الفتح ولا بد اذن
من ما ليكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلوا
حالها عند ذلك من ان يخذف فيها كان مع اسمها وخبرها
او يحذف وحدها فان كان الاول وجب في خبرها الفاء
نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شئ موجودا فزيد منطلق فلا بد
اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء
غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله المنصوب بلا التي للنفي
الجنسي من شأنه تعلق الجار والمجرور خلافا لغلام رجل فلا ما حسنا من انه
منصوب بلا ولم يعمل قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما
اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية او الدخول
ولا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى
هذا الا انه يخرج بقوله بلا بها ثم الحاجة اليه في تعريف اسم لا

ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حدهما وقيل
في اخراجه والمراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرنا مع
حذف مفعول عالم بسبب فاعله وبه استدراك بعد دخولها قوله
وهذا القدر كاف الخ فيان المرفوع بعدها معرفة كان او
نكرة لا يسمى اسما فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعد العين بالدخول
عليه العلم فيه قوله او مشبها به ان يمثل ما نقول في قوله
تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم
اليوم امر الله فان حرف الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل
وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشتقين بالمضاف
مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان المراد الاول
مع مجروره خبر اليوم فهو متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني
لا يعصم من امر الله الا خبر عنه كما يجعل في الصورة الاولى
خبر الان حرف الجر الذي هو صلة للمصدر حاجة ان يجعل خبر

خبر المبتدا وهو عاصم ثم ان المضاف اليه في قوله من امر الله
المضاف ومفعوله محذوف اي لا عاصم كائن او
يحتمل ان يكون عاصم مصدرا مضافا الى مفعوله

عن ذلك المصدر منفيا كان او منفيا ولا يضر لتقدير ما يتعلق
به الجار والمجرور لاقتضائه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو
صلة لاسم الفاعل فلم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول
بك مارّ على ان بك خبر عن مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها
يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى
اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك ظاهر قوله والكسر في جمع
المؤنث خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه
وان لم يكن للتمكن مشابه لما منع من الدخول على المبني ومنهم
يبنيه على الكسر مع التنوين فيجيب لاسما عائدا الى ان التنوين
للمقابلة قوله والباقي منهم مشرقا ان هذه الآيات اعراب
لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا
اسما واحدا وقد مر في باب الاضافة ان مضارع للمضاف لانه في
جواب ولانه نص في الاستغراق والمثنى بدون من الاستغراق

رجل لا لفتح الاستغراق
ورأيت رجلين او رجال بخلاف جوهر

لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني من رجل قوله
لان الاضافة الى الاسم الفرع تجر جانب الاسمية فان المضاف
الى الاسم الفرع لا يكون مبنيا الا ما ذر انحو خمسة عشر كم نحو قوله
والنكرة بركذا وجب التكرير في النكرة المنفية بلا واذا انضيف
على ان القرينة على ارادة النفي النصب الاسم او بناؤه
وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها لكن مطلقا لا
بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص ليكون مطابقا
اما قدر السوال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم اولا
لاشتماره ولقوله افضاكم على قوله ويقوى هذا الثاني
اعلم ان نزع الالف واجب على الله وبليز سواء كانت الالف
في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله في عبد
الرحمن اذا لله ورحمن لا يطلقان على غيره لغة حتى يقدر
تنكيره جاء النزع في الصورة الاولى لقرينة اللفظ واصلاح

واما في الثانية فلا مر واضح ولما كان النزع على الثاني
واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر تنوينه للتنكير جعله مقويا
لها وعلى الثاني قوله في مثل لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية
الا بعصمة ولا قوة في الطاعة الا بتوفيق قوله فانها يجب التوجيه بزيادتها
لانك اذا فتحتها تحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون
في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتها تحتمل الزائدة
او جوابا بعد ما ان يكون هما في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن
العمل وثانيتها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثتها ان
يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعتها ان يكون
الاولى للتبرئة لا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على
انه خبرها وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول فتحت
الثاني في تحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرئة
قوله وخبرها محذوف اي موجود مرفوع بالاولى والثانية و

فتحتها تحتمل ان يكون الاولى والثانية في الجنس والثانية زائدة او رفعت الثانية تحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة او رفعت الاولى تحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية للتبرئة

الا يكون الاسم بعد ما مرفوعا والخبر محذوفا لا براح ولا مستغرق فقط اما
اما عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة قوله
واذا وصلت الهمزة دون الجار فانك اذا ادخل الجر نحو كنت كمن
بلا مال وغضبت من لا شيء ورتبا فتح نظرا الى اللفظ كما يبنى مع
لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام ظاهر عبارة المصنف
الحصر في الثلثة لكن لا يحصر فيها لجواز ان يعني التقرير والانكار
والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه ذكر
خص الثلثة بالذكر لامكان الخلاف فيها قال السيرافي لا تكف
المجرد الاستفهام وقال السيوطي لا يجوز دخل التابع على الموضع
في صورة النفي لان النفي نفيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا
بمعنى الاعلام ايمتى القيام قال لانه لسي ما تنقله بالتاء رع تو
سر قوله واما قوله انا رجل يعني كان القياس انا رجل بالبناء
آخره يدل على محذوفة بتبيت المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن تبيت

لا قام الا عمرو فلا يجوز الا بالرفع على البدلية

واما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المتمانعة في حكم واحد
كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اي لا حول ولا قوة موجود
الا لظاهر موجود ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه
فان لا عاملة عند غيره في المنفي والتابع اما عند سيبويه
فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني في المبتدا
والمعطوف منصوب بلا فيمتنع تقدير خبر واحد ليس بمخالف فيجب
ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي
يجوز ان يجعل لا خبر زائدة بل لنفي الجنس لكن نلتزم ما مر
العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصول بشرط
التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كلتيهما قوله
والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر
كما في ان قوله وضعف المضعف الشيخ الرضي قوله لكونها
بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد

اي بثبت تفعل كذا قوله لكن الاتحاد آه اي لثبوت الاتحاد
ذاتا والاتصال لفظا ونوجب النفي البت حقيقة لانك اذا
قلت لا رجل ظريف اي كيف كان فلك ان تقول لا ظريف قوله
ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه مع
منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي لا في ان وان
قوله ويجب مرفوعا فقد مر ان القياس مضي الخبر لكن ينبغي ان
يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك لا يقتضي وجوب
البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمعنوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي
فلا يكون وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المشتق
والجمع المذكر السالم وسمي السنة الاذو فانه لا يجوز ان يقطع
هذا عنه المضاف اما عند الشيخ الرضي فالاولان والاب والاخ

قوله واجرآه الاحكام المضاف عليه انما زاد ذلك لئلا يتوهم
انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لسنون لا
آباله كابنون لاحسنا وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله
اي مشاركة اسم لاحين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود
اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول
واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه
بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص
اصل معنى الاضافة لانه غير منفك عنه بخلاف المعاني الاخر فتدبر
قوله لفساد المعنى فان المعنى حينئذ ولا كان مضافا لزم
الرفع والتنكير وفيه ان المقدر غير منون فلا يلزم ذلك قالوا
العامل على هذا التقدير عند النصب هو لا بغير تنكير لا تحقيقا ولا تقديرا
مع البقية فلا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود

خبر مبتدأ محذوف وقيل عطف بيان فتدبر على سبيل التوهم
اذ كثيرا ما يقع خبرا مرفوعا عند انغراقها عن العمل قوله
يعني لخبر بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا لم يقل
محلا لان المقدر كالمذكور قسام المعرب بل لجنبته كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام المعرب الآجرا وان لم يقل بدل قوله
على علم المضاف اليه على علم ان اضافة لان المقصد ان يأخذ لاحق
قولا عن قوله والمضاف اليه كل اسم اضيف خبر سابقه مع ان المراد
متعين قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه يجوز ان يجعل
علامة الشيء بدون ذلك الشيء قوله والمضاف اليه اذ في الظاهر
موضع الضمير للتخصيص على الظاهر ولان احتمال ان يراد بالمضاف اليه
هنا غير المضاف المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف
اليه حقيقة وحكما كما يتبين بالحكمي بالله بخلاف المضاف اليه المذكور
هناك فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان

اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قبل
فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في
نظائرهم وجاز ان يكون حالا من ع ف ج لاختصاصه بالاضافة
والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر
لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من
تمام معمول العامل نحو اتاني سرعة ويطوء والقول بان اللفظ
والتقدير مبني من تمام التوسط لا يخ عن تمحل قوله وهو الجر
بيان للواقع لان الاشارة ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل
من ان تعريف الجزئيات يصير دورا بيانه ان الخلاف في الجر وباعتبار
الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله
اى مستغنى عنه يعني ان التجريد عن الاضافة فلا حاجة الى القول
بالقلب وان المعنى على تجريد المسمى عن التنوين قوله تنوينا او
ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه الجر بتنوينه ولا

يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم لا حد
وكذا الحال في اليومين وفي مسجد الجامع وطور سيناء و
الاسماء الملازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولم تستعمل
مقطوعة فاذا قطعت او جيء بنا فرا للاضافة غير ما يوس
قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات التي قيل في تصحيح اضافة
كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه اضافة
الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل
بالجزئيات او الافراد مثل والاكرم فكك كل عن الاضافة
وهو لا يجوز فيكتفي لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ
من جانب المضاف كما تقرر في الميراث فتصحيح اضافة الجزئي الى
الكلي مما لا يحتاج الى تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله
فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة
ويكتفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء

مستغنيا عنه ففي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا ع ف
ج حتى يعمل فيه ولما لم يكن ع ف ج لم يعمل المضاف ولا اضافة
عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة ع ف الجر قال الشيخ الرضي
يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي
بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد
معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص و
اراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ قوله على منتهاه
اقول قد مر اذا يصح حمل قوله ان يكون على الاضافة المعنوية
لان حقيقتها بالنسبة الى الشيء بواسطة حرف الجر تقديرا
مع ابرازها معنى ومع التبين امتناع الحمل واما لم يقل فعلا فلان
المعنوية لا تعلو منها قوله كالسعي الفاعل الخ فالمنسوب قوله
واما ما وكان المراد بالمساواة المساواة الشاعية للمراد
والمساواة قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو

لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمراة لخرقاء ملابسة
انها تشرع فى النسيج بطلوعه وتفرغ منه عند طلوعه لا قبله
كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى اجيانها
قوله واما الاضافة تعنى من فهى كثيرة وذلك بفرض الكثرة
فى انواعها ركلب مجازا كثيرة وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة
مجاز قوله كما لا يخفى الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين
لا يستلزم معلومية الفعل وتعريفه قوله فلذا ذكر لجزم
الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما
دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للاخر فى
معرفة اذا قلت غلام زيد وغلاما زيد وغلمان فلا بد ان تشير به
الى غلام من بين غلمانه او غلمان من بين غلمانه او غلمانا
اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك
وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه

دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم تقال غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين وذلك كان اللام فى اصل
الوضع لواحد معين ثم استعمل بلا اشارة الى معين هذا
حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور فى كتب البلاغة
وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلوميته
الجنس وان المعرف امر موضوع للمعلومية سواء
كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف
بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل
وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك
بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان اضافة كل اسم
بلا فرق واما كلامهم الذى ذكره فيجوز ان يعتبر فى هذا المقام
عناية قوله وليس بحسن فى هذا الكلام فى نحو غير ومثل اذا
قال فى نحو لبشير ما هو بعضا ما سماك شبهك ونظيرك

وسواك الا غير ذلك وانما كم بين لعدم الاعتداد بها الفلتها
ويجوز ان يقال اختار قول ابى سعيد فانه ذهب الى ان اضافة
لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير
بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضى لفظية سواء
كان للحال او الاستقبال وغير ذلك والفرض ليس يجرى هذا
الحكم فى نحو حسبك وسرعك وكفك ونهبك لان معنى
حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضى بعض
العرب يجعل واحدا منه وعدد بطنه نكرتين وليس تكبيرها
لاجل ما قاله بعضهم ان واحدا مضاف الى تمام وتمام مضاف
الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه
وذلك لان الضمير فى مثله لا يعود الى المضاف الاول بل
الى ما تقدم عليه من صاحب وذلك المضاف نحو ربّ رجل
واحد اته فانه عائد الى رجل ويجب ان الضمير الراجع

الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة
تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة غير مختصة ايضا وكذا يتبع
ان يكون نحو ملك صدر بلدته ورئيس قبيلته وتاجر دهره
ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذى يتوهم فى امثال
هذه التراكيب قوله ليتوغلها فى ان ابهام لان مماثلة زيد فى
صفة لا تخلص ذات وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما فى الوجود الا
ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السرى
وقدح ابن السراج قوله بقوله تفعل صالى غير الذى كنا
نفعل فان علمهم كان فاسدا وضده الصلاح فيجب ان يكون
غير معرفة لا يصح توصيف صالى بها واجاب عنه الشيخ الرضى
بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله فان
غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان توليفه
موقوف على القصد كما مر الى اليه قدس سره بقوله اذا قصد
قوله نكرة بان يجعل واحدا كذا قاله الشيخ الرضى اراد به مثلا

فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر او صافة او ارذل وما هو الغالب
في التنكير وارادة تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ
الرضي عندي انه يجوز اضافة العلم على بقاء تعريفه اذا لم يمنع من جمع
المتعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف
الى ما هو متصف به مع تجرد الشجاعة عنه نحو زيد الشجاعة نفسه بجوده وان لم يكن الا
زيد واحد قوله لكان طالبا للادنى وهو مستكره في بادي النظر قوله
لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول
اصل التعريف وقد حصل بصيرورة المعرفة فلو اضيف الى المعرفة لطلب
لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف قوله وبنى جعلها
على قبيله ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب في العلم هو
المركب فلم يكن المعرفة على قوله بل فيتجه ان يقال تعريف الجزء حاصل ان
العلمية لما كانت وضعيا فانيا زالت المقتضي الاول فلو اضيف
المعرفة الى المعرفة لادى الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله
من ترك اللام فقط قوله قال ذو الرمة ثلث الاثافي في الجزء قال قدس سره

(ما فاته الجزء)

في حاشية البيضاوي وهما شعرا يا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن
الاتي مضين رواجع او هل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث
الاثافي والديار البلاقع وقال هل يرجع اي يرد جواب السلام
وفي او يكشف العمى عن المسخر الذي هو في عمى عنه حال سلمى وفي
ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار التي ينصب القدر
عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قوله صفة اضافة الى معمولها
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائز العمل ابدا فيما هو
فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسم الفاعل والمفعول يعملان في
المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او الاستمرار وبيضاف ان الامر مرفوع هو مسبب نحو زيد ضارب ابنه و
مؤدب غلامه لان الامر مرفوع لم يكن مسببا نحو مررت برجل قائم ابوه
عمرو ومضروب على ابائه بكر ويعلان في غير ما ذكر من المفعول به و
غيره اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتها الى
المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين ومعنوية على الثالث بخلافها

والمعنوية وقد يقال بعض الائمة باسم الفاعل والمفعول المستمر
فيصير الاضافة لفظية كما يقال القيد بالمقيد والغبر بكسر الغين او
ضمها بمعنى الغابر قوله نحو مصارع البلدة ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي
لتحقق وقوعه او اعتبر بمعنى اللام كما في صاحب الحال فلم يعتبر ان يوم
الدين ظرف ومفعول به ان عاكما اعتبر بعضهم ويكون الاضافة
بهذا الاعتبار لفظية قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ اي لا حقة
الا في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة لاوجه التسمية او للتصريح
بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله
واضيف القائم اليه بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة
الصفة لما هو موصوف اذ المرفوع من الصفات بخلاف المنصوب
مع المخفوض فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة
المعنوية من استلزام اضافة الصفة لما هو موصوف لها لان اللفظية فرع
المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه ثم لجزء لا يخفى ان المجموع المركب

(ما فاته الجزء)

من شيآء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من الاشياء
مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال
لبناء الواضح على سابق واستدلال بالاوضح على الاخفى ولا يخفى ان ذلك
قد يتسامح فيه بالعكس الى انتفاء التخصيص فيجاب بجعل قوله من غير اشارة
الى التخفيف وانتفاء التعريف او بتركب مجازا كما يقال فلان يمثل
القبيلة مع انه ليس الا قبيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الاولى الجزء
لان اصل مذكور صريحا بخلاف اصل الوضع بين الجزء فانه مذكور ضمنا
قوله خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله
واجاب المصنف واجاب بعضهم بان الاضافة ضائرة بقاء وان كانت
مفيدة ابتداء فيلزم بعد ما زال الاسم عدم بقائها والرجوع الى
النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرض الاضافة لاجله قوله ولا يخفى
ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب قوله اللهم الا ان يقال
لا يخفى بعده لان المتبادر انه ضعف في التركيب لا في الاسناد لان قوله
اذ لا نص فيه على الجزء فيه شيء لان رواية الجزء مشهورة وهي كما فيه

فى الاسند لان قوله يقوى فيه الجمع والواحد اى هو مشترك بينهما كالفلك
قوله وفيه وجهان اقول ان الجزء اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير
واما النصب فغير مخل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب
قوله يعنى سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من النحاة حيث
صيروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر فى
الضارب لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب فتبا
للمظهر وكذا لم يسند الشيخ الرضى الى سيبويه الا ما هو المشهور من
مذهبه واسند القول بالجواز الى المبرد وواحد قوليه جار الله
قوله حملا اى لمحمولية او لحاملتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم
اى جوزوا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيدا نحوه بقى على هذا التقرير
دون تقرير الباقين شئ وهو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب
زيد كما حملوا الضارب بك على ضاربك وانما قلنا دون تقرير الباقين اذ
حاصله ان حذف التنوين فى باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال
الضمير وان التنوين واتصال الضمير متنافيان سواء كان الضمير منصوبا

او مجرورا فاذا لم يكن فى ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء
التخفيف فى الضارب لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان
التخفيف فى بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض العلة
المعلولة من ان بنى وهمان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف
قلت لعل المصنف لم يرض بهذا او قال باب التنوين قدر باتصال الضمير
فان اتصال الضمير انما بنى فى التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد
اعتبار الضمير الاضافة كما فى حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا
ينبغى ان لا يكون الضارب بك المحمل على ضارب بك زيد قلت بين لك
المثالين فرق وذلك لان الضارب بك شابه لضاربك فى ان حذف
تنوينها لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيدته بها الضارب
زيد فى ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب
المضاف اليه كما يرى قوله ويرد على القاعدة الاولى الجزء فى الكوفيين
الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف مع افادة
التوصيف والتخصيص تمسكين بمسجد الجامع واخوانه وجود فطيفة وامثاله

فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام و
كسب التوصيف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف
حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره
فى الظاهر سبب الضمير المستكن وقس عليه اضرابه واصل فطيفة
فطيفة بهيئة قدم فو واضيف للتخفيف بحذف التنوين والهمزة
التخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتناول كما
شاء المصنف بقوله ومسجد الجامع الخ قوله متناول بمسجد الوقت الجامع
وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجد
للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما الخ وحاصله ان اضافة المسجد الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص
وكذا قياس سائر امثلته فتكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا
وصلوة العتمة وبقلة الكبريرة وجانب اليمين قوله متناول بصلوة
الساعة الاولى وهى اول ساعة من زوال الشمس قوله وبقلة الحمقاء
انما شبهنا الى الجمع لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطى الاقدام

في الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة و
على هذا لم يكن العين اعم منه لشموله لكل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء
نفس مفهوم عن قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث
انه يتحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء بمفهوم الانسان بالنسبة
اليه فح يكون العين اعم منه قوله بجعل احدهما على المدلول الخ من باب
حمل احد المتغايرين على المدلول والآخر على الدال وذو وذات
ومتمم فانها اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح
اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح وليس منه ذا صبوح
لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صباح زمان هذا
الشراب قوله جاني مدلول هذا اللفظ لا مدلول هذا الدال لان نسبة
المجيء الى الدال غير صحيح قوله لان قصد هم بالاضافة ولان اللقب
تقييد توضيح لتعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح
او ذم فاذا ذكر اولا يفيد غناء الاسم ولهذا لا يعد مون اللقب
على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرون على سبيل الاتباع بان يكون

عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا وقد يلقب
لاحكم له فان من عير ابرز اي من غلب سلب قوله وهو في عرف النحاة
ما ليس آخره حرف علة ذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم قوله
والملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركة كالصحيح قوله لكنه يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكما فيما
اذا لم يكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله
فان كان في آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان نحو
قوله لما كره بابا المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء
للمناسبة في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء الساكن
كالمكسور قبله قوله ولا تقلب الفه التثنية قبل كان الواجب على هذا ان
لا تقلب واوا لجيء ياء للالتباس وجب بان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لفقدها وانما جوز بعد قبل القلب لامر سنحاني لا يوجب
القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب

عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك لامر
المطرد اللازم لالتباس بعوض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء
الفتحة نحو لان الياء لو كانت اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا
قال الشيخ الرضي قلب الفتحة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا
لم يؤد الى التباس اما اذا ادت الى التباس وزن بوزن فانت مخير
في ابقائها وقلبها كسرة نحو لَئِي في جمع لَوَى اذ بشبه فعل بفعل
قوله وفتحت الياء اي تاء المتكلم في الصور الثلث فدخلت الياء
ساكنا مع الالف في فتاة نافع محياي ومماتي واما لا جرآء الوصل
مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو بعوض مقام
الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين
ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قوله فاخي وابي لغة قدم الاخ على
الاب ليوافق قوله بعد يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما تقديم الاخ على الاب في الآية فلرعاية اسلوب البيان قوله
فاخاك في اخ واب نحو او فيفتك في اضافة بعضها الى ياء المتكلم

اخي وابي وعلى هذا يكون قوله واجاز المبرد عطفا على قوله فقال عطف
فعلية على فعلية واما على ظاهره توجيه الشارح فيكون عطف فعليه
على اسمية قوله وهي الواو وبدليل اخوات وابوات قوله
وابي مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره في حاشيته اوله قد ترى
احلك ذو المجاز وقد ارى وكتب على قوله قد ارى اي قضى وقال ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن انتهى وقوله ارى
بصيغة المجهول قوله مع انه كجمل فلا يجيء اثبات مذهب يجرد الاحتمال
قوله اي ابي جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ قوله وتقول
اي امرأة اخوة قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة اللحن الى
الفصحاء ولو قال يقال لكان اولى لتحرزه عن نسبتها الى الخطأ
مع ان اضافة الجمع الى المفرد غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الاثنين
اللهم الا ان يحذف مضاف وان رجل صيغة تقول للغائبة
فاندفع الاعتراض بلا تكلف قوله قبل اخ واب وحم وهن وفم
اعلم ان لام الاربعة الاصول واو وبدليل اخوات وابوات

وحوات وصفوات والثانية الاول مفتوحة العين لجمعها على
افعال كاباء وآخاء واحاء لان فعلا يقبل فعل صحيح العين افعال
كجبل واجبال واما عين فلم يسمع فيه الا آهنا حتى يستدل به على
تحريك عينه وسونته وهو بعيد لانه يدل على تحريك عينه لانه يمكن
ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء
التانيث لا يدّ من فتحها وكذا الاه دليل في سنوات لانه يمكن
ان يكون كمنزات ولام اصلها سنهة او سنوة فحذفت عينها واو بدليل
اخواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على تحريكه والاصل السكون ولا يدل
صيغة الجمع ههنا على تحريك عينها لان فعلا ساكن العين معتلها يجمع
على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان
لامه لما حذفت لسبب عوضت الميم عن الواو المحذوفة لئلا يتوالى
اعلام للتمكن على وف عند سيبويه بان الاجراء عليه وتنوينه وقد جمع
الشاعر بين البدل والمبدل منه قال الشيخ عبد القاهر في قوله تعالى
وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء التي للاضافة قدمت على الغير

قوله باكلات الشاة التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى
حالة الاضافة بالميم اعني فوك وفاك وفيك قوله وجاء خم اهوه
اذ لم يراع في الاكثر ورجحت فصاحة اللغات والا فالحق ان يقال
كدلو وعصا ويد ودم وشفة وهنة لغة سادسة او في الكل لغة
كرشاء قوله وقد اعلم ان عينه واو ولامه تاء واما الاولى فلان
سونئة وذات واصلها ذوات بدليل ان منتهاها ذواتا حذفت
عينها بكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب النطع اكثر من باب
القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور
ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لعلت في الموت واوه كطيبة
ولابدل اذ وآد جمع ذو على انه مفتوح العين لامه قوله لانه وضع كذا
قال الشيخ الرضي انهم اذا اراد وا ان يصفوا شخصا بالمذهب مثلا
لم يتأت لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاء واحد وفاضافوه
اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات واسماء الاعلام مما لا يقع
صفة لم يتوصل بذي الى الوصف بها وان كان بعد التوصل بغير الوصف

هو المضاف دون المضاف اليه واما الاتحاد الجنس من نحو الشعر
والفضل فانما وان لم يكونا تماما يوصف بها الا انهما من جنس ما يقع
صفة كالضارب والمضروب ايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف
اليه ضمير او علم لم يجز فيما مقامه قوله كقول الشاعر انما يوصف الخ
وبالله التوفيق صلى الله على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين واصلي
على نبيه محمد وآله وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المأثور قوله
وكانه خص المضمر الخ يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته
الى المضمر الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد
قوله اعلم وكذا منصرفة وقد جاء بعض منصرفة مقطوعا على سبيل
الشذوذ نحو وبكى ابو الدنيا قوله والمعنى اريد به الذوبنا قوله والفاعل الاسمي يجمع
على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله
كالحاهل وهو اسم يجب الاصل قال حدس ان هذه الكاشية الكاهل
ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم يجب العارض قوله مع لوحظ
مع سابقه الذي هو منبوعه كان في الرتبة الثالثة او الرابعة فقوله

فان لبيان الحال لا للتعبير ومنهم من قال لما وبالثاني هو المتاخر
مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين
لا يصدق التوكيد على المعطوف المقدم على المعطوف عليه مثل
عليك ورحمة الله والسلام الا ان يراد التبين والتاخر بحسب
المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما
متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب بالرفع
او الجر لان الاعراب لهما واحد بحسب القصد فلا يرد موضع غير قوله
من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصيته فلا يرد المفعول الثاني من
من باب علمت مثلا اذ جهة نصبه مختلفة نوعا لا شخصا قوله تاش من
من جهة واحدة شخصية وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه
لغة للفاعل قوله لان الجار المنسوب اخوه لا حد ان يناقش فيه بانه يلزم
ان يكون المقتضي للاعراب زيدا في جاء غلام زيد هو فاعلية غلام لان
الجار المنسوب الى زيد في مقصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا المطلق
اللهم الا ان يراد المعنية في الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت

الذات قوله ثم ان لفظ كل الخ وكذا لفظ التوابع لان التوابع للتوضيح
ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظ كل مفيدتان زيدا لبيان
الجمع والمنع قوله النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا
وأو فر متابعة كالسبحي قوله يدل على معنى اى حالة ثابتة في متبوعه
سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني
رجل حسن غلام قوله اى دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول
المعنى في متبوعه لابد ان تكون بهيئة غير منفكة عنه وان رجعوا
جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه ومراده ان يكون التابع
غير مقيد بزمان النسبة فتخرج من حيث ان لا خراج الحال لانها
مقيدة بزمان نسبة العامل لصاحبها وفيه انها غير داخلة في
التابع فلا حاجة الى قيد يخرج وحمل التابع على المعنى التفوه مما لا يرضى
الطبع السليم ومنهم من قال وهو الملائم ان يدفع قولهم ان الحال
داخلة فيما قبل هذا القيد وكان من حق النحويين حمل التابع على معنى
اللفظي ومنهم من قال لا نسلم خروج التأكيد مثل جاءني القوم كلهم فانه

يدل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة
ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل
جاءني زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه وما بقي الا
اعتبار قيد الهيئة في التعريف لاخراجها ويمكن ان يكون قيد
للدلالة على ذلك فلا يخرج تلك الامور يخرج التأكيد فقيد الاطلاق
لاخراجه غير ضروري قوله فائدة ليس من وظيفة النحو قوله
وقد يكون لجرد الثناء الخ وقد يكون للتعظيم نحو كان ذلك في
يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو ايا في زيد الفقير وقد يكون
لكشف المابية نحو جسم الطويل العريض العميق والفرق بين
الصفة الكاشفة والمؤكدة ان الاول يوضحه مفسرة والثاني
مقررة وهو الفرق بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما
ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كما مر في التأكيد وتقتضي
وحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكر الحاجي
المؤكدة ومنها بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق

لغت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت
كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه جسما والجسم
عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد
الا كشف المجموع لان للمجموع سوغ على ان هذا الجواب لا يدفع مثل
البيان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع
لغت واحد الا ان اعرابه اعرابي على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءً
جزءً عالبيت سقفه وجدران قوله ولما كان اطالب مواد
الصفة الخ حاصل كلام المصنف شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان
جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاقي فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد وصقر ولم يستضعف مررت بزيد هذا حالا وفي الفرق
نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان الكثر ما وقع لا انه لا يصح رد الا ان كونه نعتا
باعتبار ان في قوة المشتق قوله لا فصل بين ان يكون مشتقا او
الا ان يقول وغيرها بالواو لان بين الاضراب الا الى مستدرك او لاحد
الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو والحاصل ان بها دون الواو اشيرا الى

اجتمع فيه من جلال الخبر ما تفرق في جميع الرجال وجدُّ الرجلِ اى كلّ
مَن سواك فهزل وجِدّ الرجل اى كان ماسواك بطل قوله وبهذا
الرجل يعنى به اسم الجنس باعتبار النظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو
مررت برجلٍ الرجل فلك الشيخ الرضى ذلك لان استغراق الرجل بمعنى
الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان
يوصف باسماء الاجناس باعتبار معناها على ما وضعت لسائر
المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما يوصف بها اسماء الاشارة
فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل
قلت الخبر والموصوف في مثل هذه فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء
الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص
الشخصيّ واسد يفيد السبعيّة بخلاف رجل طويل لان الطول يكون
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كانت قرينة
دالة عليه كالخبر آدو ونحضر آدفي الارض والسماء اما قولك بهذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الموصف حاضرا قوله وبزيد بهذا احالك الشيخ

الرضى

وكذا حكم الصلة قوله الا بما ويل بعيد وذلك في الطلبية الحكمية
بمفعول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قطّ اى
بمذق معقول عنده بهذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني
من باب علمت مثل وجدت الناس اخير تقله قوله واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط يكون اجنبية اى لم يكن حالا للنفس الموصوف ولا
متعلقة وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الرابط بغير الضمير
كما في خبر المبتدا قوله او بوصف يجال الموصوف الجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله قوله او بجال متعلقة المتعلق اعم من ان
يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالباب والقدم او ماله ربط
اما ماله تلك كقولك قام رجل ضارب اياه زيد في صفقة
اعيارية اتاح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في
حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في ذلك الكتبية
لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قوله فالتعريف
والتنكير جائز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه

الرضى اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم
والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص اوما واما في غير هذه
المواضع فلا يقع صفة قوله وفي الموضع الآخر انه لا تدل اى لا يقصد
بدلالته هذا المعنى قوله لا المعرفة الا موقوف بلام للاشارة بها الى واحد
بعينه لان تعريف لفظ قوله التي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الثابت
والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق
المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا وليس معرفة ولا
نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة تاويل
النكرة كما قال الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه في تاويل
كائن ابوه زيد لان الذلالة على معنى قد سوى الشيخ الرضي بين النعت
المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل ولعل وجه ان الجملة انما
لها محل من الاعراب اذا تكون في تاويل المفرد قوله لان الانشائية
لا تقع صفة لان القطع يجب ان تكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها

الالف والواو في الصفة فانها على سنن قطعا قوله وحمل عليها ضمير الغائب اجاز الكسائي لعقوله تعالى آله الا هو العزيز الحكيم والجهور يجعلون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وانما دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وضمير الغائب الراجع الى اسم الفاعل والمفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به الوصف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف ليوجب به اشارة الى هذا التعليل ولذا قرنه به واكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من جعل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو حيوان ناطق وحيوان ناطق والحمل على المخصوص والذات بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف

ذو اللام بمثله على ذلك الا ان يعتبر استخدامه بان يكون ثم اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في استخدام الضمير كما مر على عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او قوله من ثم في قوة قولك من اجله قوله لان المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي بخطاب في الرتبة عما ليس مقصودا قوله ان اعرفها المضمر نحوه قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان وضع العلم ذات معينة بخصوصه عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير متعين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع التباس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بان اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من الموصوف باللام لان المخاطب يعلم مدلول اسم الاشارة بالقلب

والعين معا ومدلول الموصوف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد هذه الاربعة فتعريفه بمثل تعريف المضاف اليه سواء لان ما يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر لا بوصف المضمر قوله الا بمثل اي ذي اللام الآتي والموصول فسره بالعلامة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات نعم قد يقال ان المسلمين منه قارة على العلمية ويجاب ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كبير فائدة فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام ثم خصه بالاضافة جعل الاضافة عندية والاشارة الى ما هو المعروف عند الجمهور من النحاة لا تعالى يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة في اولى اللام نحو الذي والذين ونحوه دون ما ومن واي الموصول لانه يقال جاءني الذي ضربته ويجاب ان يكون الضمير فيه اعم من المحصور ثم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الآتي عند من يجعل المضاف في حكم المضاف اليه الآتي ويجاب فسره بذي اللام وح ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه بانه

البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه
بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير وانه لم يقع غلط ولا مجاز
في النسبة ان المذكور بلفظ العموم كان باقيا على عمومه ولا شك انك
اذا اثبتت شيئا لشيء فالمثبت هو المبين والمبين فرعه قوله
والجواب بان المراد بهذه منه ان بدلا الغلط ثلثة اقسام احدها انك
غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانيها انك متوهم
انك غالط بمثل هند بجمع وبدر بشمس وثالثها انك نسيت البدل
وذكر المبدل منه من سبق اللسان ثم تداركته ولا شك ان المبدل منه
في تلك الاقسام ليس مقصودا بوجه فدخل قليل الغلط في العطف لو لم
يكن قوله بوسط واخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف
والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة
المدركة على نهج واحد من الاخبار والادراك اعني الحكم والتردد وغير ذلك
سواء قصدا ان اولا فيما عتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لا شراك المعطوف فيه بما سبق منهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا

قلنا عالي ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه لم يجز العطف تعين
النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعد
العامل الاسمي الا اذا لم يشبك انه لا معنى له فانه جلب لهذا الغرض
كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود
قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
فلا يتصور عطف المتحاذ وفي مررت بك وبزيد وان امكن ان
يكون للباء الثانية معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار ويكون بسبب
الاستيناف لمعنى لكن لما كان جلبها بسبب كان الظاهر
ان يكون لحكم حكم لكم بين قوله كافي نحو ضرب معنى الذي باقل من
نحو ضرب الرئاسة قوله مستدلين بالاستعمال وبقوله تعالى به
والارحام بالجر في قراءة حمزة اجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء
وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا نحو ابيه لا فعلن
وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير بالله بين والارحام وثالثها

بان الواو للقسم وفيه انه لا يجوز ان يكون فتسم السؤال لان ما قبله
واتقوا الله الذي تسالون به وفتسم السؤال لا يكون الامع الباء
ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح
صرف القسم الى قوله تسالون لان المقصود الامر بالاتقاء قوله
وروايتها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار قوله
ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة قوله وقوى الظاهر
والمعنوي قوله كالاخبار في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل
لان الفاعل داخل فيه نعم قابلية الاخبار كذلك قوله لقصد عدم التغيير
بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله ومحمول انه علم انهم جعلوا
المحل على انكارة الضمير جوابا بالشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن لمرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه
بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر المراجعة
الى النكرات اذا لم تكن تلك النكرات مخصصة بحكم وصف كانت نكرات
قوله اذ لو نصب او خفض لجاز ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما

وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي
عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم قوله فتغير الرفع
على ان يكون الخبر لا محل ان يكون مبتدا وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا
الاحتمال لانه ح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على
الاسمية قوله او يكون معناه السببية مع العطف كما لقاء الناصبة
للمضارع مع قوله لكنها بجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك لان اتصال
بينهما بالسببية اقوى والشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يليها ضمير
كالصلة والصفة وخبر المبتدا اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة
بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه بالفاء او بغيرها
ذلك جاز تجريد احديهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك
التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاءني فيضرب الشمس
تزيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم
واما الواو فان كان في الجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعده
القرينة على التعلق كان يقول الذي قام وقعت بعده فتلك

عدمها فائدة في التعليق قوله لكنه لم يجز عند جمهور المفهوم من
كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على
معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ان
زيدا في الدار عمرو والمجرورة فانه يمنع اتفاقا للفصل بين العطف الذي
هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما
المتأخرون منهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر
المنصوب او المرفوع ثم ما في المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن
على هذا الوجه لم يجز نحو زيدا في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم
الجواز بعدم استواء الكلام واورد لان المخبر به في الاول مؤخر وفي
الثاني مقدم والمقرر في باب ذلك العطف خلاف القياس فيجب
الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلام
من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المص اما اولا فلان مذهب الى الفراء
وذلك غير صحيح لانه موافق لسيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلام
ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون

محل زيد قوله واكثر اثر حين علم ان المعنى على معمولي عاملين بحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فان مناط عدم
الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل
واحد قوله فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب النظر جائزا لكونه
كما اشار الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان الثاني في قوله واعطف
على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظ اذا او صيغة اما في
يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول
لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف يجب النظر
متحقق والتحقق يجب النظر كما ينافي ان امتناع يجب بالحقيقة ويعلق
امكنة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع كما مكنه
قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا يجب النظر لكنه لحكم بامتناع
لقيام الدليل يجب وهو قيام حرف مقام عاملين وذلك ان يقول ان
المراد من قوله واذا عطف فاذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور
لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتني على ذلك الارادة فانه ثابت على تقدير

وكان الحاظة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم
الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اى في كونه منصوبا و
منسوبا اليه ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الرفع يكون بتكرير اللفظ
لا بتكرير المعنوى فانه غير نافع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع
ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن ان نكاد دت
ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس على الصورة الاولى
قوله بذكر كلة واجمع لم قال الشيخ الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة
والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة
على هذه المعانى كجاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة وهم
قصدوا بتعيين عدد الجماعة لفظ ثلثة واربعة وغير ذلك واما اذا اردوا
باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الى لفظ جميع فان
الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على
ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو واحده فقط وبعضها
لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا وكلتا اجمع وسترفانه واخواته

ولا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على راى الخليل وربما نصبت جمعاء
وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به
لكن بتاء زائدة كجاءنى القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد
بها مع التاء وبدونها واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد
ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد بليه
الفعل كمررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا ومرة حالا وذلك
من الثلثة وما فوقها تقول جاءنى القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة و
اخواتها الا بعد ان يوف المخاطب كمية العدد قبل وكر التاكيد
والا لم يكن تاكيدا بخلاف نحو جاءنى رجال ثلث قوله اما البدل
والعطف فظاهر نحو جاءنى لكن في اخراج بدل الكل اختج الى سببه
وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا
لشيء فيها قوله وافادتها توضيح منبوعها الخ وكذا ينبغى ان يقال وافادتها
الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها
خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لانه في النسبة

ولا شمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضى قال المصنف
يعني في اخراج الصفة المذكورة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع
لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى
النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وانت ان واحدة لا يقرر
معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة
وهى مدلول النفخ واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة بحسب
القصد انتهى اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول
اعم فان اجمعون في قولنا جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال
مع انه لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء يعم انه لا يشذ منهم احد
مدلول هذا اللفظ من حيث كونه جمعا سواء ما تم الجمع بالى
رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل
على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج
والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد والملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال
على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة قوله وهو لفظى ومعنوى

لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظى الا اذا كانت تلك النكرة
محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوى مطلقا عند البصريين واما الكوفيون
فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت
النكرة معلوم المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك
ليس ببعيد قوله اى تكرر اللفظ الاول او ما يكرر به اللفظ الاول
منبه جاز ان يكون هو في قوله وهو لفظى راجعا الى المعنى المصدر
للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب
المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك ما زيد زيد جاز ان يكون بدلا
مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه
مقرر كما هو الظاهر حينئذ يكون تاكيدا لفظيا ويجوز ان يذكر زيد الاول
على انه نوطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا
بهذا الطريق حينئذ يكون زيد الثانى بدلا وجاز ان يكون شيئ واحد مقصودا
او غير مقصود بحسب قصدين قوله او حكما بذكر المرادف اعترض عليه
بان اكتع واخويه مرادف لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدا ما من المعنوى

فصل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له اصلا معنى بل فهم الا الاول لتبين الكلام لفظا ولتقويته معنى وان لم يكن له حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو شيئ بيئ من بئث الشئ اى استخبثته وقولهم الكنعون البصعون فصل من الضم الثاني اى لا معنى لها منفردة وفصل من الثالث وذكر اشفاقها مما ذكره الشارح قوله ويمكن استنباط مناسبات لهذه اما التمام فلان العموم تمام الافراد او جزء واما الري فمن الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يلزم انبساطا وعموما والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والتمام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب نفسهما والاول اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تأكد اتحادهما لفظا ومعنى

واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طارئا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلمنا المرادفة فلانا نمنع انها تأكيد لاجمع بل هي تأكيد لما اكد به اجمع واما قول المصنف واكتع واخواه اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه اتباع لها استعمالا بحيث انها لا تستعمل بدونها لخفاء معناها التحقيقي فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرار اعادة بالنسبة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا يجاب الافعال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وقد جوز تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيديا المنفصل نحو بك انت وزيد انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربت اياه هو واما المستقل فهو يتكرر بالفصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله وهم بالآفة هم كافرون قوله

قوله باختلاف الضمير في كلا وكذا في جميعه قوله وبجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث قوله وجمع في جمع المؤنث او يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء او متقدر بعض بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة جاز ان يلحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد من الدرهم كالدرهم البيض والدينار الصفة كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان حيوان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي قوله يجيء افرادها حسنا او حكما او افتراق حسن او افتراق حكم بالطائفة لا يكفي الا في الحكم بدون الافتراق للحكم حسن لو كان ذو اجزاء او اجيء افتراقها حسنا ولم يجيء افتراقها حكما وحاصلها ما لم يجيء توكيده بكل واجمع فالمعنى الافتراق الحكمي قوله مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد

كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يجيء افتراقها حسنا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاحتمال الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل للمقصد فائدة اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قوله بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يجيء اخصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسماع قوله والكنع واخواه اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التأكيد وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن لكن بتأخير فاء اجمعين عن اجمع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المصنف قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اما اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه للمستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم

كيع في الصحيح على اخويه فتكون ظرفية افادة معنى الجمع للاقتران
قوله حول كبيع اى تام قوله بخلاف ما المتبوع فيه انه يفهم منه
ان البدل لا يكون منسوبا قوله دونه ظرف لنسب او حال
من المستتر فيه اى متجاوزا عن المتبوع قوله بل يكون النسبة اليه
توطئة بذا اغتفر في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء
سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه ما زيد زيدا ان جعل
بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن
صار مقصودا انتهاء يظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من
ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا بالابتداء ولا انتهاء مع
ان لا حاجة لهذه الفراج المقطوع بمثل قوله ولا انتهاء قوله
وعليه التعميم بعينه اى المتبوع مقصود به الكل بالاتفاق ان قلت
قد توضح من كلام جامع الجوامع ان الاستثناء محكوم به ايضا
وان الحكم في المستثنى بالاثبات ولا يقصد فكيف يصح القول
بان النسبة الى التابع مقصودة قلت ان اردت تطبيق

هذا التعريف على مذاهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض
او من ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك
ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب
القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن
جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا اجمالا عليه اجمالا ومقتضيا
له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول منتوقة لما ذكر ثانيا ويسمى ان
مجمل كلام الشارح قدس سره على هذا قوله فلا اضافة في الاخيرين اعترض
عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة الاولين بيانية بعيد من
فكيف يصح عطفا لاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة بخصيصة ويمكن ان
يقال لو قرىء الاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا
على قوله بدل الكل لم يحتج ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين
بمعنى اللام او فرق بين المذكور والمقدر الذي ناب منابه المضاف

او قرىء بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا راى عطف البيان الا
بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين
لم يات به قوله ان الغلط فاحش كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر
قوله وان قصدت قبه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم
فكانك قلت جاني زيد من قطع النظر ان يكون اخاك واذا قلت
اكرمت زيدا اخاك فكانك قلت قصدت بذلك المن على
المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك
وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس
اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قبل
الامير ستاتيك وبنى الوزير وكلاه لان الملابس مفهوم معينا
قوله بخلاف ضربت زيدا اخاه فلا بد من اعتبار ذلك القيد
لان اخاه واقع ما ذكرناه قوله فدخل فيه اخاه اى لم يلزم ثبوت
قسم خامس قوله نظرت الى القمر فكانه قيل ان النسبة الى المبدل

موقوفة قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدان ونحوه
والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي
يرجوعهما الى شيء واحد وقد تقدم ان مثل سكن انت وزوجك
الجنة ان انت تاكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلام ان البدل يفيد
مالا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول
فلت ان البدل يفيد ههنا ان ما ينفي ان ينسب الى الفعل ليس
زيدا كما اشرنا اليه في قولك ما زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم و
المخاطب كذا قيل ولا يلزم ان يكون شيئا واحدا غائبا و
مخاطبا او متكلما فيكون اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين
من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة
على ما يفيده المبدل منه ومنه ان المفهوم من متغائران غاية ما
في الباب ان هما متحدان بحسب الذات قوله فان المانع فيها مفقود
فتفيد مالا يفيده المبدل منه قوله وان عاقبة ديرآ بجفا وقيل
الدير آبشت بر لبن والبجفا والاغر والنقيار سوده شدن پای

قوله

بعشرة للبناء لاستدامة الدور والمناسبة غير تامة لاستدامة التوقيف
بالمجهول لان للعشرة مراتب ولا يراد معنى شامل لجميع تلك المراتب
قوله اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل يتعقبان لانهما فلا يلزم بناء التثنية
لان تضمنها الواو العطف وهي لا تحقق قوله فكلية او ههنا لمنع
الخلو للشك فلا بناء في التوقيف ان تمثيل في اي شيء يدخل
عاق في قولهم عاق صوت الغراب اجيب بان غير مركب باعتبار قصد
امثل كلمة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لما يرمي به
الغراب من صوته لانه ليس كلاما فلا يكون سببا ولا مبنيا قوله
والغاية عن غير حركات البناء بالاتفاق دون الانواع لعدم اختلاف
الاثر فيها قوله اي الغاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها
او الغاب البناء المفهوم من المبنى من حيث علامته يعني الغاب
حركات اواخره وسكونها او علامة البناء التي هي حركات وسكون
الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون مع
الالف والياء نحو بازيدان ورأيت رجلين ولا يطلع عليهما الضم

والفتح

قوله ان كان فجرا اي كذب لقبائح بين فاجرة قوله ان جعلناه بمعنى
المصير اي ضمن معنى الجعل قوله لانه ذكر في حد المبنى لا يقال جاز
ان يكون المبنى الماخوذ في التوقيف معلوما بوجه غير الوجه الذي ذكر
به لانا نقول لا اعتبار بهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على
توقيف باية توقيف الشيخ بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ
حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجهه لا مفهوم كان مجازا
قوله والامر غير السام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان
امر المخاطب اذا كان مع السام كان موبخا قوله والمراد بالمشابهة
المشافهة في توقيف الموجب بين هذه المشافهة بالعكس لانها اتم
من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء
قوله والعدد فصل يعني اذا اراد يقوله ما ناسب مبنى الاصل مناسبة
معتبرة تفصيلا ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا تعارضها جهة
مقتضية للاعراب كما ضاف اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يجب
عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة بظهور بطلانه ولا مناسبة

لان بعضها معرب كغلان وفلانة قوله وان الصوت قبل انها ليست
اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء
فلهذا عدها منها قوله المضمر قدم على سائر المبنيات اذ ليس
في شيء منه اعراب ولا تنازع في بنائه وليس فيه ابهام التباس
علة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكنى عنه قوله ما وضع اي
اسم وضع ضمير والنقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم
فيه ان التاء ابى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا
للمتكلم من حيث انه متكلم بل لمكنى عنه من قطع النظر عن حيثية
المتكلم والمخاطب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من الالفاظ
اللهم الا ان يقال ان ما يلزمها تلك الالفاظ موضوع لما ذكر وفيه
ان كاف ذلك ايضا بانه مشترك لفظي وتلك الالفاظ للتعيين المراد لكنه
بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله لفظ المتكلم والمخاطب فانهما
ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بما هو كذا اعني انت متكلم وانا مخاطب
وكذا يخرجان عن الحد بكا للتفسير الا بقي ان المراد بالمتكلم والمخاطب

(انتهى)

ذاتها ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية
هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه
حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي مادة او
بطريق الكناية وقال بهذا فرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان
حقيقة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان
ان لفظة انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون
قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق قوله فانا الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب يعني ليس متكلما من حيث انه متكلم
ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب وبهذا يندفع بما يتوهم كلهم نظرا الى اصل
المنادى وبقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا بقول زيد ضربت هو انما
جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضربت دليل
المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا
اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة فلم يكون قوله
تقدم داخلا في الحد بنا على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء

الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي
نحو اعلم ان تفسير تقدم اللفظي بما ذكره بدل على انه جعل قوله لفظا
او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة
لكن لما كان المقصود الاصلي منها بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا
اندفع اعتراض الشيخ بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري
خلاف ما ذكره فان عادته جعل اللفظ قسم التقدير كما مر منه في بيان
حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لا مانع ان
يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على ان المضمر لانه جعل الحضور
الذهني وعهديته قيل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التحمل مع
ليس الا لجعل العهد في حكم الذكر واما التقدم تحقيقي لا حاجة فيه
الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المقدر الذي بعده اجيب الا تحمل في النظم
بان يقال مثلا انه مستقدم بحكم وضع الضمير اقتضائه فانه يقتضي
تقدمه المرجع لكن قد يتخلف وضعه لغرض اما من لفظ بعينه
سواء كان بطريق التنصيص والالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني

(ح)

من باب السباق والاول اظهر قوله كقوله تقديره او اقرب للتقوى
وكقوله تقدحتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على طلوع نوار الشمس
الشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السباق والقرائن ليس منه لانه
المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه مستقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال
من حيث اللفظ قوله او من سباق الكلام الراجع على الضمير او
الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ
الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان المنزل في ليلة القدر التي
هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في
باب التنازع فللحذر عن التكرار وحذف الفاعل قوله فالمفصل القائم
للتفسير قوله المستقل بمفهومه في التلفظ بلسان التخاطب لقيامه مقام
القائم اعرابه قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف
والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل
بينهما مطلقا قبيح قوله الاول ضربت وضربت قبيل الاول ان تقول

ضربت او اضرب لا ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل
منوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم
الموجود ماضيا كان او مستقبلا وبان المقصد التنظير لا استيفاء
العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلت ذكرها لئلا يتوهم ان
اختلاف الصيغة يستدعي اختلاف الضمير ووقوع توهم فاسد اولى
من بيان مبتداء قوله الى خبر فعل الا ههنا لحذ الحكم بالاسقاط
فيلزم ان لا يدخل ما بعد فا في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت
وضربت وما دون ذلك الى اضربن وضربن فيكون الخ للاسقاط
فيدخل قوله وانا يدا انا بالمتكلم المصروف يبدأون بالغائب
لتجرده عن اللواحق ثم يرجعون الى اسلوب الترقي قوله انا نحن قد
تبدل همزته تارة نحو ههنا وقد يجمعهما نحو انا وقد يكسر نونه
في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف
قوله والضمير في انت لا انتن هو ان اجابا فان الشيخ الرضي
هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله هم وفاك بعضهم

ان التاء هو الضمير وان عاد كان لواحق اياك واخواته فما تقدم عند
الكوفيين واياي عاد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدل على معان ستة
لان المشاهدة شاهدة على الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب
وذلك مبني على بقاء الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على
المرفوع المتصل كهو وهي قوله حاضة فصل حال من ضمير يستتر
والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة قوله منصوب بمحذوف اي خص
بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله الثنى وضعها الاختصار
اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فيما خذ المعاني المقتضية
للاعراب ما مدلولاتها المطابقة جاجو الى الاعراب اما ثانيا
فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت
عن نفسك وعن غيرك بانتما هما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا
منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة مرفع الالتباس الذي في
الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد منطلق التبس على المخاطب ايا زيد
قوله العالم او الجاهل فيحتاج المعلم الى قرينة واذا قلت

انت وانا او هو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة بزيل الالتباس
واذا عرفت ذلك فاعلم في هذا الباب المتصل المستتر الذي ليس منه
متقولة للحرف والصوت وما ادري من اي مقولة هو قوله للمتكلم صفة
للمضارع والا فقال الشارح الرضي من انه لبيان للمتكلم وكذا الحال في
قوله وفي الصفة مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار
ان الصفة هو الوصف قوله ولا يسوغ المتصل بحذه لا يجتمع صور الانفصال
فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا
كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله
احد جزئي الجملة فاغتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر قوله الا لتعذر المتصل
اللائم للوقف والاجلي قوله اذ الانفصال انما يكون بتأخر العامل لان الضمير
المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او
محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل من ما وقع تابعا
تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول
الامر نحو جاني اما انت او زيد وما وقع ثانيا بابي علمت واعطيت اذا كان

في الاصل كضربنك او فاعل يجب المنع كالمفعول الاول من باب اعطيت
ويمكن بان يدفع بان الترجيح بالغاية ترجيح في المعنى لا في اللفظ
ووجوب الانفصال باعتبار البناء في اللفظ قوله فيلزم انفصاله
لبعد نزاكة ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيأنف من
كونه متعلقا بما هو اونى قوله وحكى سيبويه اي عن الخاة وقال انما
هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضوعها واختار
المبرد مذهب الخاة قوله فلك بخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال
قوله باعتبار عدم الاعتداد وبسبب ان الانفصال منقصة في التعلق
بما هو اشرف منه وصيرورته من جملة الاتصال قوله وان شئت
اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى
من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
فاعل بحسب المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل فرفع مفعولي باب
علمت رائحة المبتدا والخبر فيهما الانفصال قوله لان كان في
الاصل خبر المبتدا وان قيل ان الانفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله

قال الشيخ الرضي فيه نظر اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق
ومتعلقه غير ظرف ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك
لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش يصرف فيجعل
لولا وبلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا قوله وسيبويه في نقد ترجيحه
ان التغيير في واحد لبقائها في المعنى لان معناها الاطلاع والا
والاشفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينتصب الاسم ويرفع الخبر
خبره مضارعا المبتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى
وجاز تركه لرعاية لعل قوله نون الوقاية ويسمى ايضا نون العوض
العاد كما يحفظ التقيف على السقوط يحافظ ذلك النون آخر الكلمة
عن الكسر قوله اي بآء المتكلم اذ لم يعد غيره قوله لتقي لكونه لتحفظ عما هو
احق بالجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين
وذلك لانهم لما منعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات
الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو احق بالجر بعلامة
اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك

في الغيبة والخطاب والتكلم فالتبس منتف في جميع الافعال لا
في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين فان التبس
حاصل ههنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فالتبس حاصل في جميعها
مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلا رفع الاشتباه بالمنفصل
التبس في هذه الصور طرد البصريون في جميع سواء كان هناك لبس او
لا وسواء رفع الالتباس الواو او الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد
ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير
المفعول في اما زيدا ضاربه يرفع اللبس وكان مما يجوز حذفه قوله
خفيف الالتباس على تقدير حذفه قلت قالوا يجوز الالتباس ضمير لا يجوز
حذفه قوله واذا اجتمعه جمع ضميران ولم يكن مما تعذر فيه
الانفصال قوله احترازا عما اذا نوى بالفاك سيبويه ان كانا
غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان كلم يكونا
غائبين لم يجز الا انفصال واجاز المبرد قياسا على الغائب للتخرز من
التقاء حدي المتساويين فيه انه يجوز ان يخرج الاول بانه فاعل

مبالغة في الفرار والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني وتركها في عسى
لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته
من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول انه من باب
رجل سوء قوله عربا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير
ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب
كنون الوقاية في ان لا معنى لها لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة
للاسم فانها الرفع لانها لجر الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قوله
وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله تخبر قوله يعني ان كان
هذا التفسير مبنيا على ان حمل التخيير على التجويز الجائز بين سواء كان
مع التسوية او لا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل
لان الحكم هو المشهور في الجميع ولك ان تحمل
التخيير على التسوية كما يساق اليه الفهم وتخصص قوله واخواتها بما
سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقول في لدن انه يمنع
الجر فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله

على فقهه

بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح
قوله متوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان
فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم
المجاز بان يراد بالمبتدا ومثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني
منها وبان المبتدا والخبر حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا الثوب
في ثيابه وصباه واذ حقيقة وقيل لم لان الوصف في المرئي
في الغائب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس
من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رايت ثيابا في ثيابه وصباه
لا رايت هذا الثوب في ثيابه وصباه قوله صيغة مرفوع انما
أتى للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما
اختير صيغة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدا والخبر قوله
مطابق للمبتدا ليت كله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان مذكر
الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله ونكرا وخطابا وغيبة
ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لغيابه مقام مضاف غائب

قوله

قوله بسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حاصلا
لما بعده حتى لا يحفظ عن خبريته قوله وذلك التوسط ليفصل
يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله بسمى
فصلا جملة معترضة بين الغاية والعماد وانما لم يجعله علة
للتسمية لان حدوث المسمى الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان
المقصد بيان التسمية لقال لانه يفصل اولانه فاصل وانما
كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف وبالوضع
قوله نعم قيل يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون الخبر معرفة
ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط ثبوت الالتباس
في المبتدا والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبر واذ ذاك لان صيغة
الفصل تفيد ان الكلمة زيد ان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه
القائم واذا كان كذلك لم يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة
لا يوكد واظن ان يقال انما اشترط ذلك لان تفصل الضمير لما هذا المعنى
خلاف القياس وما هو خلاف القياس ينبغي ان لا يقتصر على مورد السماع

اجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تقوم وكم اولئك هو يبور
واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا وتاكيدا كما في قوله
تقوانه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد اللفظ بالضمير وفي
نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير
المستكن في الفعل لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك
بالمفيد احتمالا آخر لان خبر المبتدا عند المحققين قوله ولا موضع له
عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي
قوله وبعض النحو يجعله مبتدا وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله
وبمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا تدخل
التوكيد قوله وينقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة
اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز ان يكون فعلية
كقوله تقوم فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد وهذا وجه وجيه
قوله ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد
غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عباد

عن المبتدا وقيل لزم مطابقتها له كما ذكر قوله ويحسن تاءنيثه
قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن المفسر فانه
قد يسال ان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسبق قوله
والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله
ضمير غائب تم قوله ليفسر وصف له قوله بان كان مبتدا او بان كان
عاملا حرفا والضمير مرفوع لما عرفت ذلك قوله اما جوازه فلكونه عاصوة
الفصل هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفصل لا يصحح
الحذف بل لابد من قرينة وجازان تقال قد يقوم القرينة على
الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلرفع الجزءين في نحو
ما ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على
خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا
لم يكن ضمير الشان لم يجز لان الشيء على ضعفان قلت فلينتفي
ان لا يكون حذفه ضعيفا قلت ان تلك القرينة لتعين المراد
لجوازان يكون الجملة الواقعة بعد ما في تاويل مفرد وهي اسم لها او خبرا

محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع لان الخبر كلام
مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت
القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما اجزه ودليل
انه ليس ان نواسخ المبتدا لا تدخل على الجملة الا في ضرورة الشعر
وقد يجوز ان هذه من تلك الضرورات قلت ذلك بعيد غاية البعد ثم
يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث قال عبد الله بن عمرو في كنيسة
الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
قوله اي اسما وضع كل واحد منها لما فسر بذلك لان المفسر بكسر
اللفظ هو الجمع ووضع الجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي
بمثل امتداد واصل بين المحل وما يصير غاية لذلك الامتداد
وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد قوله غائبا وضمير الغائب فانما
للاشارة الى معانيها والاظهر ان هذا توقيف الشيخ بالياء وهو
في الموقة والجهالة لان الموقف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة قد
اضيفت الى الاشارة بل لانك لم تكتب لا ضافتي معنى اصطلاحي كما اشار اليه

وقف على هذا الكتاب المستطاب الحقير المذنب المعترف بالعجز والتقصير عبد الله بن محمد الشرقي عفا الله عنه وعن والديه وجميع المسلمين

اريد بيانه باشارة المعلومة لكل واحد وسن الظاهر انه ليس
توقيفا للنبي ﷺ كما توهم لان الماخوذ في الوقف جزئه بل
قيده واما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمولة
على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا وهو دليل عليه
قوله وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على لفظه الى الجمع احتياج
الى توجيهه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدا محذوف
خبره وهي خمسة والجملة المبنى التي بعده مبتدا خبرها اولا ان يقال
وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اي هي ذا و
اخواته وقوله للمذكر خبر له او الجملة خبر المبتدا الاول بتقدير العائد
اي وهي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدا خبره
محذوف والجملة خبر المبتدا اي هي منها ذا المذكر ولا يخفى ما فيه
من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق واحد ثم قال
قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول على مذهب الكوفيين
لكن نقل عن بعض المحققين ما لوالبه وقيل ان قوله لغة مانعا

الا له مقام معلوم من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام معلوم
اذا ظهر لك الوجه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف
والعامل فى الحال معنى الفعل فيه ان قوله ذا يجوز للخبر بالحقيقة
بان تقيده البيت سقف وجدران وجواز الخبر ليس مسندا بالحقيقة
بل حقيقة بالمصدر المسند للمجموع قدم الخبر يمكن ان يقال انه
قدم لان الذهن متساوٍ الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد على احد
الوجوه قال بعضهم سرقة فى الاشارة الى المثنى وقيل ان منا مبتدأ
مبتدأ ثانٍ وان خبره وقيل ضمير الشان ان منا محذوف اى
انه يقلب الالف هذان لساحران يقلب الالف بآء فى
الآية فقد يكون علامة للتانيث فى تضربين يقلب الالف
والياء تاء لان الحاء قد يكون مبدلة من تاء التانيث فى الوقف
يوصل الياء بها لخصولها من الاشباع او طبع العوضير
فلا يتاتى من الغائبة اخوه لهيرو التثنية المتعارفة لان المعروفة لا تثنى
هاى انى انكر ولا تكبر اسم الاشارة اذا كان مقصورا يكتب

فى الالف لانه اى ضمير الغريب الذى يصلح ان يقع منى طبيا فلما اتصلت
الكاف به وكان منفصلا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه منى طبيا اجرى
من هذه الحيثية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا فى سواد مخصوص
فلما اورثت الكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا
للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا
ارادت التخصيص على البعد حيث يدل عليه وسى الآتى وفى راى الله
كذا ذكره الشيخ الرضى وفيه شئ لان استعمال كلى فى مقام الآتى فى
غاية وبل كاد ذكره فى علم البلاغة فلك ان تقول انه قال ليفيد اشارة
الى الاستعمال فقط نعم لو قال وهو للقريب لم يغير سنه الا الوضع
وتلك لما كان المتلفظ بين ذا واخواته فى البعيد اكتفى به
اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر
زمان الآتى ذلك بضم المعاجم وكتيف للنون للقريب وهناك
للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا
للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحق ثم خاصة اذا خص خصوصا

بآية لان هذا حال الالف المجهول اصله على سبيل الوقوع ويعنى
ان الوقوع يقتضى اعتبار اصل اولا ويلزم ايضا ان يكون لا بآء
واما هذه العبارة فدفع ما قد يتوهم من ان ما جيز وسى اسم الاشارة
اعلم انه قد يفصل بين ما واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف
وذلك بآء واخواته كثيرا كما انى ذاو ما انتم اولاء وما هو ذا وبغيرها
قليل لاستماع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير الغائب ولا تفصل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معنا
غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول فى ترجمة ذاك شبه وفى
ترجمة لك مانند وهى لحرف بذكر ويونث واعتبر ههنا
تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعنى خمسة اى حروف
الخطاب فانها ذكر وجب ويحتمل ان يقسم باسماء الاشارة
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضى يكون الكاف
للمتوسط وللبعيد ودون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة
للغيب والحضور لاجل اللمس والاشارة بالاشارة الحسية

الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التوليف
التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التوليف وان ذلك
القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز
ان يقال اشار قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول على ان فيه
مواخذة مع العموم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة الوفية في توليفه
لكان هذا للفعل سند كما مر فلا يقال جاز ان يكون لانا نجيب
الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فارغ لا يحتاج
الى عائد لانا نقول هو خارج عن التوليف فيبل ذكره لانه يكون جزءا
تاما اصلا فلم يجز الا تم هو الماول بالمصدر بل الحرف المصدري
المتضمن للنسبة الجملة كما في الموصول الاسمي والحاصل ان يقول بحكم
الفاضل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد عن
الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون توليف الموصول الاصطلاحي
بالصلة ان اصطلاحية كتوليف العالم بحالة العلم جائزا اذا فسر العلم
بعد ذلك كان يقال سئلنا العلم صفة يحتمل بها المذكور ومن قامت

هي به لان الحفاظ في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية
فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدأ توليف العالم
بحالة العلم توليف الشئ بشئ في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية
ليس توليفها والا لزم التوليف بالاعم بل لانا نقول المراد بحالة
بالموصول معناه الوفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة
الوفية ولا بد لهيئة الاشتقاقية على شئ من معناه الوفي حتى
يكون توليفه بها كتوليف العالم بالعلم بان يقال الصلة جملة خبرية
فيه تامل وصلته اى صلة ما لم لا يتم خبرا آخر اجعل الضمير راجعا
الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول جملة خبرية ان كان
كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على تعتقد ان المخاطب
يوافقه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم المحمول له وذلك لا يقتضي الا في
الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله نقوا ان تتكلم بمن
ليبطش فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية
او ما في معناها كما سبق الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله

وصلة الالف والام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء
لا غير ضمير الا ما ذر افادة فذ يجري الظ موضع الضمير لان الام المخصوص
الموصولة لشبه الام الحرفية وليست بحقيقة لا ما حرفية كما زعم بعضهم
لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد
جملة معنى ولهذا لعل ح ولو كان بمعنى الماضي والحال لا يكون صلة مصدرا
لانه لا يقدر بالفعل مع ضميرين وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا
يكون الا جملة وسى الموصول لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر
كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جاءت فيكون المرجع مفهوما
من السياق والضمير واقع فيه الذي اصله لذي عند البصريين
زيدت عليها الام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها
صفة لها فان الجملة لا يكون صفة كما ان ذوي الطائية لمشاكلة
ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات
والتي بقلب الذال تاء والذان والللتان وقد يشدد
النون فيهما بدلا من الياء في المثنى والذين كالاتين لجمع المذكر

من اولي العلم والذون في الرفع بهذلية وقد يحذف النون اللذون
ومن الذين الخ تحقيقا واى مضافا الى موصوفه ظاهرة كانت
او مقدرة بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي
المنسوبة الى بني طي قلبت في الشبه احدى الياءين القا
والاخرى همزة كحمراء لاجتماع بين الياآت وذا بعدا
جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية
كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من
الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله نقه من ذا الذي يقرض
الله اى من الذي يقرض الله فان ذا زائدة اذ بعده موصول
والعائد المفعول سوى عائد الالف والام فانه لا يجوز
حذفها لحفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال
الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو
الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي
فلا يعلم يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع

فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ما صيغ لتقدير او يجر بحرف جر متعين كقوله نقر السجد للذى راى بردين وف بجر فيبقى اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ويتعلق المتعلقان كقولك مررت بالذى مررت او بزيد الذى مررت ثم مذهب الكسائى في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف جر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح الحذف ومذهب سيبويه والاخفش جدفها محال لاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان يكون خبره جملة لا مفردا فان كان في صلة جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة فبشرط استطالة الصلة كقولك نقد وهو الذى في السماء اله وهو في الارض ظرف لمعنى متعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اى الذى هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلام

الاشمونى

ان قلت فلم يعين لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلت قد مر غير مرة ان الحذف لا يكون الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة لتخصيص المفعول وكذا في صورة اتصال بحرف فلانه فلا يحذف ح وانما تولك لا يعين كتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرد وان كان حذفه بعيد جيد منصوبا فلا اشكال وان كان قبيحا ضعيفا فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجرى هذان الجوابان في المجرور ايضا

تمرين المعلم ويجريه التمرين التمكين والتقرير

آخر نهون

وتذكيره انثا كما يتذكر مثل يجوز ان الحال والتمييز لا يجر عنهما

واذ يجب تذكيرهما ويجوز ان المجرور يعنى وكان التشبيه لا يجر

عنهما انما لا يفيدان مضمرين لان الذى يجر عنهما اى يجب الذكر

وانما ذات المجر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اجبرت عن زيد لجوزه وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذى مع انه المجر عنه يجب الكلام شان المجر عنه ان يكون معروفا والجملة الاول مع ايوانها مفروغ عنها دون الموصول

اى اوقعت كلمة الذى لجوزه لان المطلوب ان تجر عن الموصول

والمجر عنه في الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبة الصدر

وجعلت لجوزه لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذى كان لذلك المجر عنه على تغيير ينشأ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المجر عنه لتقديره مبتدا فلابد ان يكون ثانيه وهو الضمير العائد اليه مكانه واجزئه لانه خبر وحق المجر التاخير في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكون مع مرفوعهما جملة كضربا زيد وضرب الزيدان وما يجب تاخير البصريين فلم لا يصح الاخبار فيهما قلت لان هذين

الاقرم

لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا سماها لانها
ذاكرا احوال الاسم واما اقسام المعرفة فسيجئ في بحثه
فانها اما كافة اي مثلا واستفهامية قد يراد بها التحقير
والتعظيم والانكار وبحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب
عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاز ذا بعد ما
الاستفهامية نحو بما ذا اشتغل نحو ربما تكره النفوس من
فصيل جاز ان يكون ما كافة قال المصنف الاولى ان يقال اختار واكونها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة المجرور مقامه
يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان
يكون من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي
شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى يشار ونحوه
وجملة قوله لم فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني
وما غير محتاجة الى صلة وصفة واختلف في ما التي تلي
النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم

(فائدتها)

وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيته عطية ما اي
عطية لا يعرف من حقارتها ولا مر ما اي لامر لا يوصف من عظمته
واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين فان كلمة من لا يجئ
تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة و
يجئ عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله وانا برئ من عدوا اي الاكرمين
عدوا وهي عند البصريين موصوفة اي انا ناس عدوا وافاك
الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها الذي للعلم ولا يغيرها لما لا
يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه قال ومنهم والضمير
راجع الى كل دابة فغلب العلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب
فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب
لما لا يعلم وقد جاء في العالم كقولك ما هو فتسؤال عن صفته و
الجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيرها في
المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي

منسوبة الى ما والماهية مفلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية او
نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول
فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف
ولهذا قال موسى عليه السلام بيان الاوصاف دون بيان الى ماهيته
تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلوم
للبشر والموصوفة كقولك يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف
كونها موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة غير
موصوفة لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد واني قيد بالتزام
الاضافة للكاير والنقض بكم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم المجرورة
وقيد الاضافة بقوله الى المفرد للكاير والنقض باذ واذا فانهما
يضافان الى الجملة ولا يدل فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا
التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة
التنوين الذي في البناء واذا لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان
المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة

(فكان)

وافعل من كل شيعة اى لننزعن من بعض كل شيعة فكان
قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اى الذى اشد وقيل ان النزع
متعلق على العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس جملة والمعلق
يجب ان يكون مفعوله جملة لتأكد شبه بالحرف ان قلت
قد مر ان هذه الاضافة تمنع فيه للبناء فكان ينبغى ان لا يبنى
مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا برفع المشاقة
وعلى تقدير رفع المشاقة كان ينبغى ان يبنى مع قطعها عن
الاضافة لزيادة الاحتياج قلت قد مر ان لزوم الاضافة
لا المفرد مضاف للبناء وانى اذا كانت مضافة وحذف صدر
صلتها يبقى فى صورة المضاف الى الجملة او قلت ان المشاقة
امر قياسى وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى
وفيما ذا صنعت قال الشيخ الرضى ذا الا تجئ موصولة
ولا فائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميين والا وفى ماذا هو
ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز بعد ان يكون بمعنى الذى اى

(اى)

اى الذى من هو على حذف المبتداء واما قولك من ذا قائما فذا
فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون زائدة
وان يكون اسم الاشارة كما فى قوله نعما من هذا الفتى فان تأخر
التنبيه يدخل على اسم الاشارة احدهما ما الذى الجملة صفة
لقوله وجبان او سنبنا فيه على ان يكون ذا بمعنى الذى
قال الشيخ الرضى لقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة وبكم فى نحو ماذا صنعت
بزيادة ها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان
الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتداء وذا مزيدة والفعل
خبر لما بتقدير العائد وفيه ان حذف العائد من خبر المبتدا قليل
دون صلة الموصول والظاهر ان هو ذا ما واحد يؤيده ما
نقلناه من الشيخ الرضى من ان ذا موصولة او زائدة
وفى جواب بنصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او
مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض
وماذا عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة

او زائدة اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر
او اسما فقيل كان هذه يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة
وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضى
كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضى
وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها
فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول ذا اسماء
افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت
اسماء الافعال قصرا للفظ ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم
الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كصه ومه
وحمل البواقى عليها طردا للباب وقيل انه مبتداء والفاعل سد
مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافى الابتداء وفيه ان هذا
القسم من المبتداء لكونه مسندا اليه ينافيه معنى الفعل وفيه ان
معنى الفعل لو لم ينافى الابتداء يجب ان يقال لكل فعل انه مبتداء
وفيه ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدا ثابت

(ظ)

رُوَيْدَ بضمّ الرّاء وسكون الواو بمعنى الرّفق عدّى الى المفعول
مصدرا او اسم فعل بتضمّنه الامهال وجعله بمعناه ولخورويدك
مزيدا لجعل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل مثال لما هو بمعنى الامر وهو مستعدّ ومستعمل
فيما نقل عنه كخورويد زيدا اى اروده كما ان المثال الثانى مع انّه
بمعنى الماضى لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففى هذين المثالين اشارة
الى اقسامها بفتح التاء قال الشيخ الرضى فتحت التاء نظرا
الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للتنبيه
وضمّت للتنبيه بقوّة الحركة على قوّة معنى البعد اذ معناه ما ابعده
وكان القياس على ان اصله تَبَهْبَهَ كتَرْتَبَ لزلة ان لا يوقف عليها
الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على اتّفاقها بالمال
فكان تاء جاءت فاست وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء
مفردة كفَوْقَاة والوقف على الهاء واما مكسورة فجمع مفتوحة
التاء مفردة كمكيالات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء

(يتبع)

بجمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء وهو ان
صيغها من لغة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها
ان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جوز
عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا يا بعده كما ان حذفه
دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس
لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل لتنكير راجع الى المصدر الذى
ذلك الاسم فيل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على
ان ما لحقه كان موقوفا بمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود
المعيّن وتعيين المصدر بتعيين متعلّقه اى السكوت عن فاعل
افعل السكوت عنى هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب
عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا
اذا لابى الفتح قال وسمعت شيخنا الفتح الخالص يجب الوضع
وان كان طارئا مثل الضارب امس لو قال بدل امس
فى الماضى لكان اظهر المشتق من الثلاثى يعنى ان قوله

من الثلاثى صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق العيوق من
تقدير الكائن اى فيما سمى او وقوعه عما انه لم يابت
اى على ان اسم الفعل من الثلاثى بمعنى الامر لم يابت الا ناذرا
وهو كلمتا قَرْقَارِ اى صوت من التصويت وعَرْعَارِ اى
تلاعبوا بالعَرْعَرَةِ وهى لعبة للصبيان قال المبرد فرقار حكاية
صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان
الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار كما
قال حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله معنى
موقوفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفى صفة اخرى للمصدر و
يجوز ان يكون خبر محذوف اى هو كفجار والجملة معترضة
قال الشيخ الرضى وقال ابو الحسن ان من كلام بعضهم ان جميع اوزان
فعال مما لا وصفة او مصدرا او على مؤنثة فاذا سمى بها مذكر
وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وبهذا
فسر دليل على جواز ورود بهم فى كونها مؤنثة او صفة لمؤنث

(يتبع)

مجلس شورای ملی
کتابخانه
تاسیس ۱۳۰۰